جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

الديمقراطية المحلية وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي (بالتركيز على بلدية جيجل)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبين:
– بوجردة فيصل
– ولاف عبد السلام

إشراف الأستاذ:
– كريبش نبيل

لجنة المناقشة:

1– زواغي عبد الرزاق..... رئيسا
2– كريبش نبيل..... مشرفا ومقررا
3– كحال سعيدة..... مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

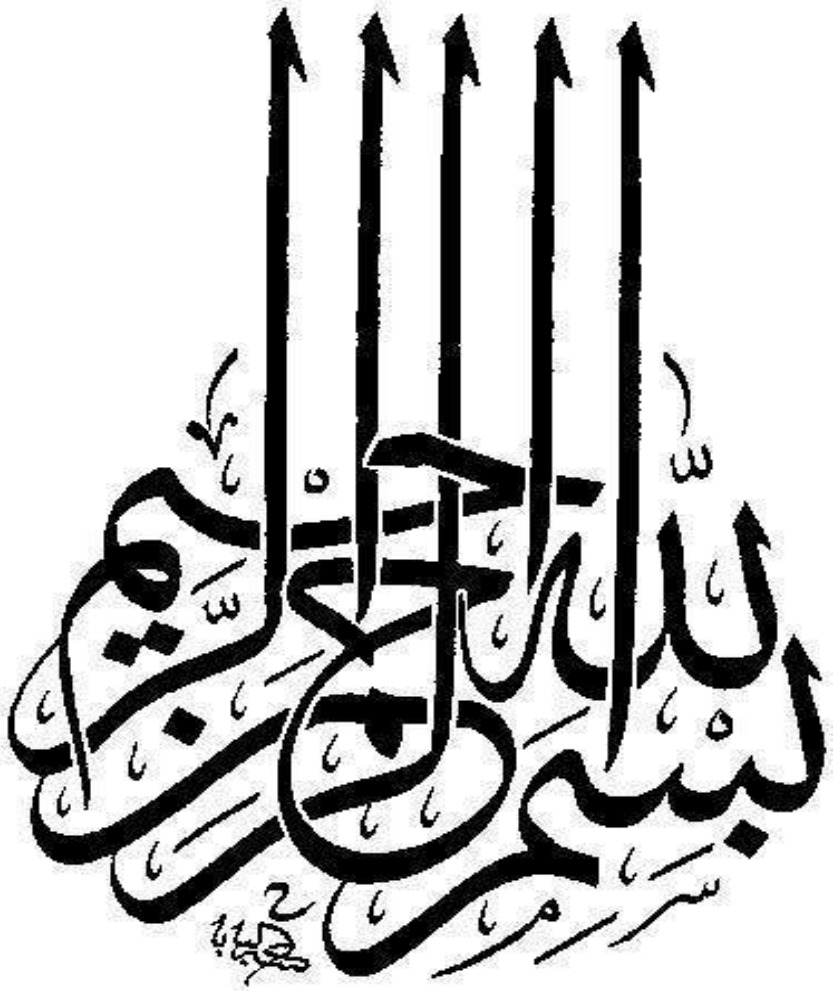

شكر وتقدير

نشكر الله الذي لا إله إلاّ هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله، إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد والشكر، ونثني عليه الخير كله، فهو الموفق، المسدد والمعين على الخير والبر.

ومن منطلق قول الرسول صلّى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لا يشكر الله)، نتقدّم بجزيل الشكر وخالص وأسمى آيات الامتنان إلى الأستاذ المشرف " كريبش نبيل" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا العمل، وكان خير سند وتوجيه، لذلك فإننا نسأل الله عزّ وجلّ أن يثيبه خير الثواب.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشاق قراءة المذكرة ومناقشتها وتصحيحها

ونشكر من لهم الفضل في تعليمنا الحرف فالكلمة فالجملة

كما لا يفوتنا شكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة

لهؤلاء جميعا نسجل شكرنا وعظيم امتنانا، وإن قصرنا في شكرهم أو أغفلنا عن ذكر أحدهم، فعزاؤنا أن الله تعالى هو الذي سيتكفل بأن يجزيهم عنا خير الجزاء وأوفاه، فهو يعلم السر وأخفى.

فيصل-عبد السلام

مقدمـــة

لقد أصبح تعزيز الديمقراطية المحلية وتفعيل دور المؤسسات المحلية لتصبح أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية ضرورة تفر منها العديد من الاعتبارات، وفي مقدمتها أن المؤسسات المحلية أكثر دراية بالشؤون المحلية وبأحوال المواطنين المحليين على نحو جعل الحوار اليوم لا يتعلق بجدوى التحول الديمقراطية المحلية وإنما يدور حول كيفية التطبيق، وماهية المتطلبات التي يجب أخذها في الاعتبار، وطبيعة التحديات التي تواجه سياسيات تفعيل الديمقراطية المحلية، وحدود الفرص المتاحة لنجاح تلك السياسات كما ينطوي الإطار العام لنظام الإدارة المحلية في إدارة شئونهم وتصريف أمورهم، وهو ما يدعو إلى ضرورة إشراك المجالس المحلية المنتجة في عملية التخطيط، لكونها تستطيع رصد ونقل هموم واحتياجات وأولويات المواطنين بشكل أفضل من الجهاز التنفيذي أو الحكومة المركزية.

ولا شك أن الديمقراطية المحلية تعد آلية هامة لتوسيع وتعميق مشاركة المجتمعات المحلية في عملية صنع القرارات، بما يساعد على الوصول الأمثل إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وكفاءتها الاقتصادية.

ولقد شجعت التطورات الكبيرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على طرح مفاهيم وآليات في جميع المجالات لاسيما ما تعلق بالتنظيم باعتباره أقرب للمواطن، فظهر فن علم الإدارة مصطلح الحكومة والتي تعد طريقة ونموذج ناجح نحو تفعيل الإدارة بالتزامن مع التوجه نحو الديمقراطية التشاركية في صنع القرار ما جعل خاصة الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيقها.

الجزائر كغيرها من الدول مطالبة أكثر من أي وقت مضى على مسايرة التحولات الإقليمية والدولية والإيمان بفكرة التنمية المحلية والتي لا تتحقق إلا بمعايير ومؤشرات التمكين والتعاون وذلك من خلال اعتمادها على اللامركزية في النظام الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات المحلية.

وفي هذا الإطار قمنا باختيار البلدية كمثال تطبيقي لقياس مستويات الديمقراطية المحلية والتي تقوم أساسا على تعزيز وتدعيم مبدأ الحوكمة المحلية خاصة على مستوى البلدية بتعزيز سبل داعمة للتنمية المحلية واستحدث أدوات فاعلة في ربط وتفعيل استراتيجيات فاعلة وبناءة وجعل المشاركة الفعالة للمواطنين هي الطريقة المثلى لتحقيق ديمقراطية محلية فعالة.

أهمية الموضوع:

1- من الناحية العملية:

يكمن في الدور الهام الذي تؤديه البلدية في تحقيق الديمقراطية المحلية فالبلدية تعد القاعدة الأساسية اللامركزية في الجزائر والإطار الحقيقي لمشاركة المواطنين في تدبير الشأن المحلي.

2- من الناحية العلمية:

وتكمن في إثراء المكتبة التابعة للعلوم السياسية بالبحوث العلمية المختصة في هذا الموضوع، التي تعد من المواضيع الجديرة بالدراسة لارتباطه بمفهوم جديد ألا وهو الديمقراطية المحلية والتي كانت محل نقاشات وملتقيات للكثير من المختصين في هذا المجال خاصة على المستوى المحلي وذلك تماشيا مع التطور الحاصل في المجتمع ويكون بحثنا هذا انطلاقة جديدة تعنى ببحوث أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب لاختيارنا موضوع البحث من أبرزها السبب العلمي إذ لا يمكن لأي باحث ينوى الدراسة والتخصص في مجال العلوم السياسية وخاصة تخصص إدارة الجماعات المحلية أن يفلت منه هذا الموضوع دون أن يتعمق فيه أو يطرح إشكاليات تمكنه من أخذ نظرة هادفة وعملية فيه وكذلك يحمل الموضوع في طياته سبب ذاتيا من خلال الرغبة في التعمق في دراسة دور البلدية في وضع أسس الديمقراطية المحلية خاصة على الواقع العملي.

هدف الدراسة:

الهدف من أهمية دراستنا الحالية يندرج في توظيف الجوانب المعرفية التي تلقيناها في اختصاصنا الأكاديمي في تطبيقه على موضوع الديمقراطية المحلية وتعزيز مشاركة المواطنين في الشأن المحلي وأيضا محاولة رصد دور البلدية في تجسيد مستويات الديمقراطية المحلية ومعرفة الآليات المتبعة في ذلك لترقية مضمون هذا الموضوع لتوصل إلى التحديات تعرفها الجزائر على المستوى البلدي في خدمة مطالب الشعب من جهة وضمان استمرارية مصالح الدولة من جهة أخرى.

إشكالية الموضوع:

إن بعث الديمقراطية المحلية ليس بالمسألة المعقدة إنما هي مسألة تتطلب الجهود الوطنية والمحلية في إطار سياسي مبني على دور عملي وعلمي حيث تساهم الدولة والجماعات المحلية وفي مقدمتهم البلديات كونها مفتاح وبوابة لمشاركة المواطنين في تسيير أمورهم المحلية وعلى هذا الأساس نثير الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تساهم البلدية كجماعة محلية في تحقيق دعائم الديمقراطية المحلية؟**

تندرج تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم المشاركة وعلاقتها بالديمقراطية المحلية؟
- ما هي آليات المشاركة المواطنية المحلية؟
- ما هي تحديات العمل المحلي وكيف تأثر على مبدأ المشاركة؟
- كيف تساهم البلدية من خلال آلياتها في الديمقراطية المحلية؟
- ما هي المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدية في عملية الديمقراطية المحلية؟

الفرضية الرئيسية:

فعالية وحسن تسيير واستغلال البلدية لكافة إمكانياتها ومواردها البشرية أو المادية يؤدي إلى تحقيق ديمقراطية محلية ناجحة وفق متطلبات المشاركة المواطنية الفعالة.

الفرضيات الفرعية:

- تتميز البلدية في النظام الإداري الجزائري كونها صاحبة اختصاصات سياسية وإدارية واقتصادية، اجتماعية، ثقافية واسعة.
- ضرورة وجود خبرة وكفاءة للمورد البشري لممارسة الوظائف والمهام لتحقيق دعائم الديمقراطية المحلية.
- من المشاكل الرئيسية التي تواجه الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطن غياب الشفافية وانتشار الفساد بأنواعه المختلفة.

منهج الدراسة:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويظهر خاصة من خلال التطرق إلى العلاقة الموجودة بين مختلف المتغيرات (الديمقراطية المحلية- المشاركة- المواطنة- التنمية المحلية).

- **منهج دراسة الحالة:** من خلال دراستنا لواقع الديمقراطية المحلية في بلدية جيجل.

صعوبات البحث:

- نقص المراجع خاصة التي تتحدث بشكل مباشر عن الديمقراطية المحلية.
- تكتم ودبلوماسية الإجابات خاصة المتعلقة بالبحث الميداني من قبل المسئولين.
- صعوبة تحديد وقصر ميادين الديمقراطية المحلية نظرا لتشعب الموضوع.

تقييم الدراسة:

وحتى نلم بجوانب الموضوع خدمة للفرص العلمي والمعرفي لموضوع بحثنا هذا قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث، عموما تمثلت الخطة المتبعة فيما يلي:

الفصل الأول: المشاركة في الشأن المحلي وتحدياتها التنموية والعملية.

وقد قسم هذا الفصل إلى مباحث تم من التطرق إلى طبيعة العلاقة بين المشاركة والديموقراطية المحلية ثم فصلنا في مختلف آليات المشاركة والمواطنة المحلية من خلال أسس التشاور وإشراك كافة فئات المجتمع المحلي إضافة إلى التحديات المتعددة للعمل المحلي مع إبراز مجموعة من الاقتراحات الأساسية في هذا المجال.

الفصل الثاني: الجوانب التنظيمية والوظيفية للعمل المحلي على مستوى بلدية جيجل.

حيث انتقلنا بالدراسة إلى جانبها التطبيقي فاخترنا لبلدية جيجل كنموذج دراسة فبدأنا بتقديم تعريف عام لبلدية جيجل ثم فصلنا في التقسيمات المختلفة للهيكل التنظيمي لها كما تطرقنا إلى آليات العمل التنموي ومصادر التمويل للبلدية محل الدراسة متبوعة بجملة من المعوقات والمشاكل التي تواجهها بلدية جيجل.

الفصل الثالث: آليات ونشاطات بلدية جيجل ودورها في تعزيز المشاركة المحلية.

وفيه قمنا بالحديث عن الكيفيات والآليات خاصة الاجتماعية المجسدة للديمقراطية المحلية في مختلف بلديات الجزائر عموما وبلدية جيجل خصوصا من خلال التعرف على أهم مميزات كل آلية على حدة وكذلك وقفنا عند نشاطات أهم الجمعيات الناشطة في إقليم بلدية جيجل، وختمناه بالحديث عن فئة الشباب من خلال التطرق إلى أهم البرامج التي تجعل من هذا العنصر أكثر مشاركة وفعالية في عملية الديمقراطية المحلية لبلدية جيجل.

وقد افتتحت هذه الخطة بمقدمة وخلصت إلى خاتمة عرضنا فيها أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول:

المشاركة في الشأن المحلي وتحدياتها التنموية والعملية

المبحث الأول: المشاركة في الشأن المحلي وعلاقتها بالديمقراطية المحلية.

المبحث الثاني: آليات المشاركة المحلية ودورها في تعزيز المواطنة المحلية.

المبحث الثالث: تحديات العمل المحلي ومدى تأثيرها على المشاركة المحلية.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى المفاهيم الأساسية للديمقراطية المحلية التي تتجسد من خلال بيان العلاقة الموجودة بين المشاركة والديمقراطية المحلية ، وأيضا مختلف الآليات التي يمكن تعزيز المشاركة وقيم المواطنة المحلية، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف التحديات التي تقف عائقا أمام المشاركة المحلية للمواطنين في العمل المحلي، ودلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المشاركة في الشأن المحلي وعلاقتها بالديمقراطية المحلية.

المبحث الثاني: آليات المشاركة المحلية ودورها في تعزيز المواطنة المحلية.

المبحث الثالث: تحديات العمل المحلي ومدى تأثيرها على المشاركة المحلية.

المبحث الأول: المشاركة في الشأن المحلي وعلاقتها بالديمقراطية المحلية.

إن منهجية العمل المرتبطة بتسيير الشأن العام المحلي ومسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من التعبير عن احتياجاتهم وتحديد أهدافهم وإقرار التزاماتهم ومستوياتهم ويؤدي إلى اتخاذ قرارات مشتركة تجسد آراء وتطلعات المواطنين والمشاركة تبنى على طريق التواصل الفعال بين كل الأطراف المعنية و الحوار البناء الذي ينطلق من مبادئ الالتزام و السعي في إشراك المواطنين لتحديد أولوياتهم في إطار شفافية القرارات و تجسيدها واقعيا.

ومن هنا فالمشاركة في تدبير الشأن المحلي تعني أن يكون المواطن طرفا في القرارات السياسية (الانتخابات والترشيح) وتشكيل هيئات محلية (الجمعيات) والمشاركة في كل ما يتعلق بالتدبير المحلي.[1]

المطلب الأول : ضرورات المشاركة في الشأن المحلي.

المشاركة المجتمعية المحلية هي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل، تدار فيه الشؤون المحلية من خلال المواطن ومن أجله على أساسا احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين وبالمشاركة يتم تحريك همم وطاقات المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية المحلية.[2]

كما تعمل منظمات المجتمع المحلية على ترشيد وتوسيع مشاركة المواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشكيل جماعات محلية مما يجعلها قادرة على التأثير في مختلف السياسات العامة، ومن تم ضمان الاستفادة من كافة الموارد المحلية، خاصة الطبقة الهشة للمجتمع المحلي، كما أنها تقوم بتسهيل عملية تدفق المعلومات تعتبر أساسا للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومحورا هاما في عملية مشاركة أعضاء المجتمع المحلي في مختلف القضايا.[3]

---

[1]– عبد اللطيف جبراني، "المشاركة المواطنة"، مجلة محليات، العدد 310، ديسمبر 2013، ص04.

[2]– صندوق تطوير منشورات مؤسسة وإقراض البلديات، **المشاركة والمشورة المجتمعية**. أيار 2009، ص04، مأخوذ من الموقع: www.mdIF.org.ps/pdf/public%20participation.

[3]– محمد درويش فهيم، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد**. دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص191.

ويمكن تصنيف المشاركة إلى مستويات تساهم في إبراز دورها الأساسي حيث أن تقديم المعلومة هو إعلام للمجتمع عما تم التخطيط له عن طريق مختلف الوسائط ويعتبر التشاور أساسيا في تقديم مجموعة من الخيارات والاستماع للتغذية الرجعية من قبل المجتمع المحلي كما لاتخاذ القرار بشكل مشترك الدور المهم في تشجيع المواطنين على تقديم أفكارا إضافية وخيارات جديدة في إطار التشارك في اتخاذ القرارات وتحمل كافة النتائج والمستوى الأخير يتجلى من خلال دعم المبادرات المحلية المستقلة.

كما يعتبر مفهوم المشاركة والشراكة المحلية من مستويات التشاور التي تحدث مع زيادة الرغبة الحقيقية للجمهور في المشاركة أما التشاور فيعني، إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو عملية محلية لامركزية للتقرير بشأن مختلف مجالات التنمية المحلية سواء كانت ثقافية،اقتصادية أو اجتماعية.

وفي العمل البلدي تعتبر المشاركة ذات أهمية قصوى لأنها تعزز استمرارية العلاقة المنظمة بين الهيئة المحلية وكافة أفراد المجتمع المحلي وفعاليته وربط البرامج والخدمات بالقضايا اليومية للمواطن المحلي.[1]

إن عملية المشاركة قد تأتي بمبادرة من الهيئات المحلية أو مستفيد القرار وقد تأتي أيضا نتيجة لنمو الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي، أما الهدف الرئيسي لعملية المشاركة فهو تطوير علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق النفع أو الصالح العام المحلي وتعتمد على قيم المساواة والاحترام والعطاء لتحقيق الأهداف المشتركة.

وتتعدد أثار المشاركة وطرق الاستفادة من المشاركة بتنوع المشاركين في العملية أو بتنوع البرامج والمشاريع فنجد أن الهيئات المحلية تقوم بتركيز الجهود في المشروع قيد البحث بإتباع منهج علمي لتعرف على المشكلات وحلها كما تقوم بإقناع المواطن في المساهمة في تنمية منطقته كما تعمل الهيئات المحلية على استثمار كافة الموارد خاصة أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص في كل المجالات.

إن عمل المؤسسات المحلية الفاعلة يقوم على أساس تثبيت مبادئ وقيم الديمقراطية وإشاعة آليات الحوار والتشاور والانفتاح والتعاون إضافة إلى استثمار المؤسسات والأفراد في العمل المحلي من خلال تشجيع فرص الإبداع الفردي وضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات لنجاح في عملية المشاركة المحلية.

[1]– صندوق تطوير وإقراض البلديات، مرجع سابق، ص 5

أما من حيث مواطني المجتمع المحلي فيعتبر المواطن أن تلبية احتياجاتهم الفردية والعامة هدفا أساسيا وشرطا لمشاركته في إطار إشراكه في عمليات البناء والرقابة في إنجاز كافة المشاريع التنموية المحلية.

وتعد المشاركة المحلية مفيدة للسلطات المحلية حيث أنها وسيلة تسهل في تنفيذ القرارات، ومفيدة للمواطنين على اعتبار أنها سبيل يتأكد المواطنون من خلاله أنهم قد اثروا في صنع القرار وأن مطالبهم واحتياجاتهم ستكون موضع الاعتبار والاهتمام.

بيد أن لتحقيق هذه الفائدة يتطلب الأمر أن يكون المواطنون والموظفون المحليون على حد سواء على درجة كبيرة من الوعي والأمانة وإلا تحولت هذه المشاركة إلى سلبيات على الهيئات المحلية.

ولذلك يتعين توجيه الاهتمام إلى كفاءة واستعداد أولئك الأشخاص الذين يمثلون المواطنين في المجالس النيابية المختلفة، فالتقارير المتعددة عن الانتخابات المحلية في أنحاء مختلف من العالم تشير إلى أن شرائح وقطاعات عريضة من المجتمع مازالت معلوماتها عن العملية الإدارية والعملية الحكومية على المستوى المحلي قاصرة، الأمر الذي تنعدم معه الاستفادة من المؤسسات المحلية الديمقراطية استفادة كاملة.[1]

وتبرز أهمية المشاركة فيما تم تحقيقه في عمليات اتخاذ القرارات بشكل جماعي، عن طريق توفير الفرص في الواقع العملي التي من شأنها أن تؤدي إلى دفع المواطن لإبداء رأيه وكذا في وضع تساؤلاتهم محل الخيرات من أجل تحقيقها إذا كانت ممكنة، أي إعطاء المواطن مجالا للمناورة وتقديم البديل الأفضل.[2]

وللمشاركة أنواع عديدة، من أهمها نجد:

أولا–المشاركة بطريقة منظمة:

ويقصد بها المشاركة التي ينص عليها الدستور ويقررها كحق للمواطنين وينظم أساليـب استعمال

[1]- Roux, Arien,**50 JNS de démocratie**. éditions Yves Michel, France,2011, p10.

[2]– عبد القادر زيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م، ص190.

هذا الحق، فلا يكفي في هذا الصدد أن تكون المشاركة مبدئيا دستوريا بل يتعين أن تنظم دستوريا وقانونيا ممارسة هذه المشاركة حيث لا يكون أمام السلطات المحلية إلا إتباع هذا التنظيم وتنفيذه.

وتأخذ دول شتى بهذا النوع من المشاركة المنظمة، مثل دول أوربا الشرقية وأسبانيا.

ثانيا–المشاركة المفتوحة:

ويعني بها تلك المشاركة التي تقررها دساتير الدولة دون أن تنظمها، فهي تأتي في صلب الدستور كمبدأ دستوري، وتترك نصوص الدستور لكل وحدة محلية حرية تنظيم هذه المشاركة وفقا لظروفها ودرجة تطويرها وأوضاعها المتميزة.

وقد وجهت سهام النقد لكل من الصورتين من صور المشاركة بمقولة أنها تعرقل التنمية المحلية الحرة للمشاركة بما تفرضه من تخطيط وتنظيم محددة سلفا تحت حجة أن عدم التحديد الدقيق لممارسة المشاركة يؤدي إلى الصراع.[1]

ثالثا– المشاركة عن طريق التصويت:

في هذا النوع يمكن للمواطن المشاركة بصفة مباشرة مع عدم تدخل السلطة المركزية، نظرا لما يسمى في القانون الدستوري بنظام المبادرة الشعبية الذي يجعل من المواطنين أصحاب حق في إمكانية الدعوى للمشاركة الاستفتائية المحلية، كما يمكن أن يكون هذا الاستفتاء غير مباشر، وهي وضعية لا يجوز فيها تقديم المشاريع أو اقتراحها من المواطنين، وذلك من أجل التصويت عليه إلاّ بعد رفضه من الهيئة التشريعية، وقد تكون بصفة مباشرة في حالة تقديم المشروع المقترح مباشرة للتصويت عليه.[2]

وعلى هذا نرى أن المشاركة في الشؤون المحلية هي مساهمة المواطن في أنشطة تنفيذية وعملية تتعلق مباشرة بالبيئة التي يعيشا فيها، أي تتعلق بأمور يجدها المواطن أمام سكنه وداخله وما يحيط بسكنه، أي تتعلق بنظافة البيئة والإنارة والمياه والصرف والتعليم والخدمة بشكل عام ، وبالتالي لو أهتم بها المواطن وشارك فيها لعاد عليه هذا وعلى المجتمع المحلي كله بالرفاهية.

---

[1]– حسين مصطفى، التنمية بالمشاركة الشعبية، **المؤتمر العربي الثالث الإدارة المحلية**، القاهرة، مصر، من 10 إلى 14 أبريل 2005، ص ص136، 137.

[2]– سليمان صالح الغويل، **الاستفتاء وأزمة الديمقراطية**. جامعة قاريونس، بنغازي، 2003، ص45.

المطلب الثاني: الفلسفة العامة لمكونات الديمقراطية المحلية.

في البداية لابد من التوضيح أن الديمقراطية لا تتعلق فقط بالدولة أو السلطة العليا لأن المبادئ الديمقراطية ذات صلة وثيقة بالاتخاذ الجماعي المحلي للقرارات في أي مجتمع محلي، أما الأمر الثاني فهو أن الديمقراطية ليست سمة مطلقة فهي مسألة نسبية تتعلق بمدى تحقيق مبدأ الرقابة الشعبية والمساواة السياسية.[1]

فالديمقراطية المحلية تعرف مثل السلطة من طرف شخص على شخص ولصالح شخص أخر وهي تمثل النظام السياسي وتمكن لكل مواطن امتلاك جزء من سلطة القرارات المتعلقة به، واليوم هذه الصورة تظهر خاصة من خلال الانتخابات.[2]

قام "روبرت دال" بوضع خمسة معايير للمقاربة الديمقراطية ذات التوجه العملياتي، وأشار بداية إلى عنصر المشاركة الفعّالة في شرحه للكيفية التي تعمل بها الجمعيات التطوعية، فالمشاركة الفعالة يشترط فيها منح الفرصة للجميع من أجل إبداء آرائهم حول الشؤون العامة، مع الأخذ برأي الأغلبية، وانتقل "دال" إلى عنصر المساواة في حق التصويت الذي حدده بفترة زمنية هي وقت اتخاذ القرار النهائي، كما أشار إلى عنصر تنظيم جدول الأعمال، حتى لا تكون الديمقراطية منغلقة، إضافة إلى عنصر التفهم المستنير الذي يضمن من خلاله الجميع فرص متساوية للمشاركة في صنع السياسات العامة البديلة، واختتم هذه المقاربة بعنصر شمول البالغين، ويقصد به أن يكون لكل المواطنين المقيمين دائما في البلد الحقوق الكاملة التي لم تكن مقبولة كفكرة سابقا عند أنصار الديمقراطية.[3]

فالمواطنة والمساواة في الحقوق على المستوى المحلي والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسيادة القانون والوصول إلى العدالة إضافة إلى مبدأ المسائلة بالنسبة للمؤسسات التمثيلية والعمليات الانتخابية لآليات الديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي والهيئة

---

[1]– عادل مصطفى، **فقه الديمقراطية**، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص17.

[2]- Hurand Anne,«Enjeusc et limites de la démo catie», **Majeure Alternative Management.** Nars 2008, p07.

[3]– تشارلز تيللي، **الديمقراطية**. تر: محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص25، 26.

التشريعية المحلية بالإضافة إلى الأحزاب السياسية والهيئات التنفيذية المحلية والمؤسسات العرفية والتقليدية وتمكين المواطن من المبادرة و دعم الإعلام كوسيط هي من أهم ركائز الديمقراطية المحلية.[1]

وهنا نؤكد أن الاختلاف الموجود بين المصالح المحلية الذاتية والمتميزة عن المصالح الوطنية تعتبر من الأسباب المنطقية لتطبيق مبدأ اللامركزية، حيث تقوم الهيئات المحلية – بشرط أن تكون من البيئة المحلية نفسها – بالإشراف العلي على مختلف مصالح المواطن، لأنها تشعر بالانتماء إلى المجتمع المحلي، وتكون أقرب إلى واقع ومطالب السكان، وبالتالي هذه المجالس تصبح مجالس للسلطة المحلية لتحقيق الأهداف التي ترمي إلى النهوض وتنمية القرية أو الأحياء المحلية، وتتحول إلى جهاز يقوم بالربط بين قطاعات الخدمات والإنتاج، وكذا الإشراف على حسن أدائها للعمل المحلي.[2]

ومنه، نستطيع القول بأن الديمقراطية المحلية هي مشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم المحلية عن طريق انتخاب ممثليهم في الجماعات المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية ودعما للامركزية.

إن جوهر برنامج التنمية هو تغييرات اتجاه وفكر وسلوك المواطن النابعين من موقعه التقليدي كمجرد متلقي ومستفيد من خدمات التنمية التي تقدر إليه، ليتحول هذا المواطن إلى صانع حقيقي لهذه التنمية ومسئول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمرارها وتواصلها المستقبلي.

ولهذا ينبغي التركيز على بعث الشعور بين أبناء المجتمع بأن النهوض بأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية سيأتي– فقط– من خلال مشاركتهم الايجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي، وإذ كان إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية ومشاركتهم في عملية التخطيط وتنفيذ وتقويم مشروبات التنمية الشاملة.

إن التنمية لابد أن تكون ديمقراطية الطابع ويشارك فيها جميع أبناء المجتمع بدءا من تخطيطها مرورا بتنفيذها وتحمل أعباءها والاستفادة من نتائجها، وهذه المشاركة الديمقراطية تعتمد في الأساس على فرص متكافئة تتاح للجميع دون تمييز أو تفرقة، ومن خلال الجهد والعمل من الضروري أن تظهر

---

[1]-Twernational Institute for democrat cu and Electoral Assistance, **local Democracy todayand tomorrow**.Stockholm, November 2014, p8.

[2]– الطاهر بن خرف الله، **النخبة المحلية في الجزائر**. طاكسيدج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص25.

تمايزات واختلافات في أدوار الأفراد وأنشطتهم وأعبائهم، مما قد يفسر أيضا عن تفاوتت فيما يحصلون عليه من عوائد التنمية.

إضافة إلى هذا، يمكن الاعتماد على القيادة المحلية وهم هفوة المجتمع المحلي الريفي والحضري الذين يلقون القبول والاحترام في المجتمع المحلي وتلقي أرائهم مدى كبيرة باعتبارها عادلة ومتزنة وعاقلة وحكيمة وناضجة.

أما الشباب فهم أكثر فئة استعدادا لتقبل التغيير والتحمس له، باعتبارهم في مرحلة تغيير بيولوجي حكمي أو مفروض بالطبيعة.

بالنسبة للمرأة، تعتبر نصف المجتمع وبالتالي مشاركتها في الديمقراطية المحلية مضاعفة لقوة المجتمع المحلي وتعبئة لجانب ضخم من القوة البشرية غير المستغلة بكفاءة.[1]

وفي هذا الصدد نأخذ بعين الاعتبار قانون البلدية الجديد 11-10 والذي حدد صراحة في القسم الأول وتخصيصا الباب الثالث بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، حدد 3 مواد فالمادة رقم 11 حددت للبلدية الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

كما يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستثماراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الشروط الممددة في هذا القانون ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.[2]

وقصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري فقد كلف المشرع المجلس الشعبي البلد بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على

---

[1]- أمال نمر، " حوكمة الإدارة المحلية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، 2015/2014، ص49.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 2011، ص8.

المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.[1]

فقد مكنت المادة 13 رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية،من الاستعانة بكل شخصية محلية وكل خير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا و الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.[2]

في حين منحت المادة 14 الحق للمواطن في الاطلاع على مداولات المجلس الشعبي البلدي في إطار تجسيد أسس الديمقراطية المحلية.

ومن هنا نلاحظ أن القانون قد أولى أهمية بالغة لمشاركة المواطنين في العمل المحلي في إطار تجسيد أسس ومبادئ الديمقراطية المحلية.

المبحث الثاني: آليات المشاركة المحلية ودورها في تعزيز المواطنة المحلية.

تشكل مشاركة المواطنين دعما للديمقراطية التشاركية التي تؤسس فضاءا متزنا بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة، ويتجسد ذلك عن طريق انتخاب ممثلي الشعب من قبل المواطنين ضمن بعض المجالات السياسية وتجعل مشاركة المواطنين تضم عدد كبير من المواطنين لتحديد مشروع جماعي وتنفيذه على المستوى المحلي.

المطلب الأول: فضاءات المشاركة المحلية الأساسية.

إن الديمقراطية التشاركية تفتح مجالا للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على السكان المحليين والقرارات ذات الصلة بتنمية منطقتهم ويجب على البلديات أن تضبط بنزاهة فضاء المشاركة ودور المجتمع المدني في هذه المهمة يضمن رغبات واحتياجات المواطنين وهذا ما من شأنه أن يقوي علاقة الثقة بين البلدية والمواطنين، من هذا المنطلق فإن مشاركة المواطنين تلعب دورا محوريا في تطوير الديمقراطية والحوكمة المحلية من خلال:

- تجسيد الشفافية في إعداد القرارات السياسية وإدارة الشؤون المحلية في جميع المجالات.

---

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11–10 المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية، عدد37، 2011، ص8.

[2]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11–10 المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية، عدد 37، 2011، ص8.

- زيادة الثقة بين الأفراد والسلطات المحلية الذي من شأنه خلق فضاء للنقاش والحوار.
- خلق مواطنة فعالة ومسؤولة عن الديمقراطية الحقيقية على المستوى المحلي.
- فتح فضاء موسع للحوار بين الأفراد والبلدية وفض النزاعات والعمل على إيجاد الحلول.
- الجودة في إدارة الإقليم والتنمية الحضرية المحلية وتكون مشاركة الأفراد متجهة بواسطة آليات مختلفة« من الأسفل إلى الأعلى» أو من «الأعلى إلى الأسفل» التي من شأنها أن تكون مترابطة مع بعضها.

مقاربة من الأسفل إلى الأعلى Bottom.up أو الدينامكية الصاعدة بحيث يمكن للأفراد المشاركة على المستوى المحلي من خلال التعبئة الجماعية واتخاذ القرار وتعزيز مجال المبادرات والتأثير على السلطات العمومية لتفعيل قضية خاصة ضمن برنامج الأعمال أو في اتخاذهم للقرارات، بعد فترات بحيث يمكن تجسيد هذه الوظائف المحلية بوضع قوانين وتبني آليات تشاركية لتحقيق التنمية المحلية.

المقاربة من الأعلى إلى الأسفل (Top- DOWh) وتسمى أيضا الدينامكية النازلة تعمل على تحفيز مؤسسات الدولة وتسهل عملية المشاركة وتمكن الأفراد من ذلك من خلال أدوات وبرامج حقيقية والتشريعات الوطنية والتي ترتبط بمنهج مؤسساتي لمشاركة المواطنين وتتسم هذه المقاربة بالأخذ بعين الاعتبار مبادرات الأفراد من أجل تفعيل مسار الحوكمة المحلية وترشيدها.[1]

وتعتبر آليات الانتخاب من أهم ركائز المشاركة المحلية والأحزاب السياسية، هذه الأخيرة تقوم بعدّة نشاطات للمشاركة في الشؤون العامة من خلال التعبئة العقائدية للمواطنين، وبقدر اقتناع المواطن ببرنامج هذه الأحزاب تزيد دافعيته للمشاركة في برامجهم ونشاطاتهم المختلفة، وفي هذا السياق يؤك "هينتنجتون" أن الحزب السياسي هو الوسيلة المؤسساتية لمشاركة المواطن في تسيير شؤونهم العامة، ومن خلال اختيار وإعداد المرشحين للمشاركة في صنع القرارات بشرط أن يكون نابعا من الإرادة الشعبية، إضافة إلى أن الانتخاب خاصة على المستوى المحلي، من خلال النشاط الحزبي يساهم في النهوض بمشاركة أوسع

[1]- fondation matinale pour la coopération internationale, **programme de coopération pour les villes et les municipalités dans le Maghreb arabe**. universités nationale des villes tunisiennes, Tunisie, 2014 ,pp13-14

للأفراد من القاعدة إلى القمة أي من عامة المواطنين إلى مختلف الهيئات التي تتولى إدارة السلطة العليا.[1]

وتسعى النظريات والحوارات في هذا المجال إلى إيجاد حيز للمواطن للمشاركة في الحكم العام المحلي والذي يعتبر بذلك تعميق للديمقراطية من خلال التفاعل بين المواطن والدولة خارج المنطق والآليات الديمقراطية اللبرالية التقليدية وبالتالي زيادة مشاركة المواطن، وإعطاء مختلف السياسيين على المستوى المحلي والفاعلين المحلين المزيد من الاهتمام، والتركيز على إستراتيجيات تزيد من مشاركة شريحة واسعة تتعدى النخبة في وضع السياسيات المحلية وتنفيذها بهدف تكوين مؤسسات ديمقراطية أكثر شمولا تجسد تنمية محلية.

ويتجه معظم الكتاب أن بعض الأطراف الناشطة بإمكانها أن تشكل تغييرا اجتماعيا ديمقراطيا فنجد "ألفاريز" يعتبر أن الحركات الاجتماعية الحضرية قد أسهمت في تعزيز الديمقراطية المحلية عن طريق خطوات وهي:

1. تعزيز وتفعيل رؤية ديمقراطية بديلة تؤكد على مشاركة الأفراد كعنصر أساسي في تسيير الشأن المحلي.
2. تعزيز مختلف الإصلاحات الدستورية.
3. تشكيل المحور الأساسي لتحقيق التنمية المحلية في جميع المجالات.

إن الإستراتجية الحقيقية للتغيير الاجتماعي الديمقراطي تكمن في استخدام الأساليب التشاركية وبالنسبة للبعض فإن هذه الأساليب تزيد من وعي المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات "فتقرير بريا" يصف الآثار الإيجابية للتجارب في الهند مع المسرح الشعبي والرقص وأغنية كحملة لتوعية الناخبين قبل الانتخابات ويخلص المؤلفون إلى أن هذه الأشكال من الاتصالات الشعبية تكون فعالة عند استخدامها بشكل مناسب ودقيق في كل مجال.[2]

---

[1]– سليمان الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**. دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2003، ص74.

[2]- veltmeyer.H, ″ l'apprentissages sur la participation des citoyens et de l'imitative du gouvernement local″ ,Revu conradienne des études sur le développement, numéro 18,sans an, pp 4-5.

وفي سياق التنمية المحلية يمكن تعريف التشاور بأنه عملية تجمع أكبر عدد ممكـن من المواطنين النشطاء في مشروع جماعي أي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في المدينة أو الإقليم أو مشاركة الفاعلين المحليين من خلال عملية التشاور في وضع الحلول المقترحة.

واستنادا إلى تعريف الفيلسوف "روسو" فإن المواطن هو من أبرز سياسة المدينة، وهذا ما يعبر عن عدم اهتماماته الفردية ولكن تركيزه على المصلحة العامة والتي تتعدى مجموع الإرادات الفردية إلى أبعد من ذلك، إلى ما يعرف بالتشاور الذي يعتبر وسيلة لممارسة المواطنة وتحقيق المصلحة العامة، وهذا كله يرمي إلى مشاركة المواطنين وبروز الديمقراطية التشاركية ومن بين مميزات التشاور المحلي:

- أنه ليس وسيلة لحزب لإبلاغ الآخرين القرار الذي اتخذ في وقت سابق.
- ليس مجرد طلب للحصول على المشورة بل يثير مواجهة بين الطرفين لتبادل الحجج وشرح وجهات النظر.
- لا يقودنا بالضرورة إلى قرار وإنما يساعد على الوصول إلى القرار النهائي الذي يرجع في الأخير للجهات المنتخبة قانونا.
- لا ينبغي تقديمه على أنه أداة للبحث عن اتفاق بين مختلف الأطراف، فعندما تكون آليات التشاور أقل رسمية يمكن أن تقدم دعما جيدا لبدء وساطة على مستوى الأقاليم والجهات الفاعلة، ما يعزز من ممارسة التشاور حول المشروع والوصول إلى توافق في الآراء.[1]

ويمكن تحديد أهمية التشاور كما يلي:

1. الكفاءة والنزاهة في العمل بين مختلف الفواعل المشتركة هذا ما يسمح بشفافية تنفيذ القرارات المحلية لخلق تنمية مستدامة للإقليم.
2. الغرض من عملية التشاور على المستوى المحلي هو محاولة دفع جميع الأفراد والهيئات المحلية للمشاركة في إنتاج جماعي على مستوى الإقليم.

[1]- le Ministère des affaires Etrangères français (MAEE),ministère de l'immigration. De l'Identité national de du développement solidaire, **programme d'appui aux initiatives de développement**. 93109, le comité catholique contre la faim et pour le développement, fronce,2009, pp 8-9.

3. يسمح بوضع وتنفيذ مجموعة من المشاريع على مستوى الإقليم والتي تتسم بطابع المصلحة المشتركة كما أن الحوار بين أصحاب المصلحة العامة يؤدي إلى إضفاء الشرعية على الإجراءات التي يتم تنفيذها وآلية التشاور الذي يجمع بين جميع الجهات الفاعلة والسلطات المحلية هو أداة مثالية لاجتناب النزاعات والتقاضي أو الصراعات.

4. جودة القرارات ودورها في التخطيط الإقليمي، فكل قرار في المجلس يكون موضوع نقاش مع جميع أصحاب المصلحة ومكونات الإقليم (القرى والعرقيات وجماعات المصالح الاقتصادية أو الأطراف الاجتماعية السياسية) .

5. التشاور يساعد على نشر المزيد من المعلومات خاصة إذا كانت الجماعات الفاعلة مشاركة في النقاش.

6. يساعد جميع القوى على التخطيط الفعال وتنظيمها بما يؤدي إلى تنمية متناسقة ومتكاملة.[1]

وهناك مجالات لاستشارة المواطنين والتشاور معهم على المستوى المحلي:

- مشاريع التنمية المحلية وتهيئة الأقاليم.
- السياسات التنموية الخاصة بالبيئة والتنمية الاقتصادية والسياحية والمرافق والبنية الأساسية وإدماج الشباب والمرأة وكذا المسنين.
- البرامج الاستثمارية المختلفة وميزانية البلدية والخدمات التي تقدمها البلدية وعمليات الشراكة مع البلديات الأخرى أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

يعتبر المواطن هو المجال الذي يتم تكوينه وتهيئته داخل مقر البلدية لتفعيل عمليات التواصل بين الأفراد من جهة والبلدية من جهة ثانية ما يجعل كل الاتصالات بين المواطن والبلدية قناة اتصال مفتوحة وموحدة كما يضمن تفاعلا صريحا بين البلدية والمواطنين، من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات والمعلومات لتحقيق مطالبهم، وهو ما يجعل المواطن همزة وصل بين البلدية والمواطنين والذي يعتبر نقطة البداية بغية تفعيل دور ومهام البلدية بالوصول إليها بسهولة بالنسبة للمواطن وأكثر شفافية ومسؤولية واستجابة، بالإضافة إلى جودة المرافق العمومية وتوجيهها لفائدة المستخدمين بالشكل الذي يجعلها أكثر نجاعة ومردودية، إلى جانب ذلك زيادة الفرص المتاحة للمواطنين من خلال التركيز على المرافق الجديدة

[1]-Ibid, pp 9-11

مثل: الاطلاع على الأداءات، متابعة جينية للخدمات المطلوبة على شبكة الإنترنت وبعث آليات منتظمة لعملية التقييم وضمان المساواة في التمتع بالمرافق العمومية، بغية تعزيز التماسك الاجتماعي من أجل بلوغ هذه الغايات والأهداف، لابد من جعل القرار مشترك ووجود إرادة سياسية حقيقية وهما شرطان أساسيان لإحداث فضاء المواطن والعمل على تحديد دوره وأهدافه، وذلك انطلاقا من إستراتيجية تتجسد من خلال الاستعانة بمجموعة من النشطاء المحلين سواء تعلق الأمر بالخبراء في الهندسة المعمارية أو تكنولوجيات المعلوماتية لتطوير وتنظيم عملية التواصل.

وهناك أربع (4) مراحل لعملية استشارة المواطن في تسيير الشأن المحلي:

– **مرحلة الإعداد:** أي إعداد قائمة تضبط مجموعة من الأهداف التي يسعى المواطن إلى تحقيقها من خلال عمليات تنظيمية تقوم بها البلدية كتنظيم الإداري، ومختلف التطبيقات الإعلامية المحلية، وشبكات الاتصال على المستوى الداخلي والخارجي ووضع الموقع وخطة لعملية التنفيذ مع إعطاء ركن خاص به على موقع الويب.

– **مرحلة التنفيذ:** ويكون ذلك عن طريق وضع المعدات والبرمجيات ومكاتب الاستقبال والقيام بتكوين الموظفين ووضع فريق عمل وتجهيز سجلات الخدمات لتبليغ المواطنين حول الإجراءات الواجب تنفيذها.

– **مرحلة الخطوات العملية:** ويتضح ذلك عن طريق ضمان الاتصال الخارجي الفعال مع مختلف الأفراد وإقامة لقاءات عامة لتقديم فضاء المواطن والتعريف به والركن الخاص به على شبكة الإنترنت.

1- **مرحلة متابعة وتقيم فضاء المواطن:** وذلك عن طريق وضع مجموعة من الاستبيانات المنظمة حول درجة رضا المواطن لتحسين جودة وكفاءة الخدمات مع ضمان حسن سير العمل في فضاء ومجال المواطن.[1]

مكانة المرأة: يبقى النضال في كيفية تنفيذ استراتيجيات مشتركة بين النساء والرجال على الابتكار والنجاح معا وبالتالي عدم المساواة بين الجنسين في بلد معين يؤدي إلى تنمية سيئة بالرغم من قوة التفاوت فقد صارت المرأة في العديد من البلدان دينامكية التحولات الاجتماعية وتعتبر القيم الاجتماعية والنفسية من اهمم كابح المساواة وعلى سبيل المثال تشير مواقع في ولاية " كيرالا" (الهندية) إن المرأة تعاني من

[1] –fondation nationale pour la coopération internationale, op. cite, pp 44-47.

العنف وانتشار الأمية وانعدام التعليم بسبب العمل لدعم الوطن بالإضافة إلى الزواج المبكر وقد عمدت المرأة إلى المساعدة في تعزيز وتنفيذ ثقافة حقوق الإنسان واستقلالية النساء في العمل وجعل القوانين التنفيذية استراتجيات للتنمية كإستراتيجية مكافحة الفقر والحق في العليم بالنسبة للفتيات وضمان استدامة القوانين الأساسية وتطبيق التكنولوجيات وتكيفها لتحسين وضع المرأة وهو ما أدى إلى ظهور القيادات النسائية وتحسين تمثيل المرأة في هيئات صناعة القرار في كل من (كندا، موريتانيا، يوليفيا...) أما في مجال المشاركة السياسية للمرأة في السياسة والحكومة فهي مفتاح الاستقلالية بما يؤدي إلى خلق تحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التضامن مع الإناث سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد الدولي وخلق شبكات التضامن السياسي الدولية كما يتم اقتراح قواعد التشغيل لمشاركتهم في المناقشات المختلفة.

وقد نتج عن القوانين التي فرضت على قضايا المرأة تباطؤ معظم المجتمعات في إشراك المرأة على مستوى الحياة السياسية، والتدرج في منحها حقوقها انطلاقا من الحق في الانتخاب مرورا بحق الترشح لتولي المناصب، والتي ظلت موضعا لاختبار المرأة حتى تثبت إمكانياتها على التسيير، والديمقراطية المحلية ترتكز على المساواة بين الرجل والمرأة، وبانتهاك هذا الأساس تتلاشى مبادئ الديمقراطية المحلية ومنه تنقص حقوق المرأة.[1]

ففي كثير من دول العالم عملت مختلف المنظمات والحركات النسوية على مستوى المجتمع المدني كجمعيات ونقابات إلى تفعيل دور المرأة من حيث تأثيرها كطرف أساسي، سواء في السياسات المحلية القومية أو الدولية، والعمل على جعل المرأة تشارك في عمليات صنع القرارات الرسمية، وتتحكم في كافة الموارد المادية والسياسية، وهنا تشير مختلف الإحصائيات في العديد من الدول بما فيها التي تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية، إلى وجود نقص ملحوظ في عدد النساء في المجالس التشريعية ونتيجة لوصولهن المحدود إلى الوظائف العليا للسلطة (هيئات صناعة القرار ومنظمات ونقابات العمل) فإنّ المرأة وصلت إلى السلطة من خلال هياكل بديلة، وبخاصة قطاع المنظمات غير الحكومية والتي مكنت النساء من توحيد مصالحهن، ووضعها على طاولة وجداول الأعمال المحلية والوطنية والدولية.

[1] – خالد الرشيدة، **الديمقراطية والتربية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص52.

وعند التعامل مع قضية عدم مساواة المرأة بالرجل من حيث اقتسام السلطة وصناعة القرار على جميع المستويات، ينبغي على الهيئات المحلية والوطنية وفواعل المجتمع المدني أن يتعاملوا وفق منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج المختلفة لاختيار البدائل اللازمة في عملية صنع واتخاذ القرارات.[1]

مكانة الشباب: تكمن في فتح المجال للشباب لتقلد مناصب اتخاذ القرار وإشراكهم في صنع القرار والانخراط في القضايا الرئيسية وبالنسبة لمستقبل المجتمعات وسبل مواجهة الهجرة للشباب ومن الريف إلى المدن الكبرى فقد أصبحت موضوعات تثير القلق بسبب ضعف التمثيل في الهيئات المختلفة بدلا من خلق الإبداع لدى هده الفئة وبالتالي يجب خلق نقاش بين الشباب والمنتخب وهذا ما تبين من خبرات مؤسسات الشباب والثقافة ومجلس التنمية المحلية بفرنسا من خلال انخراط الشباب بنجاح واستخدام أماكن الاجتماعات مع احترام حريتهم في اللهجة والخطاب وتعبئة المشاريع المدعومة من قبل الجمعيات التطوعية للشباب فمنتدى " دعم الشباب في مشاريعهم" يعمل على ربط الشباب لكسر العزلة وتطوير رأس المال الاجتماعي لهم وخلق التبادل والمساهمة في تمثيل مصالح الشباب.[2]

كما يسعى التقييم المجتمعي إلى استشارة الأفراد وضرورة الاستماع إلى آرائهم حول الخدمات المقدمة من طرف البلدية، والذي يكون عن طريق استطلاع الآراء بواسطة الاستبيانات، حيث تسعى الجماعة المحلية إلى عملية تقيم خدمات البلدية الذي يكون عن طريق استفتاء المواطنين في مختلف شؤونه المحلية، هذا ويعتبر التقييم المجتمعي المحلي أيضا كأداة للتشاور مع المواطن وتعتبر هذه الأداة ضرورية لإعادة النظر في مهام الحوكمة المحلية الرشيدة والخدمات الحضرية والتصرف الداخلي للبلديات وتسعى هذه العملية إلى جودة وكفاءة خدمات البلدية ومختلف العمليات الإدارية لتلبية احتياجات المواطنين وإيصال صوت المواطن عن طريق قنوات مباشرة لنقل ردود الفعل، زيادة على هدا تسعى إلى التخفيف من حدة التوتر واستياء المواطنين تجاه البلدية، وهو ما يتطلب تكوين فريق بلدي مدرب من طرف الهيئات المحلية، بالإضافة إلى ضرورة توفر القدرة على مراجعة وتعديل طريقة عمل الموظفين

---

(1) – محمد صالح المنصوري، **الحقوق السياسية للمرأة**. دار صناعة الفكر العربي، بيروت، 2011، ص48.

(2)-le réseau régional de démocrate participative, **la démocratie participative dans la pratique**. BP 19,2008, pp7-8

داخل البلدية وتعديل الإجراءات الإدارية مع تعيين مسؤول عن عملية الاتصال بتقديم نتائج التقييم، وتوجد وسيلتان لإجراء التقييم المجتمعي:

1. إعداد استبيان خاص يتم إنشائه من طرف البلدية بطريقة مستقلة.
2. إنشاء تقييم تشاركي مجتمعي يضم المواطنين ومقدمي الخدمات البلدية التي استهدفتها عملية التقييم.

ويختلف مهام وشكل الاجتماعات العامة على المستوى المحلي بحسب الأغراض التي تحددها البلدية لتفعيلها بحيث يمكن أن يأخذ الاجتماع العام شكل الاستشارة والتشاور ويتمثل هذا الاجتماع في تقديم دعوات للأفراد على مستوى الإقليم وإعلامهم بقضية أو مشروع في طور الدراسة، بحيث تنشأ البلدية فضاءات للاستماع لمطالب الأفراد، بما يؤدي هذا الاجتماع إلى تحسين علاقة الثقة بين الجماعات المحلية والأفراد المقيمين على مستوى الإقليم البلدية، وبالتالي التوصل إلى إيجاد الحلول والأفكار لمختلف احتياجاتهم سواء أتعلق الأمر في تنفيذ مشروع ما أو اتخاذ قرار ما، الأمر الذي يضع البلدية مفتوحة لتلقي الانتقادات من خلال هذه المداولات، تسعى البلدية إلى إضفاء الصبغة القانونية والمصادقة على أشغالها بغية تمكين المواطنين من اجل ضمان الوصول إلى المعلومات وهو ما يجعل المواطن على دراية حول مختلف المشاريع الجارية.[1]

إن عملية التوفيق بين مختلف الأطراف الفاعلة يؤدي إلى تسوية مقبولة من الجميع، عن طريق اعتماد مبدأ الوساطة في الموائد المستديرة كآلية تسعى من خلالها الأطراف المتضاربة إلى فض الخلافات التي من شانها محاولة إرضاء جميع الأطراف للمحافظة على مشروع أو إجراء في طور القيام به والذي يعد حلا فعالا ودائما من خلال تنظيم موائد مستديرة على المستوى المحلي، ضف إلى ذلك خلق مناخ من الثقة الذي يسمح ببناء توافق بين الأطراف المتنازعة وبالتالي اجتناب عمليات التقاضي لدى المحاكم وزيادة احتمال إلى عدم ظهور نزاعات جديدة في المستقبل، لكن قبل اللجوء إلى التطبيق الحقيقي لهذه الأداة، يجب مراعاة هذه العناصر:

– وضع مسير جيد وذو كفاءة ويكون محايد من كل الأطراف المتنازعة وقادرا لإدارة جميع الجلسات على المستوى المحلي.

[1]-fondation national pour la coopération internationale, op.cit,pp 32-33.

– المعادلة بين مجموعات أصحاب المصالح، فكل مجموعة ممثلة بعدد الأشخاص المؤهلين للتصويت ويكون هؤلاء الممثلون مقبولين من هذه الجماعات المحلية وتكون مرتبطة بالأهداف ومختلف القرارات المتوصل إليها.

– سهولة الوصول إلى المعلومات عن طريق العلاقات العامة ويكون عن طريق دعوة مختلف الفواعل المحلية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.[1]

كما يعتبر الإعلام المحلي بمثابة الحجر الأساسي للديمقراطية المحلية ولجميع أشكال مشاركة المواطنين فهو يسمح بالنفاد إلى المعلومـة بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأنشطة العمومية المحلية وكذا مساءلة الحكومة، وتجسيد حوكمة محلية فعالة ورشيدة فقد أصبحت الدولة والجماعات المحلية تسعى إلى تجميع المعلومات، ومحاولة إيصالها بشكل واضح وبسيط إلى المجموعة المستهدفة، ويمكن القول أن المعلومات الجيدة تسهل عملية المشاركة بطريقة عقلانية في إدارة المصالح العامة والسياسة المحلية وللإعلام مجموعة من الأدوات حول وسائل الاتصال بين البلدية والمواطنين و كل أداة تستجيب لاحتياجات وأهداف مختلفة، عن طريق طرح بعض الأسئلة مثل: «ماذا؟» و «لمن» و«كيف» من اختار الأداة النسب لتلبية احتياجات البلدية، ولعل الهدف من الإعلام للبلدية يكمن في تعريف المواطنين بالخدمات والمصالح التي تقدم الخدمة مثل: (البث الإذاعي، والمطويات...)، تسعى البلدية من خلال هذا الإعلام إلى تعبئة المواطنين وكل الجهات الفاعلة في عملية التنمية المحلية مثل:(جولة رئيس البلدية في الأحياء و الدوائر)، بالإضافة إلى أن البلدية تسعى إلى تفعيل المواطنة من خلال احترام القوانين والمرافق العمومية والالتزام الضريبي، بما يتوجب على البلدية إحداث خلية اتصال مع تكليف إطارات مختصة في عملية الاتصال وفريق عمل، ويجب أن يكون المكلف بالخلية على معرفة واسعة بالجماعات المحلية وتحديات الاتصال المؤسساتي والشخصي، بما يفرض على الجماعات المحلية أن تبدي رغبتها في وضع إستراتيجية ومخطط اتصال والقيام بتنفيذها ومتابعتها.

الإعلام المحلي يفتح فرصا جديدة من اجل المشاركة المحلية الفعالة بشكل واسع، فنمو الحركات الاجتماعية عبر الشبكة (كاستلز) والذي يتركز تنظيمها حول الأدوات الرقمية ومنصات الإعلام الاجتماعي، فالمشاركة المحلية ليس محصورا في مختلف الثورات المدنية والسياسية، وإنما يكون عن طريق المشاركة بشكل دائم.

---

[1]-Ibid. pp 61-65.

سواء تعلق الأمر بالمسائل الشخصية أو العامة، وفي هذا الإطار يقول " آلان" يجب إعادة التفكير في معنى المشاركة المدنية أن تكون موضحة لدور التجربة الشخصية في وضع طرق من اجل تفاعل الشباب مع مجتمعاتهم خارج مفهوم " المواطنة " الضيق، ويشير بينت وويلز إلى أن طبيعة التوتر بين الصيغ القديمة والصيغ الجديدة للمشاركة الاجتماعية كان ناتجا عن مختلف التأثيرات الرقمية التي من تغير مثّل المواطن، ويبدي "بيترد الغرين" تفاؤلا حذرا للمواطنين الشباب والإعلام الرقمي والمشاركـــة "ما يسمـى"بالأبعاد الستة للتبادلية المشتركة" بمعنى المعرفة والقيم والثقة والممارسات والهوايات التي تجعل مجالا واضحا بهدف معرفة مختلف الحقائق المتغيرة للشباب والمشاركة المحلية في إطار العادات الرقمية، وقد قدم"**غوردوب**"تصورا للشبكة المدنية والذي يتجه إلى الذهاب إلى أبعد من المشاركة أو في التعاملات المواطنين الفعالة التي تحصل على المواقع الإلكترونية للبلدية، مثل دفع الضرائب والاتجاه نحو المشاركة وتعزيز منصات تعاون وتعليم اجتماعي، وقد وضع " **غوردوب**" ستة مبادئ وتتمثل في الأدوات التي بإمكانها حل المشاكل على المستوى المحلي،عن طريق وجود الجمهور وتوفر شبكات وقنوات مكونة من عدد من الناس، وأيضا أهمية الحجم وتوفر الشبكة المدنية على الإنترنت والتصميم، التي من شئنها أن توجه عملية التخطيط والتنفيذ لتفعيل المشاركة على الإنترنت، فالمواطن المتعلم إعلاميا هو بمثابة مفكر نقدي من خلال القدرة على إجراء التقييم وتحليل نقدي لمختلف المعلومات معتمدة في أساسها على المشاركة المحلية الديمقراطية، وبالتالي فتربية المواطن الإعلامية ليست فقط على قراءة النصوص، وإنما عن طريق تحديد علاقتها بالأطر السياسية والثقافية والاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: معالم المواطنة المحلية واساليب تفعيل ممارساتها.

المواطنة المحلية من المفاهيم الحضارية التي أنتجها الفكر الحديث عبر مختلف الإنتاجات الفكرية للإنسان، عن طريق تراكم مجموعة من المنجزات الحضارية انطلاقا من التناقضات والخلافات التي مرت بها أوروبا في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتي عكست الكثير من معالم الحياة في أوروبا.

---

[1] –ميها يليديس بول وتيفينين بنجامين، **التربية الإعلامية: (كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية)**. جامعة ايميرسون، الولايات المتحدة الأمريكية، د ت، د ن، ص02–06

إن بروز الدولة بمعناها الحديث أدى إلى تبني الكثير من دول العالم على الرغم من اختلاف توجهاتها السياسية وإنما الحكم فيها والعمل على تحديد شروط المواطنة المحلية وكذا ملامحها وحقوقها وواجباتها، وكل هذا أدى إلى كثرة واختلاف الوثائق الدستورية المحددة لمبادئ المواطنة، بالإضافة إلى الإستراتجيات المنتهجة لتفعيل قيمها بما يؤدي إلى جعل الفرد أكثر تفاعلا وأكثر انخراطا في ممارسات معينة لمبادئها.

يعتبر مصطلح المواطنة كلمة تشمل العديد من المفاهيم والتعريفات المواطنة فهي في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، ومن مدلولها السياسي فالمواطنة هي (صفة المواظب) الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن، ويعرفها قاموس علم الاجتماع " بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يلتزم الطرف الأول(المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية القائمة.

أما تعريف دائرة المعارف البريطانية للمواطنة على أنها «علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة، فهي مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، كما تسبغ عليه حقوقا سياسية، مثل حقوق الانتخاب، تولي المناصب العامة.[1]

كما تعرف المواطنة في (موسوعة الكتاب الدولي) على أنها: العضوية الكاملة للمواطن في الدولة أو بعض وحدات الحكم فيما، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم.

ونتيجة لتداخل مفهوم المواطنة مع بعض المفاهيم المرتبطة بها مثل (الوطن، المواطن، الوطنية) فسيتم تبيان معاني هذه المفاهيم على النحو التالي:

[1]– وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علوم إدارية)، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص ص101، 102.

-**الوطن:** جاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي: أن الوطن هو منزل الإقامة، وأوطن: أقام، واستوطنه: اتخذه وطنا، يقال مواطن مكة، مواقفها." وبالتالي الوطن هو مكان إقامة الإنسان، ومنزل سكناه ومقره الدائم، وإليه انتماؤه.

-**المواطن:** هو " الإنسان الذي اتخذ له بلدا وموطنا، سواء ولد فيه أم لم يولد، يقيم فيه إقامة دائمة للممارسة عمل، ويمثل لبنة قوية في ذلك الوطن، فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واستقراره[1]، ويرتبط بمواطني ذلك البلد في تحقيق مصالحهم العامة ،للمساهمة جميعا في تنمية وطنهم وبناء مجتمع محلي.

ويذهب بعض الكتاب إلى ضرورة الإشارة على أن المواطنة ليست بالضرورة تأخذ صورة واحدة عند كل الأفراد انطلاقا من أن المشاعر والأحاسيس الوطنية ليست موجودة لدى كل مواطن في المجتمع المحلي، وان تكون متساوية بين الأفراد، فالمشاعر يمكنها أن تضعف أو تختفي بالكلية وفقا للعديد من العوامل والظروف المتعلقة بالمواطن أو الوطن، وفي هذا الجانب يشير "السيودي" إلى أربع صور وأشكال للمواطنة، فيمكن أن تكون هذه المواطنة إيجابية عندما يشعر فيها المواطن بمدى قوة انتمائه الوطني، وهو ما يدفعه إلى قيامه بدوره الإيجابي لمواجهة السلبيات، أما الشكل الثاني فيتمثل في المواطنة السلبية وهي ما تعرف بشعور المواطن بانتمائه لمجتمعه، ولكن لا يقوم بأي عمل ايجابي لإعلاء شؤونه المحلية.

فدوره يتوقف على النقد السلبي، وإلى جانب ذلك فهناك شكل ثالث وهو ما يعرف بالمواطنة الزائفة والتي يدعي فيها الفرد حاملا للشعارات ظاهرية وشكلية فقط، وباطنه نابع عن عدم الإحساس بالوطن، أما الشكل الرابع يسمى بالمواطنة المطلقة والتي يعمل المواطن على جمع دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع انطلاقا من الظروف التي يعيش فيما وأيضا لدوره فيها.[2]

ويوجد شرطين أساسيين يكونان مصاحبين لمبدأ المواطنة المحلية أولهما يتمثل في السعي إلى جعل كل المواطنين متساويين في مختلف الحقوق والواجبات، كما تضمن لهم الحق في المشاركة المحلية الفعّالة، وذلك بتولي مناصب مختلفة على المستوى المحلي، أما الشرط الثاني فيتمثل في بروز مظاهر

---

[1]- صونية العيدي، "المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية- جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جانفي، جوان، 2008، ص21.

[2]- عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص ص 24، 25.

حكم المواطن أو قلة من الناس على اعتبار أن المواطنين هم مصدر السلطة وفق شرعية ديمقراطية محلية.[1]

ويوجد مستويين من مستويات المواطنة في العصر الحديث والتي تتمثل:

-**مواطنة محلية:** أي انتماء الفرد لبلد معين(دولة) تمثل الوطن له، لها إقليم ويحكمها نظام سياسي، التي تسعى إلى العمل على توفير مختلف الخدمات للأفراد على المستوى المحلي، الأمر الذي يلزم الفرد بضرورة الإخلاص لهذه الحكومة عن طريق احترام القوانين وكذا تأدية ما يقتضيه الوطن من واجبات مع ضرورة الولاء لهذا الوطن.

-**مواطنة عالمية:** أي المواطن الذي ينشغل بقضايا ومشكلات العالم المختلفة الجوانب، وعلى الرغم من وجود وطن له فهو يعمل لمصلحة العامة في وقت لا تنقصهم المصلحة الكبرى لوطن عن سائر الأوطان.

ويكمن البعد السياسي للمواطنة المحلية عن طريق إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن، سواء كان عن طريق الانتماء إلى مؤسسات الدولة أو في تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المحلية والتأثير عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام أو الخوف منه والابتعاد عنه والثورة عليه، أما البعد الثقافي للمواطنة فيتجلى من خلال الإحساس بالانتماء إلى الجماعة المحلية في تجسد الهوية المشتركة ويضم المواطن مع غيره في الممارسات اليومية، وكذا مختلف الرموز المشتركة التي من شانها تشكيل الهوية الوطنية أو الهويات الجماعية.[2]

على الرغم من قيمة الكتابات وثرائها في توضيح فكرة المواطنة، فإنه من الضروري التطرق إلى نظرية عالم الاجتماع الأسترالي "ترنر" Turner في تشكيل المواطنة، فحسبه هناك طريقتان لنشأة المواطنة في أي مجتمع وهما:

---

[1] – إبتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص102.

[2]– وسام محمد جميل صقر، مرجع سابق، ص110.

-المواطنة التي تنشأ من الأعلى:

وهي تنشأ بموجب منح الأفراد حقوقهم من قبل السلطات العمومية، بحيث يحدد الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية ولاجتماعية لجميع الأفراد، بالإضافة إلى تحديد مجموعة من الواجبات التي يلزم المواطن القيام بها مقابل تمتعه بالحقوق وهي تختلف في الدرجة من نظام إلى أخر، وأيضا من وقت إلى وقت آخر، زد على هذا التباين الحاصل في درجة المشاركة في صناعة وصياغة السياسات.

-المواطنة التي تنشأ من الأسفل:

المواطنة تنبع من المجتمع نتيجة المطالبة لأحداث تغيرات بما يؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقة بين الفرد والسلطة المحلية بما يؤدي إلى قدرة الأفراد على صياغة دستور ومؤسسات تضمن لهم مكانا ومصدرا للتشريع والسلطات، وبالتالي فإن أبرز مظاهر هذه المواطنة تكمن في مدى إسهام المواطنين في النهوض بالمجتمع وتنميته من أسفل الذي يؤدي إلى تحقيق مواطنة فعالة.[1]

وهناك مجموعة من المقومات التي يرتكز عليها مفهوم المواطنة والتي تتمثل في:

- **المساواة وتكافؤ الفرص:** أي المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، مع توفير نفس الفرص والتساوي أمام القانون هو الذي يحدد الحقوق والواجبات، كما أن اختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها أكثر حضا في الاستفادة من المكاسب والامتيازات، ومنه فإرساء مبدأ المساواة بين المواطنين، لابد له توفر ضمانات قانونية ووجود قضاء مستقل.

- **المشاركة في الحياة العامة:** بمعنى المشاركة الحقيقية للأفراد في الشؤون العامة المحلية، والتي تعني أيضا إمكانية ولوج جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية متاحة أمام الجميع انطلاقا من حق الأطفال من التعليم والتكوين والتربية على المواطنة المحلية، واستفادة الأفراد من الخدمات العامة، سواء تعلق الأمر بالمبادرة في الحرية الاقتصادية وحرية الإبداع الفكري والفني، مرورا بحق المشاركة في تدبير الشأن المحلي، كتولي المناصب العامة، أو عن طريق الانخراط في الأحزاب السياسية، وكذا إبداء

[1]- سيف بن ناصر بن على المعمري، **التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات**. جامعة السلطان قابوس،[د، ب، ن]، 2014، ص ص 43، 44.

الرأي في السياسات المحلية المنتهجة، أو عن طريق انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني وحتى المهني.

– **الولاء للوطن:** تعبر على مدى شعور الفرد بأنه مسئول بخدمة وطنه، ما يؤدي إلى الرفع من مكانة الفرد، بالإضافة إلى حماية مقوماته الثقافية واللغوية والدينية، وبالتالي إحساسه بالمسؤولية عن المشاركة المحلية في إحداث التنمية، واحترام مختلف القوانين التي تحدد علاقات المواطنين وطبيعة علاقتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع المحلي، كالمساهمة والمشاركة في النفقات العامة أو الجماعية، وكذا الاستعداد للتضحية من أجل حماية الوطن، كما أن الولاء للوطن لا يقتصر على المواطنين المقيمين داخل ارض الوطن، بل يبقى في وجدان وضمير وسلوك الأفراد المقيمين في الخارج.

كما يمكن إضافة صور جديدة للمواطنة التي أنتجتها التطورات العالمية الراهنة، وقد اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة، ومن أبرزهم **جون يوري** أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا وتتمثل هذه الصور في:

–**المواطنة الأيكولوجية:** وهي التي ترتبط بمجموعة من الحقوق والواجبات المواطن تجاه البيئة.

–**المواطنة الأقلية:** أي حق في الانضمام إلى أي مجتمع كانوا لاستقرار فيه مدى الحياة.

–**المواطنة الكوزموبوليتانية:** كيفية تنمية الناس اتجاها المواطنين الآخرين والمجتمعات المحلية الأخرى والثقافات عبر العالم. [1]

تشكل المواطنة الرابط الاجتماعي والسياسي التي تجمع المواطن بالدولة بما يجعله قادرا على ممارسة جميع حقوقه والتزاماته المدنية والسياسية، إلا أن مفهوم المواطنة لا يقتصر على أنها مجموعة القواعد القانونية فقط، بل يجب أن تكون إجراءات وعمليات فعلية، وتعتمد المواطنة في الديمقراطية التشاريكة على سلوك فعال للفرد والمجتمع، بما يسمح لها بالتعبير عن آرائهم بخصوص القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية ويساهمون في الحياة المحلية وإدارة المدينة، والتزام المواطن أمر أساسي وضروري

[1]–علاء الدين عبد الرزاق جنكو، **المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة**. جامعة التنمية البشرية في السليمانية، العراق، [د، ت، ن]، ص ص 35–38.

للديمقراطية التشاركية، بحيث يمكن أن يصبح سكان المدينة مواطنين فاعلين عبر الانطواء تحت مجموعات منظمة للدفاع عن مصالحهم.

إن المشاركة في الحكم المحلي لا تعتمد فقط على الطريقة الصحيحة، وغالبا ما تكون المشاركة المحلية تعتمد على التفاني والالتزام على مدى عقود طويلة، من اجل خلق روح تشاركية إبداعية شاملة وهناك مجموعة من الكتاب الذين يؤكدون على إمكانية الشراكة بين الحكومة المحلية ومنظمات المواطنين وفي هذا الإطار حدد "سونغكو" نماذج ناجحة في الفلبين عن طريق عملية التعاون التي تشكل حافزا للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي للعمل معا، وقال:(يحتاج كلا الجانبين للتغلب على الحواجز من عدم الثقة المتبادلة، وعدم وجود الوعي بين قانون الحكومة المحلية ومنظمات المواطنين ورد الفعل بدلا من إستراتيجية تصرفات القطاع التطوعي)، فتعزيز مشاركة المواطنين في الحكم المحلي أو الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني يؤدي إلى فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة مع الدولة والمجتمع المدني يؤدي إلى فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة مع الدولة، فالمنظمات تتنافس على هذا الفضاء لأن قضايا التمثيل والشرعية يجب أن تكون معروفا، وفي هذا الصدد يدعو "ألفاريز" إلى مخططات تمثيلية... من شأنها أن تمكن ديمقراطية الحكومات على اليسار لتحديد من هم المحاورين الشرعيين".

كما يعتبر المجتمع المدني المحلي أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية لتحسين الحكم المحلي، وذو أهمية كبيرة لمختلف للبلديات، فهو يعمل على مساندة وتفعيل العمل البلدي عن طريق برامج إعلامية تثقيفية وتحسيسية الأفراد على المستوى المحلي، كما يسمح للتعبير عن الرأي العام من خلال مختلف عمليات التشاور والحوار في تقديم وجهات نظر، ويمكن أن يؤثر على القرارات متعلقة بمواضيع معينة من خلال تجسيد آليات الحوار والتأييد مع صناع القرار على المستوى المحلي والوطني، وتختلف العلاقات بين البلديات والجمعيات، لذلك يمكن للبلديات أن تمول الجمعيات،وكذلك إبرام العقود، كما يمكن أن تكون الجمعية في بعض الحالات امتدادا قانونيا للبلدية التي تعمل تحت إشراف رئيس البلدية.

وفي هذه الحالة تدخل الجمعية في اتفاقيات شراكة بين القطاع العام والخاص وتتحصل على الموارد المطلوبة لإنجاز المهام المطلوبة أو المسندة إليها، وبالتالي وجود مجتمع مدني مستقل يشكل[1]

[1]-fondation nationale pour la coopération internationale, op. cit, p20.

تحديا كبيرا فهو الضامن لتطور الديمقراطية، كما يجب على البلدية العمل على توسيع حرية ودور المجتمع المدني، الذي يعتبر المراقب والمعارض للسلطة والوسيط والمسير أو المساند للعمل المحلي، وهو ما يؤدي إلى خلق مواطنة فعالة وحقيقية وكذلك في زرع الثقة بين السلطات والمواطنين، وللمجتمع المدني مهام كثيرة فهو من يؤدي وضيفة الملاحظة وتحليل الواقع المحلي مع المحافظة على صحة المدينة وسكانها فهو بمثابة حارس للمدينة، كما يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وكذا الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة وممارسة المواطنة النشيطة والمسئولة، وفي حال عدم احترام الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو البيئية يقف المجتمع المدني كسلطة مضادة ويتدخل عبر تنظيم حصص للحوار والتفاوض أو الاحتجاج، ويعتبر المجتمع المدني همزة وصل بين المواطنين والجماعات المحلية وكذلك التسيير في اتخاذ القرارات للبلدية، بما يضمن اهتمام السلطات لتعدد الآراء الواقعة على مستوى المدينة، كما أنه يعمل على اقتراح الحلول لمختلف العقبات الموجودة في المدينة مثل انجاز منصات إعلامية بين المواطنين والبلدية ويتجلى ذلك من خلال أنشطة الاستماع والملاحظة والتحسيس أو ما بين المجتمع المدني والجماعات المحلية في إطار آليات للحوار القائمة، كما أن مسألة إقناع الجماعة المحلية بمبدأ أهمية الحوكمة والشفافية والتشاركية، لا تزال بحاجة إلى تقديم الدعم لها والمساندة، وبإمكان المجتمع المدنيالعمل على تفعيل مهارات الجماعات المحلية في مجال التشاركية، بما يجعل البلدية مؤهلة لتطوير آليات المؤسسة والأدوات التشاركية، ضف إلى ذلك فإن منظمات المجتمع المدني بإمكانها الوصول إلى المعلومات، وهو ما يسمح بتوفير المعلومات المتعلقة بعملية التنمية المحلية ومدى مصداقيتها سواء كان ذلك عن طريق مختلف وسائل الإعلام المحلية أو عبر المواقع الإلكترونية أو من قبل الجمعية المحلية والبلدية بصفة مشتركة، ويعتبر المجتمع المدني كشريك مع البلدية عن طريق عمليات مختلفة سواء كان ذلك عن طريق عمليات التقييم والمتابعة، أو حتى عن طريق عملية تفعيل المشاركة وتسييرها، أو عن طريق التعبئة الاجتماعية والمساهمة في تنفيذ المشاريع، كما تعمل على تدريب الموظفين البلديين والمواطنين على مختلف تقنيات المشاركة، والذي يكون عبر تنظيم دورات تدريبية وتبادل الخبرات.[1]

[1]-fondation national pour la coopération international, op. cit, p20-21.

المبحث الثالث: تحديات العمل المحلي ومدى تأثيرها على المشاركة المحلية.

المطلب الأول: التحديات العامة للعمل المحلي.

هناك العديد من التحديات التي تواجه العمل المحلي في محاولة لضمان التوازن الفعال بين أشكال العمل المحلي القائم على المشاركة والتمثيل، فهناك الحواجز المؤسسية ومصالح الممثلين المنتخبين والتي غالبا ما تحد من فعالية التعاقدات القائمة على مبدأ المشاركة المحلية، إضافة إلى السياسة الحزبية والتدخل الذي يشار إليه عادة كمشكل حيث أنه في العديد من السياقات تتجاوز إدارة العمل المحلي إلى أملاءات الأحزاب السياسية أثناء عمليات اتخاذ القرارات وهذا ما يؤثر على قدرة إجراء عمليات تشاركيه في سياق العمل المحلي في العديد من البلديات.

كما نسجل أيضا عدم وجود وسائل نوعية للممثلين المنتخبين مما يؤدي إلى انخفاض دورهم في العمل المحلي مع مستويات منخفضة من الذاكرة المؤسسية وضعف إمكانيات القيادة المحلية، إضافة إلى الطريقة التي تحكم بما النخب المحلية (الشركات الخاصة، الأحزاب السياسية....الخ) خاصة أثناء الانتخابات المحلية والعمليات الإنمائية وفق ظاهرة المحسوبية وغيرها من وسائل التلاعب.

ومن بين المشاكل أيضا غياب أطر واضحة وسليمة وقوية لتمكين أفراد المجتمع كشريك فعال محليا وحتى وطنيا انتخب النخبة للإدارة شؤونه، ضف إلى ذلك ضعف الأحزاب السياسية خاصة في برامجها المحلية وفشلها في استقطاب المشاركة المحلية للمواطنين، كما تعدّ جلسات ودورات المجالس المحلية التي تكون في أغلب الحالات منغلقة وغير علنية والتي يمكن للمواطن المشاركة فيها تشكل مشكلا كبيرا أمام مشاركة المواطن المحلي.

كما يعتبر انخفاض نسبة مشاركة المرأة هو الشغل الشاغل للهيئات المحلية، كما أن الافتقار إلى القدرة الفعالة لوضع وتنسيق آليات إشراك أصحاب المصلحة المحلية يؤدي إلى عدم إدراج آليات المشاركة في خطط تنفيذ اللامركزية،ويمكن التأكيد أن قلة الوعي المحلي وغياب مقومات المشاركة يؤدي إلى ضيق دوائر اتخاذ القرار في مؤسسات الحكم المحلي والمؤسسات الأخرى.[1]

[1]- the world Bank and united cities and local goverments First global he port 2008: **Decentralization and local democracy in the world**.gities Alliance, Barcalona, 2008, p60.

أيضا نجد ضعف الإحساس الفردي والعام بالانتماء وافتقاد المجتمع إلى رؤية جماعية للمستقبل بسبب شيوع الخوف من السلطة وفقدان المصداقية وعدم الثقة في المؤسسات المحلية مع تسجيل غياب الاعتداد والتدريب على المشاركة والمؤسسات المحلية، أيضا مشكل عدم وصول الجمعيات الأهلية إلى الجمهور بشكل كافي وارتباط اسمها بالمكسب المادي مما ينجر عنه محدودية قدرة المؤسسات القيام بمثل هذه الأعمال بشكل منتظم.[1]

بيد أن الخوف من المشاركة والديمقراطية خاصة من طرف نخبة المجتمع المحلي هو بحد ذاته إشكالية تحتاج للكثير من النقاشات والتفصيلات خاصة في دول العالم الثالث، هذه النخبة التي منم الواجب عليها العمل من أجل تجنيد المواطنين وتوعيتهم بضرورة المشاركة وتساهم في نشر التعليم والفكر الجديد لتحمل في طياتها مشروعا لتأسيس مجتمع مدني بالمواصفات العالمية، وتتطلع إلى ما هو أفضل خاصة على مستوى المطالب الشعبية الضرورية التي تزيد من استقطاب المواطنين، فنجد مسألة التعليم والتشغيل كمثال هما ركائز اهتمامات المواطن الشيء الذي يجعله يمد النخبة بشرعية وتأييد إضافي للوصول إلى مواقع أفضل في عملية صنع واتخاذ القرارات.[2]

وكما يمكننا الحديث عن الفرص الجديدة للديمقراطية المحلية خاصة من الجانب السياسي لكل دولة عبر ثلاث عوامل رئيسية فالعامل الأول يتمثل في عدم قدرة النظام السياسي على الاستمرار، وبالتالي عجزه عن تحقيق أهداف اجتماعية بالدرجة الأولى للمواطنين وبالتالي يفقد جزءا كبيرا من المصداقية، فيما يتعلق بتطبيق السياسات المحلية، أما العامل الثاني فيتعلق بتغير ظروف المجتمعات الدولية خاصة بعدما تضمنته العولمة من إفرازات والدعوة إلى إحلال لغة الديمقراطية بكل مستوياتها (التشاركية، المحلية بالقرب....) أما بخصوص تجدد الحراك الاجتماعي كعامل ثالث مهم فهو نتيجة لآليات وبرامج المجتمع المدني من خلال تبلور النظم والقيم الفكرية الحديثة المرتبطة بقيم المواطنة وتصاعد وتيرة الطلب على الانخراط في صنع القرارات والمشاركة في معايير المجتمع المحلي الحديث. [3]

كما يمكننا تلخيص أهم تحديات العمل المحلي على الشكل التالي:

---

[1]– صندوق تطوير وإقراض البلديات، مرجع سابق، ص56.

[2]– عابد محمد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص130.

[3]– برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**. ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006، ص8.

التحدي الأول: خلق المساحات وآليات مشاركة المواطنين في الأسواق المحلية التي لا ترسخ المساواة في القرارات والأموال مما يعزز في الواقع التسلط على المستوى المحلي بدلا من المساهمة في التغيير الاجتماعي الديمقراطي.

التحدي الثاني: تشير العديد من الكتاب إلى ضرورة التشكيك في أيديولوجية أو النوايا وراء حملة لزيادة مشاركة المواطنين في العمل المحلي والتمييز بين المدرسة الواقعية التي تسعى إلى زيادة كفاءة من خلال المشاركة والمدرسة السياسية التي تهدف إلى تعميق الديمقراطية وتعزيز مشاركة المواطنين مباشرة في عملية صنع السياسات.

التحدي الثالث: الأخذ بعين الاعتبار أن التركيز على ما هو محلي يمكن أن يحجب قضايا السلطة المركزية الذي يعتبر الأنسب على نطاق واسع لتعزيز أشكال جديدة أفضل من المحلي في مشاركة المواطنين والتآزر بين الدولة والمجتمع.

إضافة إلى أن المشاركة المحلية يمكن أن تستخدم لأغراض مختلفة لأصحاب المصلحة والإيديولوجيات المتنوعة ويمكن أن ينتقص ذلك من دور أصحاب السلطة في الدولة.

التحدي الرابع: الحماس لبناء شراكة بين المنظمات ومؤسسات الدولة والمواطنين يمكن أن ينتج عنه عدم تكافؤ القوى في هذه العلاقة مما يؤدي إلى عرقلة مبدأ اللامساواة في مشاركة المواطنين.[1]

المطلب الثاني: مقاربات تعزيز العمل المحلي وتأثيراتها على مفهوم المشاركة.

إن خلق المساحات وآليات المشاركة للمواطنين على المستوى المحلي يؤدي إلى تعزيز المساهمة في التغير الاجتماعي الديمقراطي (فوكس وارواندا)، كما يُشير العديد من الكتاب ومن بينهم (شونوالدر وميلر) إلى ضرورة التشكيك في الأيديولوجية أو النوايا من أجل زيادة مشاركة المواطنين في الحكم المحلي، وفي هذا المجال يتم التميز بين المدرسة الواقعية التي تسعى إلى زيادة الكفاءة من خلال مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات، وهذه المناهج المختلفة تمثل تحديا أخر حسب (فيلثمير) والذي يحذر من بعض قنوات المشاركة في الحكم المحلي والتي صممت كوسيلة للسيطرة الاجتماعية، بالإضافة إلى تحدي أخر والذي يتمثل التعبير على نطاق واسع وعلى الساحة الأنسب لتعزيز أشكال جديدة من

[1]–Agnès Weidman &Hendegatzi, **la démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale Tunisie.** imprimerie des Borges Dulac, Tunisie, 2014, p16.

"المستوى المحلي" والذي يتمثل في مشاركة المواطنين وأيضا التآزر بين الدولة والمجتمع والتشجيع على ديمقراطية " الحكم المحلي" التي من شأنها أن تسد أجندات غير محلية، ويقول " موهان" بان المشاركة المحلية يمكن أن تستخدم لأغراض مختلفة عن طريق أيديولوجية أصحاب المصلحة، التي من شأنها أنتنقص من أهمية دور أصحاب السلطة أي الدولة، وقد تكون بطريقة علنية أو من غير قصد، وهناك تحدي أخر يتمثل العمل على تشجيع لبناء شراكة بين المنظمات والمؤسسات الدولة، وكمثال على ذلك يستشهد " بانوس" للشراكة بين الاتحاد والمشردون جنوب إفريقيا والمؤتمر الوطني الإفريقي، بحيث كان المسئولون يفتقرون إلى الخبرة أي الحكم والانفتاح على الأفكار الإبداعية، فالشراكة كانت قائمة على أساس المساواة والجهود المبذولة لاكتشاف المشاكل معا، ويقترح " عثماني" إستراتيجية التي تركز على التمكين الاقتصادي للفقراء باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التوجه نحو الحكم القائم على المشاركة، وفي نفس السياق " نظام اللامركزية " في الحكم يمكن أن تكون على أساس الشفافية والمساءلة إلا إذا كانت مدعومة بالقوانين والثقافة التي تعطي المواطن مجموعة من الحقوق، فحين أن هذه الأطر القانونية هي نقطة دخول هامة للمواطنين للتعبئة والانخراط مع مجتمعاتهم المحلية، فالحكم لا يؤدي بالضرورة إلى التغير الاجتماعي الديمقراطي، لذلك فمن الضروري العمل على خلق فضاءات جديدة وآليات الديمقراطية المباشرة، كما أن تجربة الميزانية التشاركية في البرازيل هي مثال عن كيفية الانتباه إلى آليات ومنهجية للمشاركة من أجل التغلب على المشاكل المتأصلة من عدم المساواة، لا كن من المرجح أن تنجح إذا كانت هذه الآليات نتاج تعاون أو تقارب مع مبادرات المواطنين، ويقول " فوكس" بأن المشاركة المجتمعية على نطاق واسع يمكن أن تشجع أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة المحلية الحكم، وعندما يكون الحكم من الأعلى إلى الأسفل من قبل النخب المحلية يمكن أن يضعفا إمكانات المجتمع المدني النابض بالحياة.[1]

إن الغرض من إنشاء الحوكمة المحلية كان من أجل التخلص من الروتين والتعقيدات وأمراض البيروقراطية التي تكون غالبا من اختصاص الحكومة المركزية، في مقابل ذلك يواجه المواطنين عراقيل كبيرة في تقديم الخدمات وإنهاء المعاملات، وتضخم المكاتب التي تقم للمواطن الخدمات وهذا يستوجب إعادة النظر في هيكل الجهاز الإداري للنهوض بمختلف الخدمات المحلية مع ضرورة إعطاء المواطنين الحق في تقييمها ومقارنتها مع الأعمال التي يوفرها القطاع الخاص، إنّ العمل على توعية المواطنين بمدى أهمية استخدام الحركة الإلكترونية، وتدريب الوحدات المحلية بتسيير أعمالها إلكترونيا، وذلك عبر

[1]-Veltmyer.H, op. cit , pp 9-11.

مختلف شبكات التواصل الاجتماعي وجعلها سهلة الاستعمال عند المواطنين، مما يؤدي إلى إمكانية الوصول إلى المعلومة بطريقة ممكنة.[1]

إن تطوير مشاركة المواطنين في السياسة الخضرية يشمل علاج ثلاثة أبعاد والتي تتمثل في:

-**الشراكة:** المشاركة متأصل في سياسة المدينة (الدولة والمنطقة والدولة والمقاطعة والمؤسسات العامة والجهات المانحة وكذلك أصحاب المصلحة الاقتصادية والاجتماعية) كلهم مضطرين للعمل على الشراكة تدخل اللعبة العلائقية بين مستويات مختلفة وهو ما يطرح السؤال والذي يتمثل في: ما هو دور السلطة المركزية والسلطات المحلية ومختلف المؤسسات المفوضية في عملية رسم السياسات المحلية؟.[2]

وينحدر منه سؤل فرعي: ما هو مستقبل الخدمة العامة والعلاقات بين المستخدمين في شركات القطاع العام والخاص؟

-**الديمقراطية:** الديمقراطية التمثيلية مرتبطة بأشكال الديمقراطية التشاركية، وهو ما يعني أن المنتخبين يقروا بأن الناس تحولوا إلى فاعلين، سواء كان ذلك عن طريق الإعلام بشتى وسائله أو عن طريق تقديم المشورة وعملية التقييم والسيطرة على الخيارات التي قامت بها السلطات.

-**القدرة على اتخاذ القرار:** من خلال مشاركة السلطات قراراتهم على الأقل جزء مع المواطنين أو من ينوب عنهم (الجمعيات) وهذه المشاركة تتخذ أشكالا مختلفة من خلال القدرة على نقل ونشر المعلومات، وهي تختلف عن تلك التي تقوم بها السلطات الخاصة إضافة إلى القدرة على إبداء الرأي قبل قرار السلطات ومن خلال القدرة على تعاون المسئولين المنتخبين والخبراء والفنيين لأول مرة مع المقيمين أو ممثليهم في التحقيق في ملف.

فالإدارة المحلية، بحكم طبيعتها الشاملة تتطلب إتباع نهج شامل مع مختلف السياسات، وكذلك الانتقال من المناطق السياسية كسياسة العقود المدنية والتي يعبر عنها بعقود التكتل المعلوم، ولا يمكننا

---

[1]– محمود الطعامنة وسمير عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص335، 336.

[2]-Marasca Bruno, **la démocratie et la proximité de la participation de la politique de la population.** pour étudier surveiller les conditions dévideur centrée recherche, paris, 2001, p15.

تصور سياسات التخطيط بشكل منفصل، وسياسة الإسكان وسياسة السفر والسياسة الاجتماعية والأمن والثقافة وهو ما يجعل المشاركة جزءا من التنمية المحلية وعنصرا أساسيا في المشاريع الإقليمية.[1]

كما أن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه تجديد الممارسة الديمقراطية المحلية، **ويتمثل المبدأ الأول:** في العمل على تغير نظرة على الناس والنظر في مجموعة الموارد والفواعل المحتملين الصانعين للسياسات (جميع المستويات) وهي صورة من المقاربات التي يتردد صداها من عملية التمكين وتنمية المجتمع، وتعزيز النهج التشاركي من سكان الحي، وإرادتهم، والعمل المشترك أيضا في البيئة الاجتماعية والمحلية الخاصة بهم.

-**أما المبدأ الثاني:** يتمثل في تحديد تصميم ممارسة السلطة أي الزيادة " التداولية" فالمرحلة التي تسبق وتعد القرارات من جهة، ففي حالة الانتخابات تكون مرحلة النقاش والمداولة تكون مصممة التي من شأنها التعبير عن جميع وجهات النظر وشكل من أشكال تنظيم النقاش (إدارة الصراع) المحلية، وخاصة في المسائل التي يجب مناقشتها من أولائك الذين هم على جدول الأعمال، ومن الضروري تنشيط كل من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية وعدم المعارضة بينهما والذي يمثل كمبدأ ثالث، فهي تمثل جزء واحد في الديمقراطية المحلية وبالتالي الوصول إلى المواطنة الكاملة والتي هي صورة من صور المشاركة في الديمقراطية المحلية والممارسة الفعلية لحق التصويت في الانتخابات المختلفة، ويشمل المبدأ الرابع في النظر في نهج من أسفل إلى الأعلى ففي بلد الممارسات يتم وضع علامة خاصة من قبل أجهزة السلطات فهناك ضرورة ملحة لإعادة تقيم مدى الشرعية في إعطاء مبادرات من المجتمع المدني ووضع الموارد اللازمة لإنشائها.

لتنشيط الديمقراطية التشاركية والاعتماد بشكل خاص على التنوع ونشر أفضل الخبرات المحلية ثم اقتراح والذي يعمل على إنشاء في كل إقليم مشروع إطار مشترك للحوار "ميثاق المشاركة" و"إستراتيجية منسقة" وهو ما يؤدي إلى تطوير المواطن من خلال تعزيز الحوار السليم والجيد في الاتصال مع مختلف أصحاب المصلحة، والعمل على وضع منهجيات لتسهيل إقامة الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية، ويتجلى ذلك من خلال ضمان تعبير متوازن ومن وجهات نظر مختلفة وإدخال تحسينات مرئية الناجمة[2]

---

[1]-Ibid. pp 16-17.

[2]-Reno Brigitte, **la démocratie locale et la participa action de la population.**le conseil national des ville**s,** France, 2012, p 10.

عن عملية التشاور، وكذا الاستفادة من منتديات التشاور وحشد التنوع في الهياكل والجمعيات لتعزيز النقاش العام، أي مناقشة مختلف الفئات والطوائف المختلفة الموجودة، وإعادة التفكير لدعم هذه الثقافة من النقاش العام، وكذا دور الجمعيات وإحياء " التعليم الشعبي" بغية الوصول إلى مواطنة فعالة وحقيقية.

ويجب العمل كذلك في اعتماد الهندسة المختصة والمهنية وكذا تبني مختلف الأدوات الرقمية، من خلال مصاحبة الفنين المدربين لهذا الغرض والتي يكون لها مكان واسعا في مختلف الجمعيات والهياكل العمومية (المانحين والمشغلين والمطورين)، ومواكبة التطورات الأخيرة في الاتصالات الرقمية والشبكات الاجتماعية ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار في عملية التشاور التعبير الجماعي، كما هو موضح من قبل بعض الأمثلة (الجمعيات المهتمة في المدينة الرقمية والمتاجر المحلية في الإنترنت)، ويتعين على الحكومات تسهيل عملية الوصول غلى هذه الموارد والمساعدة في مكافحة الفجوة الرقمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري العمل على تشجيع مشاركة الناخبين والكفاح ضد الامتناع عن التصويت، من خلال ضبط القوائم الانتخابية للأشخاص الذين يحق لهم التصويت والقيام بعمليات التوعية في المشاركة ودعم الجمعيات التي تعمل في هذا الاتجاه.[1]

إن إرساء الديمقراطية التشاركية في البلديات يتطلب تفكيرا جديا وإعدادا مسبقا وهو ما يطرح التساؤلات التالية:

- هل تمتلك البلدية المرونة في إشراك المواطن العادي؟.
- ما هي الإمكانيات المتاحة لتجسيد مشاركة المواطن؟.
- ما هي الآليات والأدوات الأكثر ملائمة للواقع المحلي؟.
- ما هي الأطراف العمومية والخاصة الفاعلة في المجتمع؟.
- ما هو الحجم المورد المالي اللازمة لتطبيق هذه الأداة؟.
- هل تبقى هذه الأداة صالحة للتطبيق على الدوام وكيف يمكن ضمان الديمقراطية التشاركية على المدى الطويل؟.

ورغم ذلك، فإن الإعداد المسبق لا يعد كافيا لوحده، وهو ما يستوجب رفع مجموعة من التحديات لتنفيذ آليات مشاركة المواطنين:

---

[1]- Ibid. pp 10-12.

– تحقيق توقعات المواطنين على اعتبار ضعف إشراكهم في النشاطات العمومية المحلية، يجعل المواطن يعقد أمالا عريضة على العملية التشاركية، ويزيد من تحفيز المواطنين الذين استثمروا وقتهم في العملية التشاركية وهذا ما يستدعي البلديات إلى وضع إطار واضح منذ البداية، وبيان كيفية المشاركة ومكانة المواطن في عملية اتخاذ القرار وذلك من خلال:

– تعزيز المصداقية والثقة والتي تقوم على ركيزتا الديمقراطية التشاركية من خلال ضمان مشاركة مستمرة من المواطنين في عملية اتخاذ القرار وإدارة مختلف الشؤون المحلية مثل دفع الضرائب.

– تحقيق مبدأ الشمولية والتمثيل الديمقراطي أي مشاركة جميع الفئات من المواطنين على الرغم من تنوع جنسهم أو عمرهم أو عرقهم أو الحالة الاجتماعية، ويمكن استهداف بعض الآليات، مثل الميزانية التشاركية (الميزانيات الحساسة للنوع الاجتماعي، أو الميزانية التشاركية للشباب).

– إنجاز مرافق مشتركة وهي غرض الديمقراطية التشاركية من اجل توفير احتياجات المواطنين في إطار المصلحة العامة، ويمكن استعمال بعض الأدوات التشاركية من طرف مجموعة محددة تعمل لمصلحتها الخاصة بدلا من العمل للصالح العام، لذلك يجب الأخذ بالآراء الجميع ومختلف احتياجاتهم لضمان ملائمة القرارات.

– شمولية القطاعات والتضامن بين الأحياء، فقد تؤدي مختلف التقسيمات إلى إضعاف اتخاذ القرارات في شتى المجالات أو مجالات يتجاوز حجمها مستوى المدينة أو الإقليم، كما أن التوفيق بين الآراء والمصالح على مستوى المدينة والتضامن بين الأحياء يخلق تحديا جديا.

– التنسيق بين الإدارة وبقية الأطراف الفاعلة، نظراً لتعدد الأدوات التشاركية يستوجب تنفيذها مهارة معقدة، وهو ما يجب ألا يؤخذ بعين الاعتبار هذا التعقيد وخاصة أثناء إقامة فظاءات للنقاش والحوار، لذلك من الضروري تفويض خبراء وأصحاب التجربة لتنفيذ العملية التشاركية وتوفير الموارد المالية واللوجيستية اللازمة لنجاحها.[1]

[1]-fondation nationale pour la coopé ration international, op.cit, p18-20.

خلاصة الفصل:

يمكن الاستنتاج من هذا الفصل أنّه لا وجود لديمقراطية محلية، من دون مشاركة فعّالة لكافة الفئات والأطراف بناءا على أطر الحوار، وقيم المواطنة، وهذا يتطلب تنشئة سياسية ووعي محلي متواصل إدراكا لمعاني التواصل والتفاعل بين مختلف الفواعل والمؤسسات المحلية.

والعمل المحلي يتطلب تجاوب من المواطن ترسيخا للمواطنة، ويتطلب على الجانب الآخر انفتاحا من طرف الجهات المختصة في قضايا التنمية المحلية والمشاركة التي عرفت تطورا ملحوظا في البلدان المتقدمة، والتي تعتبر نموذجا للديمقراطية بالقرب.

الفصل الثاني: الجوانب التنظيمية والوظيفية للعمل المحلي على مستوى بلدية جيجل

المبحث الأول: معطيات عامة عن بلدية جيجل.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية ومحدداته الوظيفية والعملية.

المبحث الثالث: آليات العمل المحلي لبلدية جيجل ومصادر تمويلها.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى نموذج الدراسة الخاص ببلدية جيجل، من حيث التعريف بمختلف الخصائص والمميزات التي تتميز بها البلدية من الناحية التاريخية والجغرافية والديمغرافية، بالإضافة إلى طبيعة الهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه البلدية، وذلك بناء على مختلف المصالح والهيئات والإدارات ومختلف الفروع والوظائف المنوطة بها، فضلا عن التطرق إلى مختلف المشاريع التنموية ومصادر تمويلها والمشاكل التي تواجهها في إطار تجسيد مبادئ المشاركة والديمقراطية المحلية في هذه البلدية جيجل، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: معطيات عامة عن بلدية جيجل.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية ومحدداته الوظيفية والعملية.

المبحث الثالث: آليات العمل المحلي لبلدية جيجل ومصادر تمويلها.

المبحث الأول: معطيات عامة عن بلدية جيجل.

تعتبر بلدية جيجل من بين البلديات المعروفة بطابعها السياحي حيث تحتوي على شريط ساحلي كبير إضافة إلى خصائص وإمكانيات مادية وبشرية معتبرة.

المطلب الأول: الجانب التاريخي لبلدية جيجل.

جيجل أو إجيلجيلي، مدينة وبلدية تابعة إقليميا إلى دائرة جيجل ولاية جيجل الجزائرية هي عاصمة الولاية وهي أكبر بلديات الولاية من الناحية السكانية ومدينتها هي أكبر مدن الولاية مساحة.

جيجل هو اسم مدينة الذي تعمم كل الولاية وأصل التسمية هو كلمة إجيلجيلي حيث اختلف الكثير في أصلها فهناك من أشار أنها فينيقية وتعني شاطئ لدوامة وهناك من قال أنها أمازيغية تعني من ربوة إلى ربوة أو من جيل إلى جيل وهذا لكثرة السلاسل الجبلية الطاغية على جغرافية المنطقة.

يعود تاريخ إنشائها إلى القرن السادس قبل الميلاد حسب أرجح الروايات التاريخية ويعزو المؤرخون بنائها إلى الفينيقيين الذين اتخذوها مركزا تجاريا ومرفئا أمنا على الساحل الشمالي لغرب المتوسط ومن الآثار التي تدل على الوجود الفينيقي بالمدينة مقبرة في قمة صخرية تسمى الرابطة بالجهة الشمالية الغربية لمدينة جيجل ما تزال تحتفظ بمجموعة من القبور المحفورة في الصخور، والموقع مصنف ضمن المعالم الأثرية.

عرف ميناء المدينة مع الحماديين نشاطا تجاريا مكثفا كما تشير إليه بعض المصادر بينما تشير أخرى إلى أن المدينة وخلال الفترة الحمادية كانت تحت سيطرة النصارى النورمانديين، حيث هدمها وخربها أمير بحر روجر الصقلي عام 1143، غلا انه أشير إلى وجود قصر النزهة للأمير الحمادي عبد العزيز وجد على جبل أيوف المطل على المدينة مما يثبت الوجود الحمادي بمدينة جيجل. [1]

احتل الجينويون مدينة جيجل عام 1240م، واتخذوا منها مرفأ تجاريا على الساحل الإفريقي وأقاموا فيها حامية لهم، وقد قيل أن مدينة جيجل كانت أكبر سوق لبيع العبيد على عهد الجينويين (نسبة إلى مدينة جنوة الإيطالية).

---

[1]– خلية الثقافة والإعلام لبلدية جيجل، (أنباء جيجل)، مجلة شهرية، العدد 10، جويلية 2010، ص03.

غير انه كان للوجود الجنوي تأثيرا كبيرا على ساكني المدينة والمنطقة ككل، تأثيرا تجلى أكثر على المستوى اللغوي والحرفي، حيث ما يزال سكان المدينة حاليا ينطقون في لهجتهم الحرف من الأصل الإيطالي كان يقال: " التاريخ دي" وما يزالون كذلك يمارسون نشاطا بحريًا مرتبطين في غالب الأحيان بالبحر، ويظهر هذا التأثير الإيطالي بنوع خاص في لباس البحارة الفضفاض.

اتخذت المدينة أول عاصمة للجزائر في العصر الحديث إلى غاية عام 1524م، بعدها تحول مركز القيادية إلى العاصمة الحالية. [1]

ومن بداية القرن السادس عشر اشتدت الحملات الإسبانية على السواحل الجزائرية والمغاربية فسقطت العديد من الموانئ مثل: بجاية ووهران وأصبح الخطر يهدد مدينة جيجل فاتصل سكان المنطقة بالإخوة خير الدين وعروج وسرعان ما لبى هؤلاء النداء وقدموا في قوة بحرية وحاصروا الميناء وساعدهم المجاهدون القدامى من بني فوغال وبني خطاب وبني أحمد واشغل هؤلاء وجود الغابات الكثيفة التي ساعدتهم على إقامة مصانع السفن الحربية وسرعان ما تحرك هذا الجيش لمهاجمة الإسبان في الموانئ المحتلة وسرعان ما تساقطت هذه الموانئ الواحدة تلو الأخرى في أيدي الأتراك ومن معهم من أهالي جيجل، وفي 13 ماي 1839 استولت القوات الفرنسية المحتلة على مدينة جيجل.

المطلب الثاني: مميزات بلدية جيجل وإمكانياتها القطاعية.

تقع بلدية جيجل وسط شمال الولاية وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدّها شمالا، في حين تحدها من الشرق بلدية الأمير عبد القادر ومن الجنوب بلدية قاوس ومن الغرب بلدية العوانة.[2]

وفيما يلي خريطة توضح الموقع الجغرافي لبلدية جيجل:

---

[1]– خلية الثقافة والأعلام لبلدية جيجل، المرجع السابق، ص04.

[2]– محمد ملجم، "تسيير الموارد البشرية والمالية في الجماعات المحلية–دراسة حالة بلدية جيجل–"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة الموارد البشرية)، جامعة الجزائر، 2008/2007م، ص83.

الخريطة رقم (01): تبين الموقع الجغرافي لبلدية جيجل.

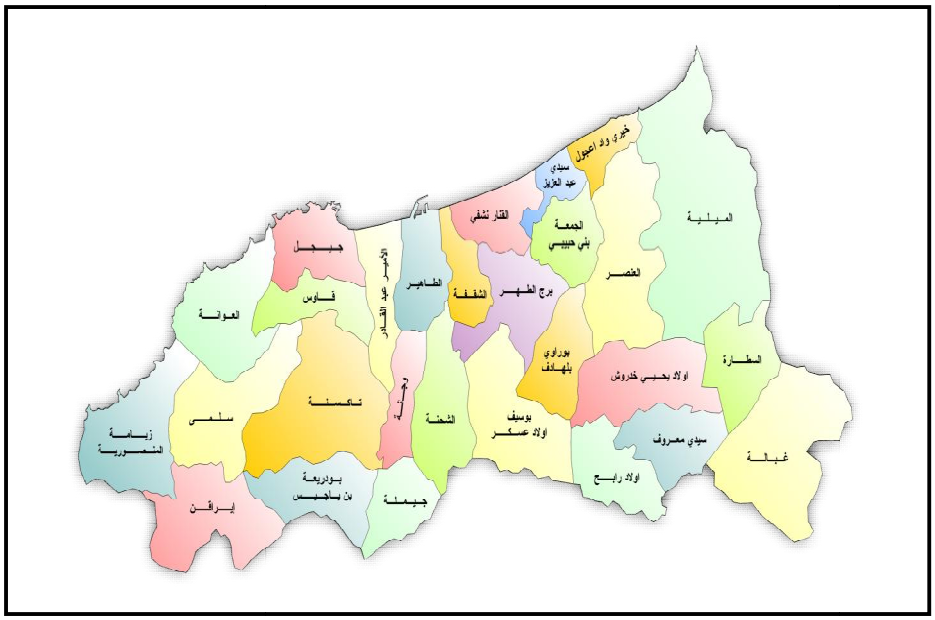

المصدر: http://www.18siyahatech.com/2015/08/wilaya-de-jijel.html

تتوفر بلدية جيجل على شريط ساحلي يبلغ طوله 13 كلم ويتراوح عرضه ما بين 250 م غربا و15 كلم شرقا، إضافة إلى الجبال في القسم الغربي من البلدية، كما تحتوي على عدة شواطئ ومناظر خلابة تجعل من بلدية جيجل منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

وتعتبر بلدية جيجل من أكبر بلديات الولاية من حيث عدد السكان الذي بلغ سنة 2015 152763 وتتربع على مساحة إجمالية قدرها 62,38 كلم^2 أي بكثافة سكانية تقدر بـ 2405 نسمة/كلم^2 بمعدل نمو في حدود 1,3 بالنسبة لعدد الأسر تقدر بـ 27900 أسرة.

كما يسود بلدية جيجل مناخ البحر المتوسط الذي يمتاز، بصيف جاف معتدل، وشتاء رطب دافئ، معدل الحرارة بها ما بين 20 ^{0} إلى 35 ^{0} درجة صيفا، و5^0 إلى 15 ^{0} درجة شتاء، معدل تساقط الأمطار سنويا هو 1200 ملم/سنة.

كما تحتوي بلدية جيجل على مجموعة من الإمكانيات في مختلف القطاعات:

-التربية والتعليم:

تحتوي بلدية جيجل على 46 مدرسة ابتدائية و22 مدرسة متوسطة و09 مؤسسة في الطور الثانوي بينما يوجد مركزين لتكوين المهني.

كما تحتوي بلدية جيجل على 863 حجرة لتدريس بين ابتدائيات ومتوسطات بمعدل 28 تلميذ في الإبتدائيات و31 تلميذ في المتوسطات، كما يقدر عدد الأساتذة الماطرين في كافة الأطوار بحوالي 10800 أستاذ وأستاذة.

-الصحة:

تحتوي بلدية جيجل على مستشفى واحد باسم محمد الصديق بن يحي وثلاثـــة عيـادات متعـددة الخدمات الأولى بحي موسى والثانية بباب الصور والثالثة بحي 400 مسكن وستة قاعات للعلاج موزعة حسب الكثافة السكانية للأحياء وعيادة واحدة للأمومة والطفولة.

أما في ما يخص بالوسائل البشرية فيوجد في بلدية جيجل 126 طبيب مختص من بينهم 59 طبيب خاص و 197 طبيب عام منهم 40 خاص و113 جراح أسنان منهم 55 خاص و 673 عون شبه طبي. [1]

- ملحقات بلدية جيجل.

تتكون البلدية من المقر الرئيسي إضافة إلى ستة ملحقات وهي:

- ملحقة محمد بوبزاري.
- ملحقة أولا عيسى.
- ملحقة حي حراثن.
- ملحقة العقابي.
- ملحقة بوالرمل.

[1]– خلية الثقافة والإعلام لبلدية جيجل، المرجع السابق، ص ص05، 06.

- ملحقة 40 هكتار.

وهذا من أجل تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف العبء عن المقر الرئيسي وسيتم ربط المقر الرئيسي بمختلف الفروع البلدية الأخرى. [1]

[1]– يزيد عباس، "التنمية وإدارة التنمية: دراسة ميدانية لبلدية جيجل"، (رسالة ماجستير تخصص إجتماع التنمية)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2010/2009م، ص93.

الشكل رقم (01): يمثل الهيكل التنظيمي لبلدية جيجل.

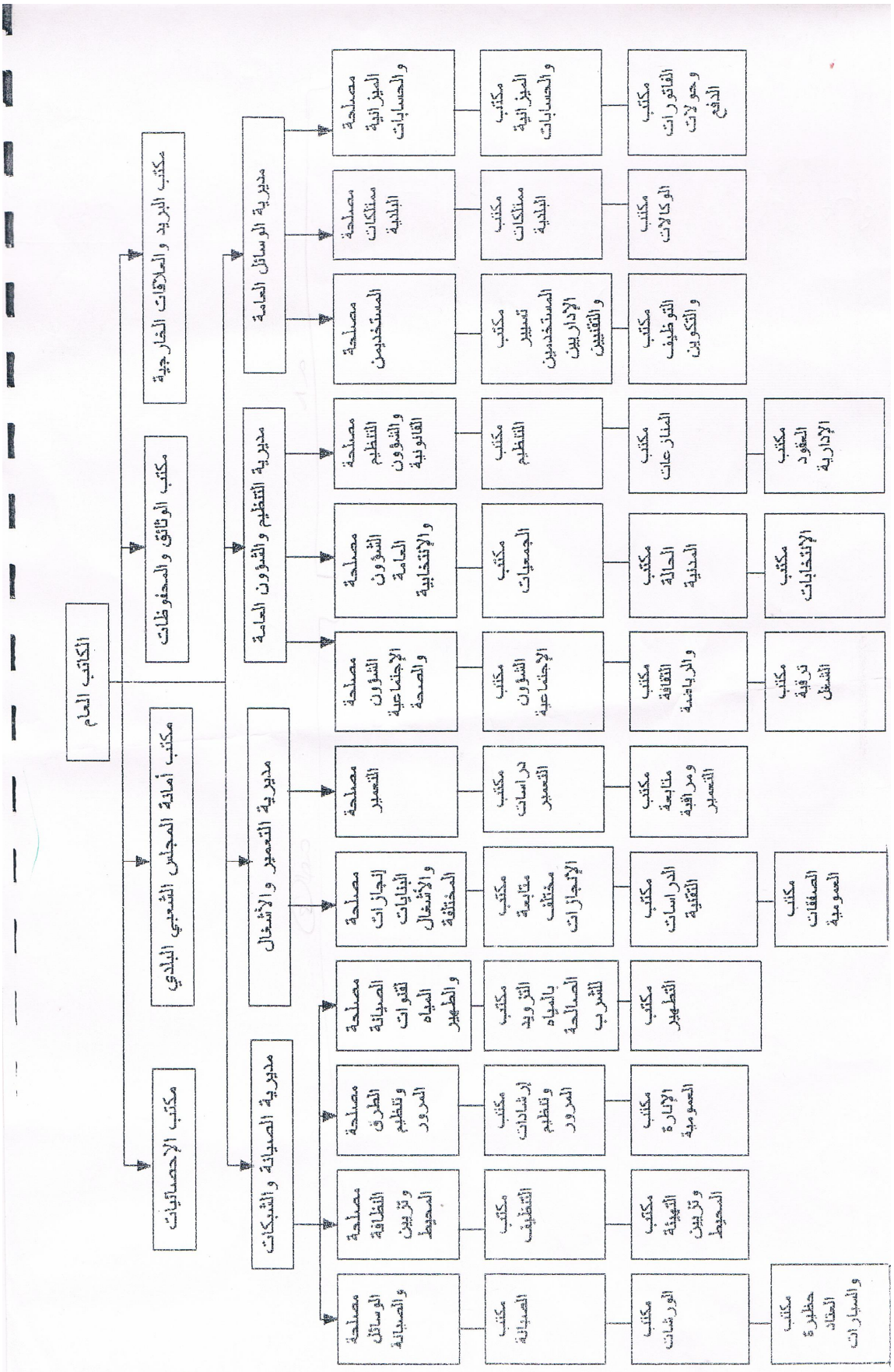

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية ومحدداته الوظيفية والعملية. (ينظر الشكل رقم 01)

كطبيعة التنظيمات الإدارية المعمول بها في القانون الأساسي للعمال المنتمين لقطاع البلديات تتكون بلدية جيجل أساسا من خمسة أجزاء إدارية رئيسية:

-الكتاب العام و 4 مدراء و12 رؤساء مصالح و33 رؤساء مكاتب و 5 رؤساء الفروع.

المطلب الأول: مركز تنشيط المصالح العامة.

تتكفل الأمانة العامة بالتنسيق وتنشيط جميع مصالح البلدية حيث تتكون من 4 مكاتب هي:

أ-مكتب البريد والعلاقات الخارجية: يقوم بما يلي:

- تسيير المصالح المشتركة وتجهيز المكاتب.
- تسجيل وتوزيع البريد الصادر والوارد.

ب-مكتب الوثائق والمحفوظات: يقوم بما يلي:

- حفظ ومتابعة وتسيير المحفوظات والسهر على حمايتها.
- جمع الوثائق القانونية والتنظيمية لمختلف مصالح البلدية.
- تنسيق العلاقات مع مختلف المصالح الخارجية في مجال المحفوظات والوثائق.

ج-مكتب أمانة المجلس الشعبي البلدي: يقوم بما يلي:

- تحضير اجتماعات ودورات المجلس الشعبي البلدي.
- مسك وحفظ سجلات المداولات ومتابعتها وتدوينها.

د-مكتب الإحصائيات: يقوم بما يلي:

- إعداد التقارير الخاصة بالإحصائيات. [1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة لبلدية جيجل، قرار رقم 93/69 المتضمن إلغاء وتعويض القرار رقم 92/30، مكتب الأرشيف لبلدية جيجل، جيجل، 1992، ص02.

أ-**مديرية الوسائل العامة:** تتكون من 3 مصالح:

➢ **مصلحة الميزانيات والحسابات:** والتي تتكون بدورها من ثلاثة مكاتب فنجد:

I-مكتب الميزانيات والحسابات: ومن مهامه:

- يقوم بإعداد الميزانيات الأولية والإضافية والحساب الإداري.
- يجمع مختلف الموارد المالية وتقييمها.
- جمع كل الوثائق المالية المتعلقة بالإعلانات بمختلف أنواعها وتقدير الإيرادات والنفقات المتعلقة بكل ميزانية على حدا.
- تقييم الحساب الإداري ومقارنته مع حساب تسيير القابض البلدي في الأوقات المحددة قانونيا.
- القيام بتحاليل مالية كل سنة وتقييمها وفقا لإمكانيات البلدية.

II-مكتب إعداد الفاتورات وحوالات الدفع: ومن مهامه:

- إعداد الفاتورات وتسجيلها بعد التأكد من تأدية الخدمة.
- إعداد حوالات الدفع بالتنسيق مع مكتب الميزانيات.
- متابعة عمليات التسديدات.
- تقييم ومتابعة الديون المستحقة عليها والبلدية.

➢ **المصلحة المالية:** والتي تتكون بدورها من مكتبين:

I-مكتب ممتلكات البلدية: ومن مهامه:

- حصر كل ممتلكات البلدية بكل أنواعها.
- متابعة تحميل إيجار العقارات وضبط قائمة للمعالم الأثرية والتاريخية. [1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص2.

II-مكتب الوكالات ومن مهامه:

- ضبط الكيفيات المالية والتنظيمات القانونية المتعلقة بإنشاء الوكالات.
- إنشاء الوكالات حسب إمكانيات البلدية.
- مراقبة الوثائق المالية المتعلقة بتسيير الوكالات من حيث الإيرادات والنفقات وكذلك بالنسبة لتوظيف مستخدمي الوكالات.

➢ **مصلحة المستخدمين:** والتي بدورها تتكون من مكتبين:

I-مكتب تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين من مهامه:

- ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين.
- متابعة الحياة العملية المهنية للمستخدمين وكل حركات المستخدمين داخل المصلحة.
- توزيع المستخدمين على مستوى المصالح حسب الهيكل التنظيمي.
- متابعة الإجراءات التأديبية.
- إعلام المستخدمين بكل النصوص الجديدة المتعلقة بتسييرهم.

II-مكتب التوظيف والتكوين ومن مهامه:

- ضبط احتياجات مصالح البلدية في المستخدمين.
- ضبط الجدول الحقيقي للمستخدمين.
- الإشراف على المسابقات والامتحانات المهنية واختبارات التوظيف.
- العمل على إعداد رزنامة التكوين للمستخدمين وتحسين مستواهم المهني.

ب-مديرية التنظيم والشؤون العامة:

تتكون من ثلاثة (03) مصالح و تسعة (09) مكاتب.

➢ **مصلحة التنظيم والشؤون القانونية:** والتي بدورها تتكون من: [1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص03.

I-مكتب التنظيم ومن مهامه:

- يقوم بالإحصائيات المتعلقة بالخدمة الوطنية.
- إعداد الوثائق المتعلقة ببطاقات التعريف الوطنية.
- ضبط ومتابعة كل السجلات التجارية والحرفية.
- إعداد وتسليم شهادة الإقامة والمصادقة على الوثائق الإدارية.
- إعداد وإحصاء كل المؤسسات التجارية والاقتصادية الموجودة على تراب البلدية كل صنف على حدا.

II- مكتب المنازعات: ومن مهامه:

- فحص ودراسة كل القرارات الصادرة من البلدية من حيث الشرعية والمشروعية خاصة فيما يتعلق بمضمون القرارات.
- متابعة كل المنازعات التي تكون البلدية طرفا بها.
- تحرير والرد على كل العرائض أمام المحاكم المختصة.
- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المجالس سواء لصالح أو ضد البلدية.

III-مكتب العقود الإدارية ومن مهامه:

- تحرير كل العقود الإدارية وتنظيم مداولات المجلس الشعبي البلدي.
- يصدر مدونة خاصة بالعقود الإدارية في أخر كل سنة.

➢ **مصلحة الشؤون العامة والانتخابات:** والتي بدورها تتكون من:

I-مكتب الجمعيات: ومن مهامه:

- متابعة كل الجمعيات الموجودة عبر تراب البلدية.
- إحصاء الجمعيات حسب طبيعة نشاط كل جمعية.
- تنشيط وتوحيد وتنسيق لجان الأحياء. [1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص04.

II-مكتب الحالة المدنية: ومن مهامه:

- إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها.
- إعداد كل وثائق الحالة المدنية(الازدياد، الوفاة...الخ).

III-مكتب الانتخابات والسكان: ومن مهامه:

- إعداد بطاقات انتخاب وإحصاء عدد الناخبين.
- تسجيل وشطب الناخبين وتوزيع بطاقات الانتخاب.
- تحضير العمليات الانتخابية ومتابعة عملية إحصاء السكان وتحركاتهم. [1]

المطلب الثاني: مصالح التنظيم والنشاطات العامة.

➢ **مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية:** والتي بدورها تتكون من:

I- مكتب الشؤون الاجتماعية ومن مهامه:

- تسيير المؤسسات التعليمية وترقية الثقافة والرياضة.
- تنشيط الشباب وتسيير المكتبات والقاعات الأخرى (السينما- المسرح).
- تنشيط الأسابيع الثقافية وتحضير احتفالات الأعياد.

II- مكتب ترقية الشغل ومن مهامه:

- السهر على طلبات العمل والبطالة.
- ضبط قائمة البطالين.
- التنسيق مع المصالح الأخرى التي لها علاقة بالشغل قصد إدماج الشباب في التكوين أو التوظيف. [2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، المرجع السابق، ص05.

[2]- مقابلة مع مسعود زغواش، رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية لبلدية جيجل، مكتب المصلحة، 5أفريل2017.

III- مكتب الثقافة والرياضة: ومن مهامه:

- تسيير المؤسسات التعليمية وترقية الثقافة والرياضة.
- تنشيط الشباب وتسيير المكتبات والقاعات الأخرى.
- تنشيط الأسابيع الثقافية وتحضير احتفالات الأعياد.

ج- مديرية التعمير والأشغال: والتي تتكون من مصلحتين هما:

➢ **مصلحة التعمير:** والتي بدورها تتكون من مكاتب هي:

I-مكتب دراسات التعمير: ومن مهامه ما يلي:

- التكفل بدراسة ومتابعة وسائل التعمير وتنفيذها.
- حماية وسائل التعمير على مستوى إقليم البلدية وفقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.
- جمع كل المعطيات المتعلقة بالتعمير قصد ضبطها وفقا لتطوير هذا القطاع.

II- مكتب متابعة ومراقبة التعمير: ومن مهامه ما يلي:

- التكفل بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخصة البناء ورخصة الهدم...الخ.
- مراقبة وتسليم شهادة مطابقة الأشغال.
- متابعة عملية التجديد الحضري ومراقبة قواعد التدمير والبناء.

➢ **مصلحة انجازات البنايات والأشغال المختلفة:** والتي بدورها تنقسم إلى مكاتب:

I- مكتب متابعة مختلف الانجازات: وهذا المكتب يتابع كل عمليات الانجاز الجديدة المختلفة بداية من تسجيل المشروع إلى تاريخ غلق العملية، ويتكون هذا المكتب من 03 فروع وهي:

- فرع متابعة انجاز البناء.
- فرع متابعة انجاز الأشغال العمومية.
- فرع متابعة انجاز المياه والتطهير. [1]

II-مكتب الدراسات التقنية: ومن مهامه ما يلي:

- إعداد كل الدراسات التقنية المتعلقة بكل المشاريع.

[1]- المرجع السابق.

- إعداد البطاقات الفنية للمشاريع وتقييمها.
- متابعة عمليات الإنجاز ويقوم بتأثيرات الكشوفات لدفع الخاصة بالمشاريع.
- تقدير العروض المتعلقة بالصفقات العمومية (من الناحية التقنية).

III- مكتب الصفقات العمومية: ومن مهامه ما يلي:

- يعد كل العقود المختلفة المتعلقة بالانجاز وكل أنواع الخدمات الأخرى.

د- مديرية الصيانة والشبكات: والتي تتكون من (04) مصالح هي:

- **مصلحة صيانة قنوات المياه والتطهير:** والتي بدورها تتكون من مكاتب هي:

I- مكتب التزويد بالمياه الصالحة للشرب: ومن مهامه ما يلي:

- إعداد بطاقية لاحتياجات السكان في المياه الصالحة لشرب.
- حصر كل الأحياء والأماكن التي يتطلب تزويدها.
- التنسيق مع مؤسسات تسيير وتوفير المياه في عملية التزويد.
- جمع المعلومات المتعلقة بتوزيع شبكة المياه على مستوى إقليم البلدية.

II- مكتب التطهير: ومن مهامه:

- السهر على شبكة تصريف المياه القدرة وتطهيرها.
- متابعة وإصلاح قنوات صرف المياه.
- صيانة البلوعات وتطهير المستنقعات وترخيص عمليات إيصال قنوات صرف المياه.
- جمع كل الوثائق والمخططات المتعلقة بشبكة التطهير على مستوى الإقليم. [1]

- **مصلحة الطرق وتنظيم المرور:** والتي بدورها تنقسم إلى مكاتب هي:

I- مكتب الإشارات وتنظيم المرور: ومن مهامه ما يلي:

- وضع إشارات المرور ولوحات لتعريف بأحياء المدينة ومقر مؤسساتها.
- تطبيق الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بتنظيم المرور داخل المحيط العمراني للمدينة.

[1]- المرجع السابق.

- صيانة كل الطرقات والأرصفة وتنظيم شبكة النقل ومراقبتها.
- تسليم رخصة الطريق العمومي.

II- مكتب الإنارة العمومية: والتي من مهامه ما يلي:

- إصلاح وصيانة الإنارة العمومية وتوسيعها على أعلى نطاق.
- التنسيق مع المصالح الأخرى في مجال الكهرباء والغاز. [1]

➢ **مصلحة النظافة وتزيين المحيط:** والتي بدورها تتكون من مكاتب هي.

I- مكتب التنظيف: والذي من مهامه ما يلي:

- تنظيف إقليم البلدية وجمع كل القمامات والفضلات.
- إعداد برنامج دوري لجمع القمامات والتنسيق مع لجان الأحياء لتنظيفها.
- صيانة ومراقبة مكان التفريغ العمومي ومتابعة تحميل رسم التفريغ.

II- مكتب تهيئة وتزيين المحيط: وتسهر على ما يلي:

- تهيئة المساحات الخضراء وصيانتها.
- تحضير كل الأعياد والاحتفالات الوطنية وتزيين المحيط بصفة عامة. [2]

➢ **مصلحة الوسائل والصيانة:** والتي بدورها تنقسم إلى مجموعة مكاتب هي:

I- مكتب الصيانة: هذا المكتب يقوم بصيانة كل ممتلكات البلدية بما فيها العقارات والمنقولات.

II- مكتب الورشات: يتكون من فرعين:

- **فرع الورشات:** يتكفل بمتابعة ومراقبة نشاط الورشات مع تمويلها بكل الإمكانيات مع القيام بتأدية الخدمات حسب احتياجات مصالح البلدية.

---

[1]- مقابلة مع طاهر مسدور، رئيس مصلحة الطرق وتنظيم المرور، مكتب المصلحة، 5أفريل2017.

[2]- مقابلة مع عبد السلام زنير، رئيس مصلحة النظافة وتزيين المحيط، مكتب المصلحة، 5 أفريل2017.

-**فرع التخزين:** يقوم بضبط كل مواد وتجهيزات القابلة للاستهلاك، وإعداد تقرير دوري للمخزونات، كما يقوم بإعداد سجلات دخول وخروج كل المواد وإعداد بطاقيتها.

III- مكتب حَظيرة العتاد والسيارات: والذي من مهامه ما يلي:

- متابعة كل حركات ممتلكات البلدية خاصة من العتاد المنقول.
- مراقبة وضبط قائمة كل من أضاف العتاد ومتابعة استغلالها وتحركاتها.
- التنسيق مع مكتب الورشات والمخازن في ضبط احتياجات الحظيرة في مجال قطع الغيار.[1]

المبحث الثالث: آليات العمل المحلي التنموي للبلدية ومصادر تمويلها.

المطلب الأول: آليات العمل التنموي للبلدية.

ومن سياق الحديث عن الآليات هناك جملة من المشاريع التنموية التي سهرت بلدية جيجل على تجسيدها في أرض الواقع وقد تم تقسيمها على النحو التالي:

أ-مشاريع خاصة بأشغال الري:

فيها 15 مشروع بمختلف أنواعه بين التطهير والترميم والتزويد والربط وذلك من المدة الممتدة ما بين 2008م إلى غاية سنة 2016. [2]

ففي سنة 2008م، انطلقت أشغال التطهير بعدة أحياء بلدية جيجل وخاصة سوق حي موسى وهذا النوع من الأشغال يحتاج إلى الاستمرارية والعمل المتواصل وفي سنة 2009 تم البدء في صيانة واسعة النطاق لقنوات صرف المياه بمختلف أرجاء بلدية جيجل كون هذه القنوات قديمة، وهنـاك من القنـوات من حدث فيها ثقوب وهذا ما أدى إلى انتشار الروائح والمياه القذرة بمختلف شوارع وأحياء بلدية جيجل. [3]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص09.

[2]- مقابلة مع يزيد عبد الله، رئيس بلدية جيجل، مكتب البلدية، 02أفريل2017م.

[3]- عمار بريق، **تمويل البلديات المحلية**، تاريخ التصفح: 2017/04/08م على الساعة: 13:30 على الموقع http://www.JijelNews.net.

وفي سنة 2011، تمت نفس العمليات لكن هذه المرة بإضافة قنوات المياه الصالحة للشرب وهي العملية التي استمرت إلى غاية سنة 2017 خاصة بالمجمعات السكنية الجديدة مثل حي حراثن وحي العقابي وحي 400 مسكن.

وفي سنة 2014 واصلت المصالح البلدية المختصة البرنامج التطهيري وهذه المرة في منطقة 40 هكتار التي تعتبر من المناطق الحديثة مدينة خاصة بعد الزيادة الملحوظة في عدد سكانها حيث أن المنطقة أصبحت في حاجة كبيرة إلى اهتمام أكبر خاصة في ما يخص بالهياكل القاعدية الضرورية.

وفي سنة 2014 أيضا، ثم إعادة استكمال ربط الشمايم بحي العقابي لضمان المياه الصالحة للشرب كون هذه المنطقة هي الأقرب مساحة بحي العقابي.

وفي سنة 2015 ثم أيضا إعادة ترميم لقنوات المياه الصالحة لشرب بمنطقة أولا عيسى بعد المعاناة الكبيرة التي عرفها قاطني الحي للمصالح البلدية، إضافة إلى 04 عمليات من نفس النوع بكل من منطقة بو الرمل وحي الشاطئ وحي فيلاج موسى إضافة إلى حي الفرسان الذي يعتبر من أقدم أحياء البلدية.

ب- مشاريع خاصة بأشغال الطرق:

وللإشارة هذا النوع من الأشغال قد تم التركيز عليه بشكل كبير في الخماسي الأخير من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 فهناك ما يعادل 26 عملية ما بين تهيئة الطرق وفتحها وإتمامها.

فالبلدية من سنة 2013، بعملية تهيئة الطرق دون تحديد للمسالك بل حسب الحاجة إلى هذه العملية دون أن تخلق أيضا ما يرافق هذه التهيئة من إنجاز مجاري للمياه حسب مسلك الطريق.

وفي سنة 2014 تم إتمام أشغال طريق 40 هكتار بعد 5 سنوات من الإنجاز مع تسجيل تأخر معتاد بحوالي عام كامل، وتم أيضا تدعيم الطريق الرابط بين المنظر الجميل وحي العقابي بعد نقاشات كبيرة حوله في مداولات المجلس الشعبي البلدي، كون ميزانيته التي وصفت بالكبيرة قد أثرت على[1]

[1]- مقابلة مع يزيد عبد الله، المرجع السابق.

مشاريع أخرى في أحياء ومناطق بلدية جيجل، والأخير تم الاتفاق على هذا المشروع بتدخل شخصي من السيد الوالي.

أما في سنة 2014، فقد عرفت عمليات تهيئة واسعة على مستوى عدة طرق مثل طريق الزبيرية والطريق الموجود بين شارع بوالريب الجوهر وشارع مختار بوعلي وأيضا الطريق الجديد الرابط بين الناحية الخامسة لشرطة بحي العقابي.

وما هو ملاحظ أن تكرار هذه العملية لتهيئة الطرقات وترميمها الدليل الواضح على السياسة الترقيمية والمناسبتية لبلدية جيجل على غرار باقي بلديات الولاية وأيضا عدم احترام المقاييس الصحيحة لتهيئة الطرق بسبب الغياب التام لنظام المراقبة والمتابعة للعملية. [1]

ج-مشاريع خاصة بأشغال التهيئة العمرانية:

في هذا الصدد هناك 20 عملية من سنة 2013 إلى سنة 2017 مع التنبيه على أن نسبة 50 % منها متوقفة فيها الأشغال لأسباب متعددة.

ففي سنة 2013، تم تهيئة الساحة العمومية بجيجل مركز البلدية مع عدم إتمام العملية بسبب عدم اتفاق على القيمة المالية للعملية.

وفي نفس السنة تم أيضا تهيئة مدخل البلدية الجديدة وكافة الشبكات المتعلقة به وقد تم إنهاء التهيئة الحضرية بحي 40 هكتار وهي أولاد عيسى والتي استمرت مدة ستة أشهر.

أما في سنة 2014، فنجد عمليات تهيئة واسعة في عدد من الأحياء أهمها حي حراثن وحي بوالرمل وتهيئة السوق الأسبوعية والتهيئة الحضرية لطريق الرابط بين مسجد الرحمة والزبيرية مرورا بعدد من الشوارع المتصلة مباشرة مع الموقعين. [2]

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- سليم بوحفص، **التهيئة العمرانية في جيجل**، تاريخ التصفح: 2017/04/13م على الساعة: 10:00 على الموقع http://www.akhbar-jijel.com.

د- مشاريع خاصة بأشغال البناء والتجهيز:

في بلدية جيجل هناك 22 عملية ما بين سنة 2013 و 2017 تتعلق بالترميم و التجهيز والتدهين ونذكر منها ما يلي:

- تدهين نوافذ المدارس وأبوابها على مستوى كل أرجاء البلدية وذلك في سنة 2013 و 2015.
- أشغال الترميم وقد كانت شاملة حسب الحاجة إليها وذلك سواء بالدارس أو الملاك التابعة للبلدية.
- التدفئة المركزية بمختلف ملاحق وفروع بلدية جيجل وانجاز شبابيك لها نوافذ وقائية إضافة إلى وضع شبكة الهاتف لكل هذه الفروع.
- سنة 2014، عرفت البلدية عمليات إنجاز وبناء وحتى ترميم سواء لقاعات العلاج كما هو الحال في حي فيلاج موسى و القاعدة الجديدة بلكريط.
- في سنة 2016 عرفت البلدية إنجاز حائطين الإشاد للمدرسة الثانوية 8 ماي 1945 بين حي المقاسب وحي العقابي.
- في سنة 2017 تم ترميم وإعادة الاعتبار لمدرسة بنبوشة اليأس الخاصة بالطور الابتدائي وكذا إعادة ترميم وبناء كشك السباحة بشارع أول نوفمبر.

هـ-مشاريع خاصة بالدراسات:

وهذا النوع من العمليات تتم من خلاله دراسة كافة جوانب المشاريع التنموية التي من المتوقع أن تجسد على الميدان بشرط تطابقها مع المعايير والقوانين المعمول به، وتطابقها أيضا مع المخطط التنموي للبلدية المعنية به، وفي بلدية جيجل هناك 11 ما بين 2013 و 2017 نجملها كالتالي:

- دراسة انجاز مذبح بلدي سنة 2013.
- إنجاز خبرات سنة 2013.
-الدراسات التقنية والمخبرية سنة 2014. [1]
- دراسة تطهير السكن ودراسات تقنية مختلفة حسب الحصص المختلفة.

[1]- توفيق عدوان، "عين على واقع التنمية ببلدية جيجل"، جريدة الفجر، العدد102، أكتوبر2016م، ص13.

- الرفع الطوبوغرافيا لمختلف الأحياء والتجمعات السكنية.
- دراسة لإنجاز مرفق بلدي بجيجل وسط.
- دراسة التنمية للمناطق الحديثة التنشئة.
- وما هو ملاحظ في هذه الدراسات طوال مدتها وعدم تجسيدها أثناء عملية تنفيذ المشاريع في حالة تجسيدها.

9-عمليات الشراء:

وهي أكبر العمليات التي تتم سنويا فهناك 40 عملية شراء ما بين سنة 2013 و 2016 و يمكن تحديدها كالتالي:

- شراء السيارات النفعية (اثنان سنة 2013 و اثنان سنة 2014).
- شراء إشارات الطرق والمرور (سنة 2014 و سنة 2017).
- شراء تجهيزات كهربائية مختلفة (سنة 2014 و 2016).
- شراء شاحنات قمامة (سنة 2013و 2017).
- شراء حافلات (سنة 2015).

ز- مشاريع مختلفة:

وهي عبارة عن عمليات وأشغال مختلفة تحت عناوين مختلفة من صيانة وترميم و شراء وإصلاح وتهيئة لمختلف التجهيزات والمرافق نجملها كالتالي:

- صيانة وتجديد حاويات القمامة سنة 2013.
- أشغال الكهرباء والغز سنة 2015.
- قطع الأشجار عبر مختلف الأحياء سنة 2016.
- شراء وتركيب لوحات لتسمية المدارس والفروع الإدارية والمكتبات والمحطات البرية وأيضا قاعات العلاج سنة 2016. [1]

[1]- توفيق عدوان، المرجع السابق، ص14.

- إصلاح شاحنتين للقمامة سنة 2017. [1]

وما هو ملاحظ في مختلف هذه المشاريع البلدية أنها بسيطة والسبب الرئيسي هو ضعف ميزانية البلدية وهذا ما وقفنا عليه في بلدية جيجل والسبب الآخر هو تحديد القانون للاختصاصات البلدية.

إن ظاهرة تكرار بعض صيانة والترميم المتواصل لبعض العمليات قد تكون في نفس السنة بلدية جيجل لهو دليل واضح عن عدم الجدية في الإنشاء الجيد للمشاريع من طرف المسئولين وأيضا عقلية المواطنين الذين يفرقون بين ما هو ملك للبلدية وما هو ملك لهم والاستغلال الطائش للمرافق العامة، وهو دليل أيضا عن البعد الكبير بين المواطن والبلدية على جميع المستويات.

وما هو ملاحظ أيضا أنه ومنذ سنة 2015 وبسبب الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر طالبت وزارة الداخلية والجماعات المحلية كل البلديات بالاعتماد على التمويل الذاتي لمشاريعها الاقتصادية وكذا التوجه نحو ترشيد النفقات خاصة تلك المتعلقة بالتسيير المحلي وفق ضروريات كل بلدية كما أن المعونات الموجهة للبلدية من طرف الدولة انخفضت سنة 2016 و 2017 ولهذا عرفت عدة مشاريع توقفا وفقا لسياسة التقشفية للبلد.

المطلب الثاني: مصادر التمويل والدعم المحلي ومعوقاتها المختلفة.

بلدية جيجل تعتبر من البلديات المتوسطة الدخل خاصة المحلي مقارنة مع بلديات أخرى ومن بين المصادر التمويلية لها ما يلي:

- **المحلات الإدارية:** تتوفر البلدية على14 محل مؤجرة للأحزاب والمنظمات التي تنشط على مستوى فروعها المختلفة عبر تراب البلدية.

- **محلات صناعية:** تتوفر البلدية على محلين صناعيين مؤجران للخواص.

- **مرافق سياحية بشاطئ كتامة:** تتكون من ساحة كبيرة لتنزه وكشك و مراحيض وتؤجر خلال كل موسم الاصطياف. [2]

---

[1]- توفيق عدوان، المرجع السابق، ص14.

[2]- مقابلة مع يزيد عبد الله، المرجع السابق.

- **المذبح البلدي:** هناك مذبح واحد مؤجر عن طريق الامتياز كل 10 سنوات.

-**الأكشاك:** تحتوي البلدية على 15 كشك مؤجر لفائدة ذوي الحقوق.

- **سوق الخضر والفواكه بحي موسى:** يحتوي هذا السوق على مواقع هذه المحلات باعتباره في مؤخرة السوق.

- **المحلات المنجزة في إطار برنامج 100 محل لكل بلدية:** وفي هذا الإطار هناك 143 محل موزعين على 08 تجمعات سكانية وكل المحلات وزعت على الشباب البطال لكن أغلبية المحلات غير مشغولة.

- **السكنات الوظيفية للبلدية:** تتوفر البلدية على 15 سكنات وظيفية بلدية.

- **سكنات وظيفية تربوية:** تتوفر البلدية على 43 سكنات وظيفية تربوية .

- **مساحة للألعاب الخاصة بالأطفال:** والموجودة على مستوى الطريق الرابط بين حي الفرسان وحي موسى وهو مساحة مؤجرة للخواص كل خمس (5) سنوات قابلة لتجديد.

- **محلات تجارية بوسط المدينة:** وهي محلات مؤجرة منذ سنوات التسعينات وعددها 15 محل بضوابط تجارية مشروطة لطبيعة النشاط التجاري. [1]

وكما هو معلوم أن هذه المصادر لا تستطيع تغطية حتى نسبة 10% من احتياجات البلدية وتبقى معونات الدولة هي المصادر الحقيقية التي تعتمد عليها بلدية جيجل رغم أنها بلدية ذات طابع سياحي إلا أن قلة المرافق والهياكل القاعدية حال دون استفادة البلدية من هذا المكسب.

المعوقات التنموية لبلدية جيجل.

تشهد بلدية جيجل كباقي البلديات في الجزائر العديد من المشاكل سواء تعلق الأمر بالتسيير الإداري أو المالي أو في المورد البشري الذي يعتبر عنصر أساسي لتحول نحو آفاق التطور وأداة تجسيدها لأهداف التنمية المحلية كآلية لتوجه نحو الديمقراطية المحلية الذي يعتبر من أولويات السياسة المحلية. [2]

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– دون صاحب المقال، **واقع التنمية في جيجل**، تاريخ التصفح: 2017/04/10م على الساعة: 21:00 على الموقع http://www.nassjijel18.com.

ومن أهم المشاكل التي تواجه بلدية جيجل:

- مشكلة ضعف الكفاءة لا تنحصر فقط على المنتخبين فقط بل حتى الموظفين المعينين.
- ضعف الاستثمار المحلي في المشاريع الذي يعتبر هو روح التنمية المحلية وأساسها.
- مشكلة ضعف التسيير المالي والسلطات المحلية في التسيير العمراني بسبب غياب مصادر مالية حيث يلجأ المسيرين إلى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في إطار المخطط التنموي الممول من طرف الولاية والتي لا تقبل إلا بعض مشاريع البلدية في إطار مداولات.
- تقييم الميزانية المركزية مما يؤدي إلى تأخر لهذه المشاريع وتراكمها.
- عدم إعطاء أولوية للمساحات الخضراء باعتبارها تضع التوازن بين الإنسان والبيئة التي يقطن فيها.
- غياب دور السلطات البلدية لتوفير الوسائل المادية والبشرية لتكفل بتسيير النفايات في الأحياء.
- عدم تكيف البلدية مع وظائف الإدارة المحلية الحديثة مثل: التجارة الراقية، الخدمات الاجتماعية.
- ضعف الموارد المالية ومحدوديتها والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الوحدات المحلية والمتمثلة في عدم كفاية مواردها المالية بما يؤدي إلى عرقلة التنمية المحلية.
- عدم توفر العقار الحضري نتيجة الملكية الخاصة للعقار وخضوع تكلفته لسعر السوق مما يؤدي إلى التأثير على انجاز المشاريع التي تحتاج إليها بلدية جيجل.
- غياب دور المجلس الشعبي البلدي في مراقبة المشاريع القطاعية.
- عدم استقلالية المجلس المنتخب كهيئة مداولة في مجال اتخاذ القرارات المحلية كما أن البلدية بأجهزتها المحلية المستقلة لا تتدخل الشؤون المحلية بعيدا عن السلطة المركزية بل أحاطها المشرع برقابة مركزية صارمة وهو ما يحد فعالية القرار المحلي.
- انتشار مظاهر الرشوة والفساد الإداري خاصة في ما تعلق بمنح المشاريع التنموية المحلية.
- عدم إشراك المواطنين لطرف فعال في صنع القرارات المحلية.
- نقص الوعي وثقافة المشاركة المحلية بما تضمنه من لغة الحوار والتعاون في إطار العمل المحلي المشترك. [1]

[1]– دون صاحب المقال، **واقع التنمية في جيجل**، تاريخ التصفح: 2017/04/10م على الساعة: 21:00 على الموقع http://www.nassjijel18.com.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يتضح لنا أن بلدية جيجل لا تختلف في نظامها المؤسساتي عن باقي بلديات الجزائر، لكنها تحتاج إلى تحقيق مشاريع محلية أكثر، خاصة ذات الطابع السياحي والزراعي، على أساس غناها بمؤهلات طبيعية (موقع جغرافي، واجهة بحرية، أراضي واسعة خصبة...)، ومنه تحقيق تنمية محلية شاملة واستثمار كافة الموارد المادية والبشرية.

وبالنسبة لمصادر التمويل، فتعتبر قليلة بالنظر إلى حجم سكان بلدية جيجل، مقارنة بباقي بلديات الولاية، وهذا يتطلب تفكير إستراتيجي للنهوض اقتصاديا بالبلدية.

الفصل الثالث: آليات ونشاطات بلدية جيجل ودرها في تعزيز المشاركة المحلية.

المبحث الأول: آليات الشؤون الاجتماعية لبلدية جيجل.

المبحث الثاني: نشاطات جمعيات أحياء بلدية جيجل.

المبحث الثالث: برامج دمج الشباب المحلي لبلدية جيجل.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الكيفيات ومختلف الآليات خاصة الاجتماعية التي تعتبر التجسيد الحقيقي والمعيار الرئيسي الملموس لديمقراطية المحلية في مختلف بلديات الجزائر عموما وبلدية جيجل خصوصا، من خلال التعرف على أهم مميزات كل آلية على حدى، وكذلك سندرس ونقف عند نشاطات أهم الجمعيات الناشطة في إقليم بلدية جيجل، وأخيرا نخص فئة الشباب بالدراسة من خلال التطرق إلى أهم البرامج التي تجعل من هذا العنصر أكثر مشاركة وفعالية في عملية الديمقراطية المحلية لبلدية جيجل، وقد فصلنا في كل ما سبق من خلال المباحث الثلاث الآتية:

المبحث الأول: آليات الشؤون الاجتماعية لبلدية جيجل.

المبحث الثاني: نشاطات جمعيات أحياء بلدية جيجل.

المبحث الثالث: برامج دمج الشباب المحلي لبلدية جيجل.

المبحث الأول: آليات الشؤون الاجتماعية لبلدية جيجل.

تشير أغلب الدراسات الأكاديمية عند تناولها موضوع الديمقراطية المحلية أن هذه الأخيرة لها بعد زماني ومكاني مرتبط بصفة دائمة ومستمرة بحياة الإنسان عبر مختلف تطوره لتلبية احتياجاته المحلية. وبتزايد هذه الاحتياجات في شتى المجالات بالموازاة مع اتساع مفهوم الدولة وبسط سيادتها إقليميا من خلال تعزيز صلاحيات الجماعات المحلية، أدركت بأنها معنية بإشباع حاجات مواطنيها من خلال البلدية.[1]

إضافة إلى ما يقتضيه مبدأ الوعي في البيئة المحلية الذي يجب أن يكون مبني على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء ومصالح البلدية في كل المستويات عمليا وإداريا لنجاح في عملية إشراك المواطنين في الديمقراطية المحلية.[2]

تعتبر الشؤون الاجتماعية الإطار الحقيقي والقانوني التي تهتم باهتمامات و تطلعات المواطنين خاصة على المستوى المحلي وفي هذا الإطار كفل القانون الأساسي مختلف الآليات التي تحث على حصر مختلف الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.[3]

المطلب الأول: قفة رمضان والحقيبة المدرسية.

قفة رمضان إحدى صور المساعدة والدعم تجاه المواطن المحلي ارتبطت زمنيا بشهر رمضان وذلك كل سنة وفق ما تتضمنه هذه القفة من ضوابط وإجراءات وكذا التنظيمات المعمول بها في كل بلدية.

وفي بلدية جيجل يتم الإعلان في بداية كل سنة عن فتح الباب أمام المواطنين المحليين لتسجيل وفق ملف معين يتضمن الوثائق التالية:

- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.

---

(1)– جعفر أنس قاسم، **التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص65.

(2)– كمال التعابعي، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية**. دار المعرفة، القاهرة، 1993، ص23.

(3)– حسين العايب، " دور بلدية جيجل في الشؤون الاجتماعية"، جريدة الجديدة، العدد 53، جانفي 2016، ص05.

- شهادة الإقامة وشهادة عائلية.
- وصل الكهرباء والماء وصورة شمسية.
- شهادة عدم الانتساب لصندوق الوطني للتقاعد (الزوج+ الزوجة).
- شهادة عدم الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء(الزوج+ الزوجة).
- شهادة عدم العمل (الزوج+ الزوجة).
- الشهادات المدرسية للأولاد المتمدرسين.[1]

كما تشترط البلدية من المستفيد ما يلي:

الشرط المالي: ويتمثل في أن لا يزيد دخل العائلة عن 15000 دج شهريا.

الشرط السنّي: ويتمثل أيضا في أن يكون صاحب الملف بالغا من العمر 40 سنة فما فوق كما نشير في هذا الصدد أن الأولوية في قفة رمضان تكون للأرامل والمطلقات و ضحايا الإرهاب كونها الطبقات الأكثر تضررا واحتياجا من باقي الطبقات الاجتماعية المحلية، وهذه القفة لها ميزانية خاصة حسب عدد الملفات وذلك بعد إعلان عن فتح استشارة على مستوى بلدية جيجل من أجل شراء مكونات قفة رمضان والتي غالبا ما تكون عبارة عن المواد الأساسية في الاستهلاك (السميد– الزيت– الحليب...الخ).

بعد الانتهاء من إجراءات الاستشارة تقوم اللجنة البلدية لجيجل المكلفة بقفة رمضان بدراسة كل الملفات الخاصة بالمستفيدين وتكلف جمعية مكتب التحقيقات بالتحقيق حول الأحياء حسب مكان إقامة كل طالب للاستفادة لتأكد من قانونية الاستفادة من عدمها وذلك كل سنة أو ما يطلق عليها عملية تطهير الملفات ثم يتم البث النهائي في الملفات وإعداد القائمة النهائية بأسماء وألقاب كل المواطنين المحليين المستفيدين من قفة رمضان لبلدية جيجل.

وقبل 15 يوم من شهر رمضان يتم توزيع صكوك الاستفادة من قفة رمضان في منطقة الإسطبل الصغير بمركز البلدية ويكون اسم المحلات التجارية مسجلا في هذه الصكوك حسب القيمة المالية التي تقدر بـ 4000 دج وأيضا حسب أحياء بلدية جيجل.

[1]– مقابلة مع رفيق لوط، رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية جيجل، بلدية جيجل، 20 أفريل 2017.

وفي حملة رسمية لبلدية جيجل من المقرر أن تستفيد 260 عائلة من قفة رمضان سنة 2017[1].

-الحقيبة المدرسية:

الحقيبة المدرسية هي مجموعة من الأدوات والوسائل المدرسية تقدمها البلدية وذلك بالتنسيق مع مختلف مدراء المدارس حسب الأطوار الثلاثة لصالح العائلات المعوزة وغالبا ما تكون نفس قوائم المستفيدين من قفة رمضان حسب الحالة العائلية ومستوى الدراسة للأبناء المتمدرسين.

وتقوم اللجنة الخاصة بالشؤون الاجتماعية بالإعلان عن استشارة لشراء مكونات الحقيبة المدرسية بعد اجتماع اللجنة الولائية لمناقشة مكونات هذه الحقيبة حسب المستويات الثلاث (الابتدائي- المتوسط- الثانوي).

قبل 15 يوم من الدخول الرسمي لتلاميذ إلى المدارس تتم عملية توزيع هذه الحقائب المدارس على مستوى منطقة الإسطبل المغير بمركز بلدية جيجل.

كما تشير الإحصائيات الخاصة ببلدية جيجل لسنة 2016 حول عدد الحقائب المدرسية إلى 310 حقيبة مدرسية موزعة على مختلف أحياء البلدية (فيلاج او حي موسى، حي أيوف، حي حراثن، حي العقابي، حي 40 هكتار....)

ويبقى حي أيوف من بين الأحياء الأكثر استفادة من الحقيبة المدرسية ب 95 حقيبة مدرسية أغلبها من المستوى الدراسي الابتدائي.

كما نشير في هذا الصدد أن رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية وكل مواطن يريد المشاركة والمساهمة في توفير وتجهيز هذه الحقيبة المدرسية مدعو ين إل التنسيق مع رئيسا المجلس الشعبي البلدي لجيجل.

أما في ما يخص مكونات الحقيبة المدرسية فتتكون غالبا من مجموعة الكراريس والأقلام ويتم إضافة المئزر الذي اعتبر مؤخرا من بين المكونات الأساسية لها.[2]

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق.

المطلب الثاني: إجراءات الحج.

فريضة الحج لها إجراءات محددة كل موسم حج في بلدية جيجل على غرار كل بلديات الوطن حيث يتم الإعلان عن بداية التسجيل الذي أصبح الكترونيا في آخر سنتين وذلك على مستوى الإعلان الإلكتروني الرئيسي على مستوى البلدية الرئيسية لجيجل ومختلف الفروع البلدية (حي لعقابي، حي أيوف) عن طريق الإعلانات الحائطية ويتم تحديد القدرة الزمنية وكافة الشروط اللازمة لكل المترشحين لموسم الحج وأيضا القيمة المالية التي قاربت سنة 2017 50 مليون دج.

بعد نهاية فترة التسجيلات يُحدد موعدا للقرعة على مستوى ولاية جيجل بالحي الإداري التابع لبلدية جيجل ليتم سحب أسماء الفائزين لكل موسم حج كما تأخذ أيضا عدد المشاركات السابقة بعين الاعتبار وصاحبه 10 تسجيلات سابقة يقبل تلقائيا في القائمة النهائية من دون قرعة.

تقوم المصالح المختصة ممثلة في اللجنة الاجتماعية بضبط القائمة النهائية للحج ومتابعة كافة الإجراءات الباقية من الإستدعاءات الخاصة باللقاحات الوقائية حسب الحالة المرضية للمعنيين الذين غالبا ما يكون سنهم متقدم ويعانون من أمراض مختلفة وإرشادهم وتوجيههم عبر مختلف مساجد بلدية جيجل.[1]

وفي هذا الإطار تم القيام بمحاضرة يوم 23 أوت 2016 بالمركز الثقافي لبلدية جيجل بالتنسيق مع المصالح البلدية لجيجل ومديرية الشؤون الدينية والأوقاف ثم دعوة مجموعة من أئمة مساجد أحياء البلدية (مسجد الطاهر الساحلي، مسجد الأنصار، مسجد موسى بن نمير...) بهدف تأطير الحجاج المقبلين على فريضة الحج من مواطني بلدية جيجل حيث قدم الأئمة نصائح وتوجيهات مهمة من أجل ضمان الوعي و إدراك المصاعب والصعوبات التي تواجه الحجاج في البقاع المقدسة.[2]

[1]– مقابلة مع سعاد صادي، رئيسة اللجنة الإجتماعية لبلدية جيجل، بلدية جيجل، 21 أفريل 2017.

[2]– عادل عبادو، " انطلاق موسم الحج في بلدية جيجل"، جريدة المستقبل ، العدد 93، اوت 20216.

المطلب الثالث: المطاعم الابتدائية.

لقد ألزم المشرع البلدية بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة بالطور الإبتدائي وفقا لما تقتضيه الخريطة المدرسية غير أنه في مقابل ذلك جعل إنشاء مؤسسات التعليم التحضيري مجرد إمكانية للبلدية بعد حصولها على موافقة من وزير التربية كما ألزم المجلس الشعبي البلدي بضمان صيانتها وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على توفير وسائل النقل للتلاميذ.[1]

نصت المادة 122 على إجراءات فيما يخص صلاحيات البلدية والتي من بينها إنجاز و تسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل لتلاميذ التأكد من ذلك ومن هنا عكفت مصالح بلدية جيجل على تطبيق هذه القوانين وفق ما تضمنه مختلف إمكانياتها المالية.[2]

فالمطاعم الابتدائية تنشأ حسب عدد التلاميذ وتحدد ميزانية الوجبات حسب نفس المعيار ونجد أنه يوجد على مستوى بلدية جيجل 24 ابتدائية من بينها ثلاثة ابتدائيات على مستوى حي العقابي واثنين على مستوى حي موسى ونفس العدد في حي 40 هكتار وحي أيوف...الخ.

ويحدد ثمن الوجبة حاليا ب50 دج طيلة أيام الدراسة تتنوع بيم الطبق الرئيسي و الفاكهة التي من شروطها أن تكون موسمية أي متزامنة مع الفصل الدراسي.

كما نشير في نفس السياق، أن مدراء المدارس الابتدائية مجبرون بقوة القانون بالتنسيق مع المصالح الاجتماعية لبلدية جيجل وذلك من خلال المتابعة وتسخير كافة الوسائل البشرية والمادية من أجل ضمان تقديم الوجبة لتلاميذ وفق الشروط الصحية والشفافية في مقدار الوجبات المخصصة لكل تلميذ في الطور الابتدائي.

ومنذ سنة 2010 أصبح من حق كل تلميذ في الطور الابتدائي الاستفادة من هذه الوجبة المدرسية بعدما كان يقتصر على الفئات المعوزة فقط.

---

[1]– مريم حمدي، "**دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق)، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014–2015، ص182.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11–10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 2011، ص19.

كما أن بلدية جيجل تقوم دوريا بتشكيل لجنة تحقيق خاصة مهمتها الأساسية القيام بزيارات مفاجئة لمختلف المدارس الإبتدائية ومراقبة مدى التزام المطاعم بكافة الشروط الصحية والنظافة داخل المطاعم وكذا الوقوف على نوعية وكمية الوجبات المقدمة لتلاميذ في الطور الإبتدائي.[1]

المبحث الثاني: نشاطات جمعيات أحياء بلدية جيجل.

لقد صنفت منظمة الأمم المتحدة الجمعيات ضمن سياق مفهوم المجتمع المدني إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والمنظمات الخيرية إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص الخيرية ولا بد أيضا من الإشارة إلى أن الحديث عن المجتمع المدني والمبادرات التطوعية المدنية يشد عدة ملابسات خاصة من حيث التعريف بين المثقفين العرب.[2]

يعتبر القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات هو المعيار الأساسي لنشاطات كل الجمعيات باختلاف طابعها وتنوع أهدافها وعرفت المادة الثانية منه الجمعية بقولها: تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.[3]

وفي بلدية جيجل تعمل على دعم الجمعيات والاهتمام بدورها في إنماء المجالات التي تعمل فيها لما في ذلك من أثر إيجابي على تنمية البلدية وتكامل برامجها ولهذا فبلدية جيجل كسلطة عامة تشجع الجمعيات القائمة في بلدية جيجل فالعلاقة هي تعاونية وليست تنافس.

المطلب الأول: مكتب الجمعيات في بلدية جيجل.

هو عبارة عن مكتب خاص في البلدية مهمته الأساسية تكمن في تقديم الإعتمادات لمختلف الجمعيات الناشطة على مستوى بلدية جيجل وفق شروط حددها القانون العضوي 06/12 المتعلق

---

[1]– مقابلة مع سعاد صادي، رئيسة اللجنة الاجتماعية لبلدية جيجل، بلدية جيجل، 21 أفريل 2017.

[2]– حسن أحمد، **الجماعات السياسية والمجتمع المدني**. دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2007، ص35.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية قانون رقم 12–06، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2012، ص34.

بالجمعيات وحسب الإحصائيات الخاصة عن عدد الجمعيات الناشطة على مستوى بلدية جيجل فهو 32 جمعية وتنقسم إلى:

أ- جمعيات ذات طابع ثقافي: مهامها تتمثل فيما يلي:

- إحياء مختلف المناسبات والتظاهرات المحلية والوطنية.

- المشاركة في التبادلات الثقافية والتراثية.

- إحياء التراث الثقافي المحلي والمحافظة عليه.[1]

- تنظيم معارض لبيع منتوجات الحرفية والفنية.

وبالنسبة للجمعيات ذات الطابع الثقافي على مستوى بلدية جيجل نجد ما يلي:

- جمعية دار الشباب بوناب رشيد بحي موسى.

- جمعية إدماج وترشيد الشباب بحي المقاسب.

- الجمعية الثقافية لبلدية جيجل بمركز المدينة.

- جمعية إجيلي للثقافة والتراث المحلي بمركز المدينة.

ب- جمعيات ذات طابع اجتماعي خيري: مهامها الأساسية يتمثل في:

- مساعدة الطبقات الهشة والمحتاجين.

- التكفل بحاجيات العائلات خاصة في المناسبات الدينية.

- فتح المجال أمام مواطني البلدية للمساهمة في الدعم المالي للفقراء والمساكين وبالنسبة للجمعيات ذات الطابع الاجتماعي الخيري على مستوى بلدية جيجل نجد من بينها ما يلي:

- جمعية التنوير بحي 40 هكتار.

- جمعية كافل اليتيم الفرع الرئيسي بحي الشاطئ.

[1]-مقابلة مع سعاد صادي، رئيسة اللجنة الاجتماعية لبلدية جيجل، بلدية جيجل، 21 أفريل 2017.

- الجمعية الخيرية النور بحي أيوف.

- جمعية الإصلاح والإرشاد بحي الفرسان.

ج-جمعيات ذات طابع رياضي: مهامها الرئيسية تتمثل في:

- دمج الشباب ومختلف الفئات في مختلف الأنشطة الرياضية الجماعية والفردية.

- تنظيم دورات وبطولات بالتنسيق مع البلدية خاصة في إطار المناسبات الوطنية أو المحلية.

- تشجيع ودعم المواهب الشابة في مختلف الرياضات.[1]

ومن بين الجمعيات ذات الطابع الرياضي في بلدية جيجل نجد أمثلة منها:

- الجمعية الرياضية لشباب والرياضة – تابعة للملعب البلدي- الشهيد العقيد بن عميروش بحي موسى.

- الجمعية الرياضية لشباب الرياضة – تابعة للملعب الأولمبي- رويبح حسين- بحي بوالرمل.

د- جمعيات ذات الطابع الديني: وهي الجمعيات التي تكون غالبا تابعة للمساجد المتواجدة على مستوى البلدية جيجل ودورها يتمثل في:

- إحياء المناسبات الدينية بالتنسيق مع الإمام ومديرية الشؤون الدينية.

- تزويد المسجد بأقسام لتحفيظ القرآن الكريم.

- المساهمة في إشاعة الثقافة الأصلية بالتنسيق مع مديرية الشؤون الدينية.

ومن جهة أخرى نجد عدة جمعيات دينية تنشط على مستوى بلدية جيجل من أبرزها:

- الجمعية الدينية لمسجد عمر بن الخطاب بحي أيوف.

- الجمعية الدينية لمسجد أرقم بن أبي أرقم بحي 400 مسكن.

- الجمعية الدينية لمسجد على بن أبي طالب بحي المقاسب.

---

[1]- المرجع السابق.

وتبقى الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي الخيري هي الأكثر نشاطا في بلدية جيجل من خلال جملة من المساعدات وحملات إعانات لصالح العائلات المعوزة وأيضا لما تجده من مشاركة محلية واسعة سواء من خلال إعانات رجال المال والأعمال في البلدية ومن خلال فتح باب للاشتراكات الشهرية لكل مواطن محلي يرغب في المساهمة في تفعيل دوره في النشاطات الجمعوي الخيري أو من خلال المساهمة في التعبئة المحلية من خلال الإعلانات والتبليغ عن نشاطات الجمعيات على نطاق واسع.[1]

المطلب الثاني: نماذج عن نشاط جمعيات بلدية جيجل.

أ-الجمعية الجزائرية لمحو الأمية – إقرأ-:

هي جمعية وطنية لها عدة فروع عبر مختلف فروع بلديات الجزائر تأسست سنة 1990 أما الفرع

البلدي لجيجل فتم إنشاءه سنة 1996 وهو حاليا متواجد على مستوى الطريق الرابط بين حي موسى ومركز البلدية كما تعتبر جميعية – إقرأ- جمعية خيرية تربوية تهدف إلى ما يلي:

- القضاء على آفة الأمية من خلال فتح أقسام خاصة لتعلم كل من فاته السن القانوني لتعليم وتعذر عليه الالتحاق بالتعليم النظامي، وفي هذا الإطار تم فتح ما يقارب 20 قسم على مستوى بلدية جيجل تم من خلالها استقطاب كل سنة عدد يتراوح ما بين 30 إلى 35 متمدرس مع ملاحظة الغياب الكامل سنويا لجنس الرجال في مختلف الأقسام التي غالبا ما تكون تابعة إما للمدارس الابتدائية في فترة العطل وأيام نهاية الأسبوع أو بالمساجد وذلك بعد طلب للجهات المختصة محليا.

- التحسيس بخطورة آفة الأمية وذلك من خلال تجنيد كل الهيئات الرسمية والمجتمع المدني على ضرورة محاربة هذه الآفة وهنا تقوم الجمعية سنويا بتظاهرات في شكل محاضرات وأيام تحسيسية بالتنسيق مع المؤسسات الثقافية في البلدية و في ما يلي أهم المحاضرات والأيام التحسيسية المنظمة من طرف جمعية –إقرأ-:

- محاضرة بعنوان: العلم نور وذلك على مستوى المركز الثقافي لبلدية جيجل بتاريخ 24-03-2017 وقد شارك فيها الكثير من الفاعلين من أساتذة ودكاترة من داخل وخارج بلدية جيجل وتم إبراز القيمة الجوهرية للعلم في حياة المواطن المحلي وضرورة تنظيم الأوقات لكل مصمم على بدل جهد التعلم ومحو الأمية من عقول كل المواطنين.

[1]- المرجع السابق.

– المشاركة في تظاهرة 16 أفريل من كل سنة: وذلك على مستوى دار الثقافة بالتنسيق مع كافة الجمعيات والمدارس والجهات الرسمية لتذكير بالعلامة عبد الحميد بن باديس وإجراء مسابقات فكرية وتكريمات للفائزين وأيضا لكل الأساتذة والناشطين المحليين من أجل محو الأمية.

– مرافقة المتحررين من الأمية في الحصول على تكوني تأهيلي يسمح لهم بالإنتاج في المجتمع وذلك من خلال فتح ورشات لتكوين المهني بالتنسيق مع مديرية التكوين المهني وفي هذا الإطار تم تجسيد هذه الفكرة من خلال فتح ورشة خياطة خاصة بالجمعية على مستوى حي المقاسب وهي تعرف إقبالا منقطع النظير لنساء لتكوين في هذه الورشة.[1]

– تقوم الجمعية بتقديم دورات تكوينية لفائدة المعلمين في مختلف الأقسام سواء لمحو الأمية أو لما بعد التحرر من الأمية حيث تم السنة الماضية تقديم 3 دورات تكوينية لصالح 30 معلم متعاقد مع الجمعية بهدف التطوير الذاتي لمستوى المعلمين باستمرار وتجديد المناهج التعليمية والطرف الحديثة لوصول المعلومة بشكل صحيح.

– مشاكل وعقبات جمعية –إقرأ– فرع بلدية جيجل:

تعرف الجمعية عدة مشاكل على مستوى بلدية جيجل نجملها كالآتي:

– انعدام الدعم المالي وهو ما يشكل عائق لاستمرار أنشطة الجمعية.

– نقص الوعي خاصة لدى جنس الرجال الذين يرغبون بالالتحاق بهكذا جمعيات.

– عدم وجود مقرات ثابتة للجمعية والتجوال المستمر من حي للآخر.[2]

ب–جمعية مساعدة أمراض القلب:

هي جمعية محلية بولاية جيجل ولها فروع عديدة من بينها الفرع البلدي لجيجل يعود تأسيسها إلى تاريخ 01 ماي 2011 توجد حاليا في حي موسى في مقرها الجديد بعدما تم تغييره من حي الفرسان لأسباب إدارية كما تعتبر هذه الجمعية ذات طابع خيري محصور في المواطنين المصابين بمرض القلب

[1]– مقابلة مع عماد بداش، رئيس جمعية محو الأمية ببلدية جيجل، مكتب رئيس الجمعية، 27 أفريل 2017.

[2]– المرجع السابق.

الذي تشير الأرقام الأخيرة عن ارتفاع متزايد في عدد المصابين به كما أن حسب إحصائيات الجمعية أن ما يقارب 220 حالة لمواطنين المسجلين في الجمعية يعانون من مرض القلب، لها أهداف محددة هي:

– مساعدة مرض القلب من خلال كافة الإجراءات سواء تعلقت بالبلدية أو المستشفى أو الضمان الاجتماعي.

– توفير وشراء الأدوية للمرض وشرح الكيفيات اللازمة لتناولها بالتنسيق مع أطباء و صيادلة خاصة المندمجين في الجمعية.[1]

– تحديد المواعيد للكشوفات والعمليات الجراحية سواء في المستشفى المركزي محمد الصديق بن يحيا أو في المستشفيات الخاصة.

– مساعدة المرضى من الناحية الاجتماعية من خلال منحة مالية لتغطية لوازم الأكل و الشرب والملابس وزيارتهم في منازلهم وفي المستشفيات دوريا.

– التنسيق مع الوكالات الاجتماعية (cnas) والمصالح البلدية بالاجتماع معهم لدعم هؤلاء المرض من خلال الإعانات والدعم المادي.

– أما في ما يخص أهم النشاطات والخرجات التي قامت بها جمعية مساعدة مرض القلب منذ سنة 2011 على مستوى بلدية جيجل فيمكن حصرها كما يلي:

– زيارة مرض القلب بدار العجزة على مستوى بلدية جيجل ، وفي هذا الإطار ومند سنة 2011 تقوم الجمعية كل سنة ببرمجة زيارات تفقدية ومعاينة لدار العجزة مرفقين بأخصائيين نفسيين وفنانين محليين وأطباء مختصين في أمراض القلب للكشف والترويج عن هذه الطبقة وكانت جل خرجات هذه الجمعية لدار العجزة بتاريخ 30 مارس 2017 حيث تم تكريم كل المرض عموما ومرض القلب بشكل خاص من طرف أعضاء الجمعية ونخبة من أعيان البلدية.

– تنظيم أيام تحسيسية ووقائية من مرض القلب وشرح الأسباب المأذية للإصابة به وبالتنسيق مع دار الثقافة لولاية جيجل ويكون تأطير هذه الأيام من طرف مختصي وأطباء لمرض القلب وآخر هذه الأيام من طرف مختصي وأطباء لمرض القلب وأخر هذه الأيام كانت أيام 3 و 4 أكتوبر 2016 حيث

[1]– مقابلة مع فارس بومليط، رئيس جمعية أمراض القلب ببلدية جيجل، مكتب رئيس الجمعية، 29 أفريل 2017.

استقطبت الكثير من المواطنين المحليين وخرجت بمجموعة من التوصيات أهمها مداومة الكشوفات الطبية دوريا والوقاية من الأسباب الرئيسية المصيبة بهذا الداء.

– الزيارات المتكررة لمستشفى محمد الصديق بن يحي الولائي للتعرف عن كثب بحالات المرض بالقلب وإقناعهم بالتواصل معهم لمساعدتهم خاصة إن كانوا من الطبقات الاجتماعية الهشة وأخر هذه الزيارات كانت يوم 24 أفريل 2017 حيث تم التعرف على ثلاثة حالات جديدة تستدعي المساعدة.[1]

مشاكل جمعية مساعدة مرضى القلب:

لها عدة مشاكل لكن أهمها كالتالي:

– نقص الأطباء في هذا الاختصاص والتكلفة الباهظة للأدوية خاصة المستوردة.

– طول مدة المواعيد الطبية سواء لدى الأطباء الخواص أو المستشفى المركزي.

– محدودية ميزانية الجمعية ماليا ونقص الدعم المحلي.

– الحواجز الإدارية في عملية تامين المرض ومساعدتهم في إطار المؤسسات التضامنية محليا.[2]

ج– الجمعية الخيرية كافل اليتيم: (الفرع البلدي لجيجل).

تعتبر الجمعية الخيرية كافل اليتيم من أبرز الجمعيات ذات النشاط الفعلي طابعه اجتماعي، إنساني حيث تشارك المجتمع ألامه وأحلامه وتتقاسم معه همومه ومعاناته بعيدا عن التحزب والأمور السياسية، أنشأت في 25 جانفي 2014 وهي متواجدة حاليا إقامة الياسمين بحي الشاطئ وقد برزت بشعار رئيسي وهو " مع اليتيم حتى يستغني".

بالنسبة للفئات المتكفل بهم فهم اليتامى من الولادة إلى سن 19 سنة والإناث اليتيمات حتى الزواج وأيضا طلبة اليتامى حتى نهاية الدراسة.

أما فيما يخص الأهداف الرئيسية لجمعية كافل اليتيم فيمكن تلخيصها كالآتي:

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– المرجع السابق.

– رعاية أسر الأيتام وتخفيف المعاناة عنهم وذلك يتطلب رعاية اجتماعية وتعليمية وصحية وهذا يتطلب إطعام اليتيم من خلال السلة الغذائية الشهرية المقدمة لصالح العائلة بمنح وصل عليه قيمة تتراوح بين 5000 و 6000 دج حسب عدد أفراد العائلة ليتم صرفها في المحلات وتحويلها إلى مواد عينية (استهلاكية)، كما تقوم الجمعية بكفالة اليتيم من خلال منح قيمة مالية شهريا لعديمي الدخل أو أصحاب الدخل المعدوم وهي تتراوح ما بين 7000 و 10000 دج مع الأخذ بعين الاعتبار لعدد أفراد العائلة وتتكفل كذلك الجمعية بكسوة اليتيم وذلك مرتين في السنة واحدة في الصيف والأخرى في الشتاء من[1] خلال التعاقد مع متاجر خاصة في بلدية جيجل لبيع الملابس وتقوم في إطار دفئ اليتيم بتوفير البطانيات والمدفئات والأفرشة الزرابي وغاز المدينة أو قارورة غاز البوتان، وتتكفل أيضا بعلاج اليتيم من خلال الفحص الطبي والتحاليل والأشعة الطبية والعمليات الجراحية.

– الإسهام في تأهيل الأيتام على مواجهة الحياة من خلال توفير كافة متطلبات و مستلزمات الدراسة وذلك تحت عنوان محفظة اليتيم وفيها مجموعة من الأدوات المدرسية حسب الطور الدراسي لتلميذ إضافة إلى المحفظة والمآزر كما تقوم الجمعية بترميم البيوت من خلال وضع الأبواب والنوافذ والبلاط وموضع للحمام وموضع دورة المياه ومستلزمات المطبخ...الخ.

– إضافة إلى تقديم دروسا خصوصية وكتب علمية متخصصة وتشجيع المهارات المهنية والحرفية.

– توعية المجتمع بضرورة التكافل الاجتماعي من خلال تنظيم أيام دعائية لنشاطات الجمعية.

ومنذ سنة 2014 أقامت الجمعية خمسة تظاهرات هي:

التظاهرة الأول: سنة 2014 بعنوان لليتيم حق على المجتمع وعليه التكفل به.

التظاهرة الثانية: جانفي 2015 بعنوان ويبقى الأمل في عيش اليتيم.

التظاهرة الثالثة: سبتمر 2015 بعنوان سنبقى على العهد...لفرحة اليتيم.

التظاهرة الرابعة: أكتوبر 2016 بعنوان معا لبناء مستقبل الغد.

التظاهرة الخامسة: أفريل 2017 بعنوان مع اليتيم حتى يستغني.

[1]– مقابلة مع أحسن لخلف، رئيس جمعية كافل اليتيم ببلدية جيجل، مكتب رئيس الجمعية، 24 أفريل 2017.

وهذه التظاهرات تقام بالتنسيق مع المصالح البلدية التي تمنح مساحات في بلدية جيجل للقيام بالتوعية والتحسيس بضرورة تكافل وتعاون الجميع.

والفرع البلدي لجيجل له مهمات تتمثل في ما يلي:

– الإحصاء والاستماع لمشاكل ومستلزمات العائلات المعنية.

– التوجيه التربوي والتكوين في إطار ما تتضمنه البرامج المسطرة في الجمعية.[1]

– المتابعة والعلاقات الخارجية والإعلام الآلي والإشهار والدعاية للجمعية.

– المتابعة الصحية الدورية لليتامى في إطار التكفل الطبي بهم.

كما يمكن حصر أهم نشاطات الجمعية لسنة 2017 كما يلي:

– تنظيم يوم تكويني لصالح الطلبة المقبلين على الشهادات المختلفة سواء في الطور الثانوي المتوسط والابتدائي وذلك يوم 30–03–2017 من خلال التنسيق مع المركز الإسلامي الثقافي وقد أطرت هذا اليوم أساتذة من بلدية جيجل.

– تنظيم قافلة للأطفال اليتامى وذلك بالتنسيق مع مدير الإذاعة المحلية ورئيسا المجلس الشعبي البلدي لبلدية جيجل بتاريخ 22 مارس 2017 بداية من الساعة التاسعة صباحا وذلك انطلاقا من بيت الشباب لبلدية جيجل بوناب رشيد.

– تنظيم رحلة سياحية نحوى مدينة بجاية بتاريخ 22–04– 2017 لفائدة 120 طفل وذلك بالتنسيق مع بيت الشباب لبلدية جيجل وبورمل.

– تنظيم رحلة ترفيهية لفائدة 100 يتيم إلى منطقة الغدير أم الحناش ببلدية بن ياجيس في إطار البرنامج السنوي المسطر من طرف لجنة الترفيه الخاص بفرع بلدية جيجل وذلك بتاريخ 18–03–2017 تزامنا مع بداية عطلة الربيع.

– تنظيم رحلة ترفيهية لـ 31 يتيم ما بين 4–02–2017 و 18–02–2017 إلى حديقة التسلية بمدينة جيجل وهذا تنفيذا للبرنامج الخاص باللجنة الترفيهية المسطر لسنة 2017.

---

[1]– المرجع السابق.

مشكلات وعقبات جمعية كافل اليتيم – فرع بلدية جيجل– نجملها كالآتي:

– محدودية الجانب المالي رغم ما تلقاه الجمعية من تجاوب واسع في الفرع الخاص ببلدية جيجل.

– الأعداد المعتبرة لليتامى في بلدية جيجل وهو ما يحتم على الجمعية ضرورة رفع وتيرة العمل التطوعي.

– نقص الدعم من المصالح البلدية خاصة وأن البلدية ترفض تسييس الجمعية.[1]

– رفض بعض المحلات التجارية التنسيق مع الجمعية بهدف الإعلانات الخاصة بمساعدة اليتامى بالمواد الاستهلاكية.[2]

المبحث الثالث: برامج دمج الشباب المحلي لبلدية جيجل.

تسعة الديمقراطية المحلية إلى جعل المواطن المحور الأساسي في المشاركة المحلية، وخاصة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث تجعله محور لتحقيق تنمية محلية، وتتجلى هذه المشاركة من خلال مجموعة من البرامج التي توفرها الإدارة المحلية عن طريق دمج المواطن في مختلف البرامج المحلية، وتمنحه الكثير من الحرية في إبداء الرأي والتعبير عن أفكاره وتوجهاته بما يؤدي في نهاية المطاف تنمية مجتمعه المحلي، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث عن طريق تقديم مجموعة من البرامج المحلية في ولاية جيجل بصفة عامة وبلدية جيجل بصفة خاصة، وبالتركيز على عنصر الشباب الذي يعتبر محور هذه العملية.

تعتبر مراكز دعم الشباب في بلدية جيجل، من أهم المراكز التي تجعل من هذا العنصر أكثر مشاركة وفاعلية في مجتمعه المحلي، ويكون ذلك عن طريق الانخراط في مختلف المراكز الشبابية و من أهم هذه المراكز ديوان ترقية الشباب والرياضة، ودار الشباب لبلدية جيجل، وكذا الملعب البلدي العقيد بن عميروش والمسبح الشبه اولمبي ودار الثقافة عمرو أو الصديق الموجودة داخل إقليم البلدية.[3]

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– المرجع السابق.

[3]– باسم مباركي، مركز تكوين الشباب في جيجل، جريدة الجديدة، العدد 47، ديسمبر 2015، ص14.

المطلب الأول: ديوان ترقية الشباب والرياضة.

يتكون من عدة مصالح:

– **مصلحة التربية البدنية والرياضة:** تهتم بتشجيع و تطوير الشباب في جميع الأنشطة الرياضة عبر تراب البلدي.

من خلال خلق النوادي الرياضية وتشجيع المواهب الشابة وتكوينها وتنظيم التظاهرات الرياضية المحلية وتضم ثلاثة مكاتب وهي:[1]

– مكتب تطوير التربية البدنية والرياضية.

– مكتب كشف المواهب الرياضية الشابة وتكوينها.

– مكتب الجمعيات والتظاهرات الرياضية.

أهم أنشطتها:

– اقتراح اعتماد الصندوق الولائي لترقية الممارسة الرياضية والمبادرات البدنية.

– إعداد الإحصائيات الخاصة بقطاع الرياضة.

– متابعة المدارس الرياضية لقطاع الشباب والرياضة من حيث هياكل المؤطرين والتأمينات.

– العمل على تشجيع الرياضيين المتفوقين بمنحهم الامتيازات المحفزة على إعطاء الأفضل.

– متابعة حركة الجمعيات سواء من حيث عملية التأسيس أو التمويل ويكون ذلك من طرف الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية على المستوى المحلي.

– التنسيق مع اللجان الاستثمارية: المرصد البلدي والمرصد الولائي.

– متابعة الإطارات الموضوعية تحت تصرف النوادي والمرصد البلدي لبلدية جيجل، وكذلك إعداد برامج الحصائل الرياضية ومتابعة وتجهيز المواهب الشابة على مستوى البلدي، والسعي إلى التنسيق مع ديوان

[1]– مقابلة مع سليم علواش، رئيس ديوان ترقية الشباب والرياضة لجيجل، مكتب الديوان، 25 أفريل 2017.

المركب المتعدد الرياضات للوقاية من العنف في الهياكل الرياضية السوسيو ثقافية والتربوية الموجهة للشباب، وكذا تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الشبانية (دور الشباب و المركبات الرياضية الجوارية، بيوت الشباب والجمعيات، وتسعى هذه المصلحة إلى تنسيق وتتبع سير المؤسسات التابعة لها وذلك بالسهر على تنفيذ التعليمات والتوجيهات الصادرة عن الوزارة، وتضم ثلاثة مكاتب وهي:

- مكتب الاتصال وإعلام الشباب وأنظمة الاتصال.
- مكتب البرامج الاجتماعية والتربوية وتسلية الشباب.
- مكتب مشاريع الشباب وترقية الحركة الجمعوية للشباب.

وتقوم هذه المصلحة بالتنسيق مع خلايا الإصغاء والوقاية في مجال التكفل بالحالات الخاصة، وكذا إعداد التقارير الخاصة بكافة النشاطات والمشاركين والمستفيدين منها، بالإضافة إلى دعم التشاور ما بين السلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل إعداد برامج عمل مشتركة موجهة للشباب، وتشجيع مشاركة الشباب حول القضايا ذات الاهتمام الوطني والعمل على دعم الكفاءات الجمعوية الشبانية في جميع الميادين وخاصة في تسيير المشاريع الجمعوية الشبانية، كما تقوم أيضا بمهمة الإشراف على متابعة المخيمات.

وتقوم هذه المصالح بوضع مجموعة من الإعلانات تضم مجموعة من الأنشطة المختلفة سواء تعلق الأمر بالنشاط الخاص بعملية الرسم بالنسبة للفئات الصغرى، أو الأنشطة البيئية للصغار أيضا، ضف إلى ذلك النشاطات الخاصة بالجيدو والكاراتي وكذا كرة السلة وتشمل الذكور والإناث، بغية تكوينهم أحسن تكوين، من خلال عمليات الانخراط في النوادي الرياضية أو الثقافية أو الفنية.[1]

المطلب الثاني: مشروع الجزائر البيضاء لبلدية جيجل.

يعتبر هذا المشروع من بين البرامج التي تخصصه البلدية لشباب أحياء بلدية جيجل وهو عبارة عن مشاريع لتنظيف الأحياء التابعة لبلدية جيجل عن دراستها من قبل اللجنة الاجتماعية والثقافية للبلدية وقد أعطيت الأولوية في العملية لشباب المقيمين بهذه اللجنة الاجتماعية والثقافية للبلدية وقد أعطيت الأولوية في العملية لشباب المقيمين بهذه الأحياء وفق لشروط قد تتغير من كل سنة نظرا لظروف الاقتصادية لبلدية جيجل ومن بين الأهداف التي يرجى تحقيقها من وراء هذا المشروع ما يلي:

[1]– المرجع السابق.

- المحافظة على مظاهر النظافة وجمال المحيط في كافة أحياء بلدية جيجل.
- ترسيخ فكرة المشاركة المحلية والتعاون خاصة لفئة الشباب المحلي.
- القضاء على ظاهرة البطالة في بلدية جيجل والاستثمار في قوة الشباب المحلي.
- توطيد العلاقة بين الشباب والمصالح البلدية وإشراكهم في كافة البرامج المحلية.
- إشعار الشباب بانتمائهم المحلي وبالتالي التنشئة على تحمل المسؤولية.

أما بالنسبة لآلية عمل هذا المشروع فيتم على أساس فتح استشارة على مستوى بلدية جيجل تتضمن مختلف الشروط والوثائق اللازمة للمقاولين من النوع الصغير الذين لم يسبق لهم الاستفادة من نفس المشروع في السنوات الماضية على أن رئيسا المشروع في الحي المقيم فيه شخصيا ويختار له سبعة شباب على الأكثر من حي واحد وفي حالات استثنائية من خارج الحي وهي حالة عدم ترشح أية شاب من الحي المعني بالمشروع وهي الحالة التي لم تحدث أبدا مند بداية مشروع الجزائر الخضراء.

وتقوم لجنة الصيانة الخاصة ببلدية جيجل بالتحقيق في عملية التنظيف في كافة أحياء البلدية وتدوين التقرير النهائي وتقديمه لرئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يبث فيه وقد يتم إنهاء التعاقد مع المقاول في أية حي يثبت فيه عدم احترام المقاول لشروط النظافة المتفق عليها قانونيا.

برنامج مشروع الجزائر البيضاء: ومن بين الأحياء المستفيدة من هذا المشروع حي 1000 مسكن وحي الفرسان.

كلا من الحيين استفادا من هذا المشروع سنة 2014 من طرف بلدية جيجل وقد ساهم ذلك في نظافة هذين الحيين خاصة وأن نسبة الكثافة السكانية بهما معتبرة مقارنة بباقي الأحياء ويمكن أيضا اعتبار المشروع ناجح في الحد من كل أنواع التلوث و انتشار الفضلات.

حي العقابي وحي موسى وحي هذين:

كل هذه الأحياء استفادت من نفس المشروع في أواخر سنة 2014 وقد تم تغيير المقاول الخاص بحي العقابي مرتين بسبب عدم احترام لشروط النظافة في هذا الحي الذي يعتبر أكبر أحياء بلدية جيجل.[1]

[1]– مقابلة مع عبد القادر بن عياد، رئيس مكتب النظافة والوقاية لبلدية جيجل، مكتب الرئيس، 27 أفريل 2017.

حي حراثن كمركز سكني جديد:

يعتبر حي حراثن من التجمعات السكانية الجديدة التابعة إداريا لبلدية جيجل وهي احوج ما يكون لمثل هذه المشاريع وقد استفادت من هذا البرنامج سنة 2016 مما ساهم في المحافظة على جمالية ونظافة محيط العمران فيه.

حي الشاطئ ومركز البلدية:

وكان من الأحياء الأولى استفادة من مشروع الجزائر البيضاء في بداية سنة 2014 خاصة وأنهما في المواجهة البحرية لبلدية جيجل.

كما نشير هنا أن سنة 2017 ونهاية سنة 2016 عرف المشروع بعض التوقف في بعض أحياء البلدية بسبب الأزمة المالية والتقشف الذي عرفته مختلف بلديات الوطن وتم الاكتفاء بعمال النظافة المسؤولين عن القمامات في بلدية جيجل فيما بقيت بعض الأحياء محافظة على المشروع لكن بمرتبات مالية ما زالت عالقة لشباب هذه الأحياء (حي العقابي– حي حراثن– مركز البلدية). [1]

[1]– المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

ومما سبق يتبين لنا أن آفاق تعزيز الديمقراطية المحلية في بلدية جيجل يبقى يحتاج إلى تفكير حقيقي وإرادة محلية، لأن آليات الشؤون الاجتماعية لا تكفي كطرف وحيد في العملية التشاركية، كما أن الكثير من نشاطات الجمعيات المحلية يحتاج إلى توسيع ونجاعة، ولا يكون ذو طابع مناسباتي.

كما يمكن أن نستنتج هنا أنه بالرغم من المحاولات المتعددة للجهات المختصة لدمج الشباب إلاّ أن طابع النسبية وقلة الفرص المتاحة يبقى الرهان الأكبر لبلدية جيجل.

الخاتمـــة

من التحليل السابق نخلص إلى أن اختلاف دور المواطنين في إدارة الشؤون المحلية وسلطتهم في اتخاذ القرار يختلف باختلاف درجة المشاركة والتعبير العام الذي تمنحه الهيئات المحلية المتمثلة في البلدية، وذلك من خلال الاختيار المناسب للأدوات والوسائل الملائمة ومدى تكيفها العام مع الوضع الاجتماعي والسياسي السائد، ضمان حسن سير واستدامة ما يعرف بـ "الديمقراطية التشاركية".

وهو ما يجب على البلديات في الجزائر ضرورة اختيار الآليات المناسبة و تكييفها مع احتياجاتها وخصوصياتها المحلية، حتى يمكن تحقيق التطوير والإثراء ومن ثم المزيد من الفعالية و اللامركزية، فإشراك مختلف الأطراف الفاعلة في مختلف الأنشطة المرتبطة بمهام البلدية سواء كجماعة محلية لها علاقة بمشاركة المواطنين ودورهم في المجال التنموي والاجتماعي، أو كخلية أساسية تحتاج في مجال التسيير والتنظيم لمجموعة من الإصلاحات لتطوير الممارسة الديمقراطية وأهدافها اللامركزية على المستوى المحلي، مهم في تحسين إدارة وتسيير الشأن المحلي.

وعموما، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- أن الديمقراطية المحلية ترتبط أساسا في بلدية جيجل بما تقدمه من آليات وشؤون اجتماعية وبالتالي هي لا تعبر عن الفلسفة الحقيقية لآليات الديمقراطية المحلية.
- نقص الإمكانيات المادية والموارد البشرية المساعدة على تعزيز المشاركة المحلية ودعم دور المواطنين في التسيير المحلي.
- محدودية دور الجمعيات الناشطة محليا في التحسيس بقضايا المواطن ودوره في التنمية المحلية لأسباب مالية و إدارية وغيرها.
- فجوة العلاقة بين المواطن والمسؤول قد أثرت على أسس المشاركة المحلية وعمقت أزمة الثقة ومن ثم القضاء على عناصر المشاركة المحلية الأساسية كالحوار والتواصل وتبادل المعلومات والمشاركة المادية والمعنوية للأفراد في دعم مشاريع وبرامج التنمية المختلفة....وغيرها.
- ضعف استعمال أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، لدرجة عدم وجود موقع رسمي لبلدية جيجل.
- عدم تجاوب الهيكل التنظيمي مع آليات الديمقراطية المحلية الجديدة الداعمة للحوار والتشاور.

- بالرغم من تحسن نسبة مشاركة المرأة في هذا الإطار بالمقارنة مع السنوات السابقة إلا أن دورها لا يزال يحتاج إلى المزيد من العناية والاهتمام حتى يمكن تحقيق الإشراك الفعلي لهذه الفئة في الشأن المحلي والانتباه إلى قضاياها الاجتماعية والثقافية المختلفة.

وعموما، لابد من الإشارة إلى محدودية الشديدة آليات الديمقراطية المحلية وضعف المشاركة المحلية على مستوى بلدية جيجل، مما يتطلب المزيد من الاهتمام بهذا الجانب مستقبلا، حيث لابد من العناية بمسالة إشراك المواطن في العمل المحلي والابتعاد عن كل مظاهر الإقصاء والتهميش خاصة للكفاءات وأصحاب الخبرة من أبناء البلدية الدين يمثلون عصب العملية التشاركية محليا، فضلا عن أهمية التحسيس والتوعية بضرورة رفع مستوى الشأن المحلي ومواجهة تحدياته ومعيقاته بشكل جماعي.

ولعل من أهم التوصيات التي يمكن ذكرها في هذا الإطار مايلي:

1. ضرورة الاهتمام بالديمقراطية المحلية لتحقيق المواطنة والتشارك والحوار المتواصل، وتكييف متطلبات العمل المحلي مع القيم والخصوصيات المحلية للمجتمع.
2. ضرورة الاستثمار في المورد البشري وخاصة فئة الشباب لتفعيل دورهم في مختلف الميادين المرتبطة بالشأن المحلي .
3. يجب الاستفادة من التجارب والنماذج الناجحة خاصة التي لها علاقة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية المحلية السائدة.
4. ضرورة تمكين المواطنين من المعلومات وتفعيل عملية التواصل معه الكترونيا.
5. ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المحلية ودعم المشاريع المحلية وتمويلها محليا.
6. ضرورة ترقية دور الحركة الجمعوية في الميادين التي تعزز مهام البلدية الثقافية والرياضية والتسلية والنظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المحلي.
7. ضرورة الاهتمام بتطوير الهياكل الأساسية الجوارية ونشر قيم الإبداع والمعرفة من خلال العناية أكثر بمجالات القراءة والتنشيط الثقافي والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى ضرورات التحسيس والتوعية والتعبئة والإدماج... وغيرها من الطرق والآليات التي تقرب المواطن المحلي بالبلدية.
8. ضرورة نشر الوعي حول قيم المواطنة وتعزيز مشاركة المواطن في الشأن المحلي.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. أحمد، حسن، **الجماعات السياسية والمجتمع المدني**. دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2007.
2. التابعي، كمال، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**. دار المعارف، القاهرة، 1993.
3. آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد ، **قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
4. بن خرف الله، الطاهر، **النخبة المحلية في الجزائر**. طاكسيدج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
5. بول، ميها يليديس وبنجامين، تيفينين ، **التربية الإعلامية: (كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية)**. جامعة ايميرسون، الولايات المتحدة الأمريكية، د ت، د ن.
6. تشارلز، تيللي، **الديمقراطية**. تر: طباخ محمد فاضل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
7. الجابري، عابد محمد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
8. جنكو، علاء الدين عبد الرزاق ، **المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة**. جامعة التنمية البشرية في السليمانية، العراق، [د، ت، ن].
9. الخادمي، عبد القادر، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
10. الطعامنة، محمود وعبد الوهاب سمير، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
11. غليون، برهان، **بيان من أجل الديمقراطية**. ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006.
12. فهيم محمد درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد**. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
13. قاسم، جعفر أنس، **التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
14. الكتيبي، ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
15. لغويل، سليمان صالح، **الاستفتاء وأزمة الديمقراطية**. جامعة قاريونس، بنغازي، 2003.

16. (ـــــ،ـــــــــــــ)، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة**. ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2003.
17. مصطفى، عادل ، **فقه الديمقراطية**، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2012.
18. المعمري، سيف بن ناصر بن على ، **التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات**. جامعة السلطان قابوس،[د، ب، ن]، 2014.
19. المنصوري، محمد صالح، **الحقوق السياسية للمرأة**. ط1، دار صناعة الفكر العربي، بيروت، 2011.

2- الرسائل والمذكرات:

1. أمال نمر، " حوكمة الإدارة المحلية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، 2015/2014.
2. محمد ملجم، "تسيير الموارد البشرية والمالية في الجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية جيجل-"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة الموارد البشرية)، جامعة الجزائر، 2008/2007م.
3. مريم حمدي، "دور الجماعات المحلية في تكريس ديمقراطية تشاركية في التشريع الجزائري"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الإدراي)، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.
4. وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علوم إدارية)، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
5. يزيد عباس، "التنمية وإدارة التنمية: دراسة ميدانية لبلدية جيجل"، (رسالة ماجستير تخصص اجتماع التنمية)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2010/2009م.

3- المداخلات:

1. حسين مصطفى، التنمية بالمشاركة الشعبية، **المؤتمر العربي الثالث الإدارة المحلية**، القاهرة، مصر، من 10 إلى 14 أبريل 2005.

4- الجرائد والمجلات:

1. جبراني عبد اللطيف ، "المشاركة المواطنة"، مجلة محليات، العدد 310، ديسمبر 2013.

2. خلية الثقافة والإعلام لبلدية جيجل، (أنباء جيجل)، مجلة شهرية، العدد 10، جويلية 2010.
3. العايب حسين، " دور بلدية جيجل في الشؤون الاجتماعية"، جريدة الجديدة، العدد 53، جانفي 2016.
4. عبادو عادل، " انطلاق موسم الحج في بلدية جيجل"، جريدة المستقبل ، العدد 93، أوت 2016.
5. عدوان توفيق ، "عين على واقع التنمية ببلدية جيجل"، جريدة الفجر، العدد102، أكتوبر2016م.
6. العيدي صونية ، "المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية- جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جانفي، جوان، 2008.
7. مباركي باسم ، مركز تكوين الشباب في جيجل، جريدة الجديدة، العدد 47، ديسمبر 2015.

5- القوانين والقرارات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة لبلدية جيجل، قرار رقم 93/69 المتضمن إلغاء وتعويض القرار رقم 92/30، مكتب الأرشيف لبلدية جيجل، جيجل، 1992.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 2011.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية القانون رقم 12-06، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2012.

6- المواقع الإلكترونية:

1. دون صاحب المقال، **واقع التنمية في جيجل**، تاريخ التصفح: 2017/04/10م على الساعة: 21:00 على الموقع.http://www.nassjijel18.com
2. سليم بوحفص، **التهيئة العمرانية في جيجل**، تاريخ التصفح: 2017/04/13م على الساعة: 10:00 على الموقع.http://www.akhbar-jijel.com
3. عمار بريق، **تمويل البلديات المحلية**، تاريخ التصفح: 2017/04/08م على الساعة: 13:30 على الموقع.http://www.JijelNews.net .
4. صندوق تطوير منشورات مؤسسة وإقراض البلديات، **المشاركة والمشورة المجتمعية**، أيار 2009، مأخوذ من الموقع: www.mdIF.org.ps/pdf/public%20participation.

7- المقابلات:

1. مقابلة مع بداش عماد، رئيس جمعية محو الأمية ببلدية جيجل، مكتب رئيس الجمعية، 27 أفريل 2017.
2. مقابلة مع بن عياد عبد القادر، رئيس مكتب النظافة والوقاية لبلدية جيجل، مكتب الرئيس، 27 أفريل 2017.
3. مقابلة مع بومليط فارس، رئيس جمعية أمراض القلب ببلدية جيجل، مكتب رئيس الجمعية، 29 أفريل 2017.
4. مقابلة مع زغواش مسعود، رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية لبلدية جيجل، مكتب المصلحة، 5أفريل2017.
5. مقابلة مع زنير عبد السلام، رئيس مصلحة النظافة وتزيين المحيط، مكتب المصلحة، 5 أفريل2017.
6. مقابلة مع صادي سعاد ، رئيسة اللجنة الإجتماعية لبلدية جيجل، بلدية جيجل، 21 أفريل 2017.
7. مقابلة مع علواش سليم، رئيس ديوان ترقية الشباب والرياضة لجيجل، مكتب الديوان، 25 أفريل 2017.
8. مقابلة مع لخلف أحسن ، رئيس جمعية كافل اليتيم ببلدية جيجل، مكتب رئيس الجمعية، 24 أفريل 2017.
9. مقابلة مع لوط رفيق ، رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية جيجل، بلدية جيجل، 20 أفريل 2017.
10. مقابلة مع مسدور طاهر، رئيس مصلحة الطرق وتنظيم المرور، مكتب المصلحة، 5أفريل2017.
11. مقابلة مع يزيد عبد الله، رئيس بلدية جيجل، مكتب البلدية، 02أفريل2017م.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Fondation matinale pour la coopération internationale, **programme de coopération pour les villes et les municipalités dans le Maghreb arabe**. Universités nationale des villes tunisiennes, Tunisie, 2014 .
2. Le Ministère des affaires Etrangères français (MAEE), ministère de l'immigration. De l'Identité national de du développement solidaire, **programme d'appui aux initiatives de développement**. 93109, le comité catholique contre la faim et pour le développement, fronce, 2009.

3. Roux, Arien,**50 JNS de démocratie**. Editions Yves Michel, France,2011.
4. The world Bank and united cities and local goverments First global he port 2008: **Decentralization and local democracy in the world**. Gities Alliance, Barcalona, 2008.
5. Twernational Institute for democrat cu and Electoral Assistance, **local Democracy today and tomorrow**. Stockholm, November 2014.
6. Veltmeyer.H, ″ l'apprentissages sur la participation des citoyens et de l'imitative du gouvernement local″ , Revu conradienne des études sur le développement, numéro 18,sans an.
7. Agnès Weidman & Hende gatzi, **la démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale Tunisie.** Imprimerie des Borges Dulac, Tunisie, 2014.
8. Hurand Anne,«Enjeusc et limites de la démo catie», **Majeure Alternative Management**. Nars 2008.
9. Le réseau régional de démocrate participative, **la démocratie participative dans la pratique**. BP 19,2008.
10. Marasca Bruno, **la démocratie et la proximité de la participation de la politique de la population.** Pour étudier surveiller les conditions dévideur centrée recherche, paris, 2001.
11. Reno Brigitte, **la démocratie locale et la participa action de la population.** Le conseil national des ville**s,** France, 2012.

الفهـــرس

شكر.

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: المشاركة في الشأن المحلي وتحدياتها التنموية والعملية

المبحث الأول: المشاركة في الشأن المحلي وعلاقتها بالديمقراطية المحلية..... 8

المطلب الأول : ضرورات المشاركة في الشأن المحلي 8

المطلب الثاني: الفلسفة العامة لمكونات الديمقراطية المحلية 12

المبحث الثاني: آليات المشاركة المحلية ودورها في تعزيز المواطنة المحلية 15

المطلب الأول: فضاءات المشاركة المحلية الأساسية..... 15

المطلب الثاني: معالم المواطنة المحلية وأساليب تفعيل ممارساتها 25

المبحث الثالث: تحديات العمل المحلي ومدى تأثيرها على المشاركة المحلية 33

المطلب الأول: التحديات العامة للعمل المحلي 33

المطلب الثاني: مقاربات تعزيز العمل المحلي وتأثيراتها على مفهوم المشاركة 35

خلاصة الفصل..... 41

الفصل الثاني: الجوانب التنظيمية والوظيفية للعمل المحلي على مستوى بلدية جيجل

المبحث الأول: معطيات عامة عن بلدية جيجل..... 44

المطلب الأول: الجانب التاريخي لبلدية جيجل..... 44

المطلب الثاني: مميزات بلدية جيجل وإمكانياتها القطاعية 45

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية ومحدداته الوظيفية والعملية 50

المطلب الأول: مركز تنشيط المصالح العامة..... 50

المطلب الثاني: مصالح التنظيم والنشاطات العامة..... 54

المبحث الثالث: آليات العمل المحلي التنموي للبلدية ومصادر تمويلها 58

المطلب الأول: آليات العمل التنموي للبلدية..... 58

المطلب الثاني: مصادر التمويل والدعم المحلي ومعوقاتها المختلفة 63

خلاصة الفصل 66

الفصل الثالث: آليات ونشاطات بلدية جيجل ودورها في تعزيز المشاركة المحلية

المبحث الأول: آليات الشؤون الاجتماعية لبلدية جيجل 69

المطلب الأول: قفة رمضان والحقيبة المدرسية 69

المطلب الثاني: إجراءات الحج 72

المطلب الثالث: المطاعم الابتدائية 73

المبحث الثاني: نشاطات جمعيات أحياء بلدية جيجل 74

المطلب الأول: مكتب الجمعيات في بلدية جيجل 74

المطلب الثاني: نماذج عن نشاط جمعيات بلدية جيجل 77

المبحث الثالث: برامج دمج الشباب المحلي لبلدية جيجل 83

المطلب الأول: ديوان ترقية الشباب والرياضة 84

المطلب الثاني: مشروع الجزائر البيضاء لبلدية جيجل 85

خلاصة الفصل **88**

خاتمة 90-91

قائمة المراجع 93-97

الفهرس 99-100